أحمد الكاتب

المرجعية الدينية الشيعية .. وآفاق التطور

الإمام محمد الشيرازي نموذجا

الطبعة الثانية 2007
الطبعة الأولى 2002
صدر هذا الكتاب في الطبعة الأولى تحت عنوان:
الشيرازي..المرجعية في مواجهة تحديات التطور

ahmad@alkatib.tv

المحتويات

المقدمة

الشيرازي في مواجهة التحديات الحضارية

يمثل الإمام السيد محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي (1928-2001) عنوانا لمعركة حضارية انفجرت في أواسط القرن العشرين بين الإسلام والحداثة الغربية التي كانت تضم

ثلاثة تيـارات رئيسـية اجتـاحت المنطقة العربية والإسـلامية وهي القومية و الديموقراطيـة والاشـتراكية، واتخذ الشـيرازي في تلك المعركة موقف الـدفاع عن الإسـلام والتصـدي لتلك التيـارات ، انطلاقا من روح المحافظة على التراث ومقاومة الغزو الحضاري الغـربي، حيث رأى الشـيرازي في موجة الحداثة تحـديا للإسـلام وتهديدا للمسلمين.

وخلافا لترحيب عدد من علماء الجيل الأسبق على الشيرازي بكثـير من مفـردات الحضـارة الغربية السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية ، وعـدم شـعورهم بالتنـاقض مع تلك التيـارات ، ومحـاولتهم التوفيق بين الإسـلام والأنظمة الحياتية المتطـورة الواردة من الغرب ، كما حدث في حركة الدستور الإيرانية الـتي قادها علمـاء النجف بزعامة الشـيخ كـاظم الآخوند الخراسـاني ، فـان حـدوث خلل في الحـوار بين الأطـراف المختلفة أدى إلى حـدوث اضـطراب وتصـادم بين أبنـاء التيـار الإسـلامي وأقطـاب الحركات القومية والديموقراطية والاشتراكية. وقد ولد الشيرازي في خضم أجـواء الصـراع بين تلك التيـارات في أعقـاب ضـرب الحركة الإسلامية (الشيعية) وإقصاء مراجع الدين عن التدخل في الحيـاة السياسـية العراقية ، بعد فشل ثـورة العشـرين وانهيـار مقاومة المراجع للانتـداب البريطـاني، وقيـام النظـام العـراقي بالفصل بين الدين والسياسة.

و بـدأ الشـيرازي ينشط في بداية الخمسـينات في مواجهة الشيوعية والموجة الإلحادية المشـككة بالـدين الإسـلامي وقدرته على قيادة الحياة أو صلاحيته للبقاء ، فهب يدعو إلى العـودة إلى الدين وإعادة الثقة المفقودة بالإسلام إلى نفـوس الشـباب. وفي سعيه من أجل هذا الهدف رفض كل جديد وافد من الغرب وعلى رأس ذلك الديموقراطية والقومية والاشتراكية والقـوانين الحديثة الأخرى.

وبينما كـان النظـام العـراقي (الملكي) يتلاعب بالشـعارات الديموقراطية ويزيف إرادة الشعب وينقلب عليها مرة بعد أخرى، ذهب الشـــيرازي إلى رفض الديموقراطية برمتها باعتبارها لعبة اســتعمارية ، وبــدلاً من أن يطــالب بتــدعيم الديموقراطية وترشيدها وتعزيزها وتنزيهها والعمل على استقرارها لتكون مـرآة الشـعب الصـادقة ووسـيلته لاختيـار النظـام السياسي الأفضل والحكومات الأكثر وطنية وتمثيلا للشعب، كما كـان يطـالب قـادة ثـورة العشـرين من مراجع الـدين، فـان الشـيرازي اعتـبر الديموقراطية كفرا وإلحادا ولونا من ألوان الاستعمار.

وهكـذا بالنسـبة للموقف من القومية العربية ، فبعد أن كـان قادة ثورة العشـرين لا يجـدون أي تنـاقض بين الإسـلام والقومية العربية، اتخذ الشيرازي في منتصف القرن العشرين موقفا سلبيا من الحركة القومية كـــرد فعل على سياسة النظـــام العـــراقي المعادية لرجـال الـدين ، ذلك النظـام الـذي اسـتخدم القومية العربية كسلاح سياسي داخلي لإبعاد رجال الدين الشـيعة (الـذين كانت تغلب عليهم الفارسية) عن قيادة الحركة الوطنية والتدخل في الشؤون العراقية، خلافا للـروح الإسـلامية الوحدوية السـابقة الـتي كـانت تعتـبر الاهتمـام بشـؤون المسـلمين حقا وواجبا على جميع المسلمين بغض النظر عن قومياتهم وجنسياتهم.

ومن هنا دخل الطرفـان في خلاف لا مـبرر له حـول أولوية الوحـــدة العربية أو الوحـــدة الإســـلامية، دون أن يوجد بينهما أي تنـاقض جـوهري، في الـوقت الـذي كـان الاسـتعمار يحـول دون تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة العربية أو الإسلامية.

المعركة الثالثة الـتي خاضـها الشـيرازي في الخمسـينات والســتينات من القـــرن الماضي كـــانت مع التيـــار الاشـــتراكي والشــيوعي، وهي معركة كــانت ذات طــابع ثقــافي أكــثر منها اقتصـادي، حيث لم تكن الحركة الشـيوعية أو الاشـتراكية تطـرح بـــرامج ثورية جذرية وإنما تنـــادي ببعض المطـــالب الإصـــلاحية الاقتصادية كقانون الإصلاح الزراعي أو إشـراف الدولة على بعض النشاطات الاقتصادية، وهي مطالب كان يمكن التفاوض والحـوار حولها بين التيـارين الإسـلامي والاشـتراكي، ولكن أجـواء الصـراع الثقافي الـتي خيمت على العـراق في تلك الفـترة ؛ منعت التيـار الإسلامي من تفهم تلك المطالب، ومنعت الشـيرازي وكثـيراً من رجال الدين من تقبل قانون الإصلاح الـزراعي الـذي سـنته ثـورة 14 تموز عام 1958

وعموما فقد حفـــزت تلك التيـــارات الديموقراطية والقومية والاشتراكية الإمام الشيرازي على التفكير بالرد الشامل والدعوة إلى تشــكيل حكومة إســلامية، وتأســيس حركة ثقافية سياســية تعمل من أجل هـذا الهـدف، إلى جـانب حركـات إسـلامية عديـدة (سـنية وشـيعية) انطلقت في تلك المرحلة وحملت هـدف إقامة دولة إسلامية في العراق.

ولكن الإمـام الشـيرازي امتـاز عن غـيره منذ البداية بـامتلاك صـورة خاصة عن الدولة الإسـلامية وشـروط القيـادة فيها ، حيث حصر الشـــرعية الدينية في القيـــادة المرجعية الدينية ، ودعا إلى نظام ولاية الفقيه، قبل ان يطـرح الإمـام الخميـني هـذه النظرية بعشر سـنين. وقد مـزج الشـيرازي في أطروحته السياسـية بين

الإسـلام والتشـيع ، أو بـالأحرى الفكر الإمـامي ونظرية المرجعية الدينية الـتي اعتبرها امتـدادا شـرعيا لقيـادة الأئمة المعصـومين ، واختلف بذلك عن حـزب الـدعوة الإسـلامية بقيـادة السـيد محمد بـاقر الصـدر الـذي طـرح نظرية الشـورى والتنظيم الحـزبي كاستراتيجية للوصول إلى الهـدف، فحـرَّم الشـيرازي التنظيمـات الحزبية وخاصة السـرية، ورأى فيها انقلابا على القيـادة المرجعية الدينية الشـرعية وابتعـادا عن الـتراث الإمـامي واسـتلهاما للفكر الغربي.

وجاءت الثورة الإسلامية الإيرانية الـتي قادها المرجع الـديني الإمام الخميني والـتي أسـفرت عن إقامة نظـام ولاية الفقيه في إيران ، جاءت لتعزز إيمان الشـيرازي بنظريته الخاصة عن الدولة الإسلامية وتحقق ما كـان يصـبو إليه من قبل ، وتدفعه لكي يشن حملة إعلامية وتعبوية لإسقاط النظام البعثي الحاكم في العراق ، وإقامة نظام إسلامي تحت قيادة مراجع الدين.

وفي حين بـدا للشـيرازي سـقوط النظـام العـراقي في تلك الفـترة قـاب قوسـين أو أدنى ، فانه رفض أي حل وسط مع النظـام البعـثي "الكـافر" ورفض القبـول بالاحتكـام إلى صـناديق الاقـتراع أو إجـراء أية انتخابـات ، كما رفض القبـول بأية صـيغة جبهوية كبديل عن النظام القائم أو استبداله بأي انقلاب عسكري ، ماعدا الثورة الشعبية الإسلامية التي اعتقد أنها على الأبواب.

وفي الوقت الـذي كـان الشـيرازي يسـعى لقيـادة الجمـاهير العراقية والشـيعية خاصة من أجل إقامة نظـام إسـلامي شـيعي مـرجعي في العـراق ، كـان الشـيرازي يصـطدم مع نظـام ولاية الفقيه في إيـران ، ويكتشف الثغـرات الديكتاتورية فيـه، وخاصة بعد رفض الإمـام الخميـني لقيـادة الشـيرازي للمعارضة العراقية الإسلامية الشيعية في إيران، أو إشراكه في السـلطة أو التشـاور معه حـول شـؤون إيـران الداخلية أو إدارة الحـرب مع العـراق، بالرغم من أن الشيرازي كان يعتقد أنه "كمرجع ديني ونائب عـام عن الإمام المهدي" يحق له المشاركة في السـلطة مع الخميـني وبقية الفقهاء المراجع الذين يستمدون شرعيتهم – حسب نظرية ولاية الفقيه- من كونهم نواباً عامين للإمـام الثـاني عشر الغـائب المهدي المنتظر (محمد بن الحس العسكري).

وهـذا ما دفع الشـيرازي إلى طـرح نظرية (شـورى الفقهـاء) والتأكيد على أهمية الشـورى بصـورة عامـة، إضـافة إلى التعددية الحزبية والحرية الصحفية ، وانتقــاد السياسة الديكتاتورية وخاصة قيادة الإمام الخميني للحرب مع العراق وإصراره على مواصـلتها بعد تحرير معظم الأراضي الإيرانية عام 1982

وقام الشيرازي بمراجعة موقفه من الديموقراطية والنظر إليها من جديد كسرٍ من أسرار التقدم الغربي، وضرورة من ضـرورات الحياة والتقدم والاستقرار للمسلمين.

وقام أيضا بمراجعة موقفه من الإصلاح الزراعي وتدخل الدولة في الحيـــاة الاقتصـــادية، فاتخذ موقفا متطرفا وأشد ثورية من قانون الإصلاح الزراعي رقم 180 لسنة 1958 الذي أقـره رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، وطالب الشـيرازي بمصـادرة أراضي الإقطـــاعيين وتوزيعها على الفلاحين المعـــدمين دون أي تعويض حتى لو كانوا ملكوا الأرض بصورة شرعية.

ورغم أن الشيرازي لم يعارض قيام أية وحدة عربية أو إقليمية (كمؤتمر التعاون الخليجي) فانه ظل على موقفه من الدعوة إلى إقامة الوحــدة الإســلامية وتشــكيل دولة المليــار مســلم، وإزالة الحــدود المصــطنعة بين البلاد الإســلامية. وإذا كــانت دعوته إلى الوحدة الإسلامية وهو في العراق تفهم على أنها معارضة للوحدة العربية ، فإن إصراره على الوحدة الإسلامية وهو في إيـران كـان مؤشـــــراً واضـــــحاً على رفضه للسياسة الإقليمية أو القومية الإيرانية. وربما بالغ الشـيرازي في ظل الجمهورية الإسـلامية إلى حد التمرد ، بدعوته لاختراق الحدود بدون جوازات سفر والتجـارة بــدون جمــارك والتنقل بــدون فــيزا، واعتبــار الخضــوع لشــرطة الحدود والقوانين الإقليمية انتهاكا خطيرا للشريعة الإسلامية.

ومع أن الشيرازي دعا إلى الوحدة الإسلامية والحوار والتعاون بين الطوائف المختلفة (الشيعية والسنية) على أساس الشــورى، إلا إنه كان شديد الالتزام بالتراث الشيعي الإمامي الاثني عشري، بــالرغم مما كــان يبــدو من تنــاقض ظــاهر بين الــدعوة للوحــدة الإسلامية والتشبث بالهوية الطائفية ، ولكن الشيرازي كـان يعتقد بإمكانية الحفـــاظ على الهويـــات الطائفية الثقافية والاتفـــاق السياسي بينها على أســاس الشــورى. إلا إن الــتزام الشــيرازي بنظرية ولاية الفقيه كامتــداد لنظرية الإمامة الإلهية لأهل الــبيت، وكمصدر غيبي لشرعية السلطة ، وحصر الحق في السيادة العليا بالفقهاء المراجع ، ظل يشكل عقبة في طريق الوحدة الاندماجية بين الشيعة والسنة وتجـاوز الـتراث الطـائفي السـلبي. ويبـدو أن الشيرازي كان بحاجة لبـذل المزيد من الجهد والتفكـير والاجتهـاد لمراجعة نظرية ولاية الفقيه وأسســها التاريخية والعقديــة، خاصة وأنها شــهدت سلســلة طويلة من عمليـات التطــور والتنــوع ، ولا توجد أدلة كافية على وجــود هــذه النظرية في العصــور الغــابرة ، كما لا توجد أدلة قوية على نيابة الفقهـاء عن الإمـام الثـاني عشر

الغـائب ، إضـافة إلى وجـود الشك في أسـاس وجـود وولادة ذلك الإمام.

وفي الحقيقة كان هذا الموضوع مدار حديث خـاص بيـني وبين الإمـام الشـيرازي في عـام 1990، بعد أن قمت بدراسة نظرية الإمامة وتوصلت إلى عدم وجود الإمام الثاني عشر، فسألته فيما إذا كان هو قد درس الموضوع شخصيا وبدقة واجتهاد ، فـاعترف، رحمه الله، بصراحة وشجاعة، بأنه لم يدرس الموضوع ، فتجرأت وسألته فيما إذا كان قد قرأ شيئاً حوله؟ فأجاب بالإيجاب. ونظـراً لما كـان بيـني وبينه من علاقـات حميمة وقديمـة، كـان الإمـام الشـيرازي أول رجل أقـدم له دراسـتي عن موضـوع الإمامة والمهدي ، حيث طلبت منه أن يرد عليها أو يقدم ما لديه من أدلة علمية على وجـود الإمـام الثـاني عشر (محمد بن الحسن العسـكري). فقـام بعد سـنوات بنشر كـراس بعنـوان (الإمـام المهدي) ردد فيه الروايات التاريخية الواردة حول ولادته وظهـوره ، والمشحونة بالخرافات والأسـاطير دون أن يقـوم بـأدنى تحقيق فيها أو تقييمٍ للسند أو حتى ذكر الـرواة ولمصـادر، مما ولّد لـدي قناعة بأنه يقوم بدفع الإحراج الاجتماعي الذي سـببه كتـاب مثـير لأحد تلامذته ، أكـثر مما يقـوم بالـدفاع العلمي عن فكـرة تعتـبر الأسـاس والقاعـدة لنظرية ولاية الفقيه والفكر الإمـامي الاثـني عشري.

ولا اعرف بالتأكيد هل حفزته دراستي تلك على مراجعة الفكر السياسي الإمامي وإعـادة النظر في إيمانه بوجـود الإمـام الثـاني عشر الغائب (محمد بن الحسن العسكري). ولكنني أعـرف جيـداً أن الإمام الشيرازي قـدم خلال الخمسـين عاما المنصـرمة تجربة غنية ثقافيا وسياسـيا وقد كـان قائـداً لحركـات إسـلامية عديـدة وصاحب مشروع سياسي كبـير ، وأنه لـذلك يحتـاج إلى أكـثر من دراسة وتحليل.

وقد وفقـني الله تعـالى لأن أقـوم بدراسة لأعمـال الإمـام الشيرازي الثقافية والسياسـية، ومراجعة نظريته في ولاية الفقيه والشـورى، وكـذلك منهجه في الاسـتنباط والاجتهـاد، ومحاولته الـدمج بين الـتراث والحداثة .. بين المرجعية الدينية والديموقراطية.

وإذا كانت نظريته تتعرض اليوم لامتحان قاس في الجمهورية الإسـلامية الإيرانيـة، حيث لم يثبت فشـلها فشلا ذريعـا، أو نجاحها نجاحا تاما بعـد، فإنها لا شك تحتـاج إلى مزيد من البحث والنقد والتمحيص ، وتحتاج أيضا إلى الغوص في أعماق التاريخ والجـذور

العقدية والفكريـــة، وذلك من أجل التأكد فيما إذا كـــانت نظرية ولاية الفقيه تمثل حقا النظرية السياسية الإسلامية المنشودة.
وفي الوقت الذي أضع بين يدي القراء الكرام نتاج دراستي هذه ، آمل أن يقــدم لي الاخــوة ما لــديهم من ملاحظــات وأفكــار ، والدعاء لي بالتوفيق والقبول.

هكذا عرفت الإمام الشيرازي

توثقت علاقـتي مع السـيد محمد الشـيرازي منذ صـغري فقد نشأت في أحضـان حركتـه، وتعلمت في مـدارس حفـاظ القـرآن الحكيم الابتدائية الدينية التي كان يرعاها في كربلاء في الستينات ..وعندما كنت في الثانية عشرة من عمري استدعاني الشـيرازي إلى بيته وطلب مـــني تشـــكيل لجنة من زملائي الطلاب للقيـــام ببعض النشـاطات الإعلامية كتعليق اللافتـات والملصـقات الدينية في شوارع كربلاء في المناسـبات الدينية ، وعنـدما بلغت الرابعة عشرة من العمر طلب مني أن التحق بالحوزة العلمية، وألبسـني بيديه العمامة زي رجال الدين.
ولما كان يجب على كل مكلف ، تقليد أحد المراجع عند بلوغه – حسبما هو معروف عند الشـيعة - فقد قلـدت الإمـام الشـيرازي في بداية حيـــاتي ، ونشـــأت على حبه وتقـــديره والـــدعوة إلى مرجعيته.
وقد تتلمـــذت على يديه وعملت معه في خنـــدق واحد وآمنت بنظرية ولاية الفقيه التي كان يدعو إليها منذ البدء ، ودعـوت إليها في الستينات والسبعينات والثمانينات. وعنـدما شـكل الشـيرازي تنظيم (الحركة المرجعية الرســالية) عــام 1968 كنت من أوائل الشـباب الـذين انتمـوا إلى ذلك التنظيم. وأصـبحت عـام 1972 عضـوا في قيـادة الحركة المرجعية (الـتي سـتعرف لاحقـاً باسم منظمة العمل الإسلامي في العراق) ولم تمض سنة أخـرى حـتى التحقت بالسيد محمد الشيرازي الذي كـان قد غـادر العـراق إلى الكويت، عام 1973
وفي عــام 1974 اعتقل النظــام العــراقي خلية من شــباب المنظمة في العـــراق فـــاعترف المســـئول عنها بارتباطه معي وبانتماء التنظيم إلى السيد الشيرازي، فقـدم إلى محكمة الثـورة الــتي حكمت عليه بالمؤبد وحكمت علي وعلى الشـــيرازي غيابيا بالإعدام.
وأصـبحت وكيلاً شـرعيا من وكلائه الـداعين إلى مرجعيته في الثمانينات.

وعنــدما أقــوم الآن بدراسة حركة الإمــام الشــيرازي وفكــره السياسي فإنما أقــوم بدراسة الحركة الفكرية والسياســية الــتي انتميت إليها في مطلع شبابي. وإذا كنت أقــوم بنقد بعض جوانبها فإنما أقــوم بعملية نقد ذاتي من داخل هــذه الحركة ومحاولة من أجل التقــدم نحو تطــوير الحركة وحل المشــاكل المزمنة الــتي أعاقت نجاحها في العراق.

أحمد الكاتب
1/1/2002

الفصل الأول: الانطلاقة الأولى

أ - الشيعة والمرجعية في العراق

الفكر السياسي الشيعي قبل الشيرازي

كان العراق في القرن الإسلامي الأول مهد التشيع لأهل البيت وقاعـدة الثـورات ضد الحكم الأمـوي وقد احتضن تـراب العـراق قبـور عـدد من أئمة أهل الـبيت (عليهم السـلام) بـدءا من الإمـام علي بن أبي طالب ومرورا بالإمام الحسين شهيد كـربلاء والإمـام موسى بن جعفر وحفيده الإمام محمد الجواد وكذلك الإمــام علي بن محمد الهادي وابنه الإمام الحسن العسـكري، وكـانت بغـداد ، لقــرون عاصــمة الثقافة الشـيعية، ولم يكن (العباسـيون) الـذين سيطروا على الخلافة قرونا طويلة إلا جناحاً من أجنحة الشيعة.

كان ذلك قبل أن تتبلور الأحزاب الإسلامية كطوائف ، وقبل أن تطغى الفرقة (الاثنا عشرية) على التيار الشـيعي العـام. وعنـدما ورثت هـذه الفرقة تـراث فصـيل من تيـار (الشـيعة الاماميـة) هو (الموسوية القطعية) بعد وفاة الإمـام الحسن العسـكري ، كـانت قد فقدت رمزها السياسي من أهل البيت في ظل "غيبة" الإمـام

الثـاني عشر (محمد بن الحسن العسـكري) ولـذلك فقد فشـلت في القضاء على العباسيين بالرغم من سيطرة المؤيــدين لها من (آل بويــه) على مقاليد السـلطة في القــرنين الرابع والخــامس الهجـريين. ومع الـتزام الفرقة (الاثـني عشـرية) بنظرية الانتظـار للإمام الغائب؛ كان عليها أن تنزوي عن الحياة السياسـية وتصـبح مجـرد نظرية تاريخية ، وبالتـالي تفقد جماهيرها الواسـعة. بيد أن قيـام الحكم الصـفوي في بلاد فـارس واعتناقه للعقيـدة الاثـني عشرية واستيلائه على العراق عدة مرات ، أعـاد الأمل والحيوية إلى الفرقة الاثني عشرية وساعدها على الانتشار في العراق في وقت لاحق ، وخاصة بعد سقوط الدولة الصفوية في إيـران عـام 1722 وهجـرة أعـداد كبـيرة من العلمـاء والمواطـنين الإيرانـيين الشـيعة إلى العـراق وخصوصا إلى كـربلاء ، حيث بـدءوا بتشـييع القبائل العربية خاصة في الفرات الأوسط والجنوب.

في تلك الأثناء كان الفكر السياسي الشـيعي يتطـور ويتقـدم خطوة كبيرة إلى الأمـام بقبـول علمـاء الشـيعة، منذ أيـام الشـيخ علي عبد العالي الكركي(940هجرية)، بنظرية (النيابة العامة عن الإمــام المهـدي)، ثم تطــور المرجعية الدينية على يــدي الشــيخ جعفر كاشف الغطاء بعد قوله بوجوب إخـراج الخمس وتسـليمه إلى (مراجع الدين) . وشهد الفكر السياسي لمراجع الدين حالات من التعاون والتنسيق بين المراجع وسـلاطين الشـيعة الصـفويين والقاجــاريين في إيــران ، ولكنه لم يرتــقِ إلى مســتوى اســتلام السلطة في (عصر الغيبة) حيث ظل فكر الانتظار للإمام المهدي يهيمن بدرجة كبـيرة على الفكر السياسي الشـيعي العـام ويعتـبر إقامة أي شكل من الحكومة نوعا من اغتصاب السلطة الشرعية المحصـورة بالإمـام المعصـوم الغـائب. وقد فشـلت محاولة أحد المجتهدين (الشـيخ أحمد الـنراقي) في بداية القـرن التاسع عشر للتنظـير لشـرعية حكومة الفقهـاء ، حيث ردها كبـار العلمـاء في النجف كالشـيخ محمد حسن النجفي (صـاحب الجـواهر) والشـيخ مرتضى الأنصــاري، وظل الفكر السياسي الشــيعي العــام يقــوم على تصـــدي الفقهـــاء لبعض الأمـــور الحســبية في ظل الدولة القائمة الشيعية أو السنية.

إلا أن التطورات السياسية في إيران والاحتكاك مع الغـرب في القرن التاسع عشـر، فتح الطريق أمـام الفقهـاء الشـيعة في العراق وإيران لتحجيم السلطة "المغتصبة" بإقامة مجلس شورى تحت إشراف الفقهاء، وهذا ما ظهر في الحركة الدسـتورية الـتي انتصرت عام 1906م

وبـالرغم من تشـكيل القبائل الشـيعية في جنـوب العـراق (كاتحادات الخزاعل والمنتفق وبني لام والزبيد وآل بومحمد) في القـــرن التاسع عشر ، نوعــاً من الحكم الـــذاتي في ظل الحكم العثمـاني، إلا أنهم كـانوا يفتقـرون ، من بين أمـور عديـدة ، إلى الفكر السياسي الذي يؤهلهم لتشكيل دولة شيعية خاصة.[1]

وكـذلك بـالرغم من وجـود مؤشـرات كثـيرة على اسـتطاعة الشيعة تأسيس دولة إسلامية خاصة بهم في العـراق بعد سـقوط الدولة العثمانية ، إلا ان الفكر السياسي الشيعي لدى المراجع لم يكن متبلـــورا بما فيه الكفاية للـــدعوة إلى تكـــوين دولة شـــيعية أيديولوجية على أســـاس نظرية ولاية الفقيـــه. ولم يكن المراجع يطرحـون أنفسـهم بـديلا عن السـلطات القائمـة، إذ ان أقصى ما كـان يـدعون إليه هو تشـكيل مجـالس برلمانية تحد من سـلطات الملوك المطلقة.

وعندما استفتى الحاكم البريطـاني السـير ويلسـون الشـعب العراقي عما يريده ، وخيره بين الاستقلال أو التبعية، دعا علمــاء الشيعة الشعب العـراقي إلى التصـويت على الاسـتقلال وتكـوين دولة وطنية، وعندما حـاول ويلسن أن يـزوّر الانتخابـات ويفـرض على الشعب العـراقي القبـول بالانتـداب، أصـدر المرجع الـديني الشـيخ محمد تقي الشـيرازي فتـوىً كفَّر فيها كل من يـرغب في حكم غـير إسـلامي في العـراق، وقد اسـتجاب الشـعب العـراقي بصورة عامة إلى تلك الفتوى، و اجتمع أعيان كربلاء ووقعـوا على مضبطة جاء فيها:" إنهم يحبذون قيام حكم عربي إسلامي يرأسه أحد أبنـاء السـيد الشـريف، وإنشـاء مجلس تمـثيلي وطـني يمثل شـعب العـراق".[2] وأصـدروا بتـاريخ 15 شـوال 1337 بيانا يؤكد قــرارهم بالاســتظلال براية عربية إسـلامية وانتخــاب أحد أنجــال شريف مكة كأمير مقيد بمجلس منتخب من أهالي العراق. [3]

وكذلك اجتمع أهالي الكاظمية وفوضوا إلى ستة من علمائهم أن يضــعوا عريضة يطــالبون فيها بإقامة حكومة عربية إســلامية دستورية يرأسها أحد أبناء الشريف[4]. كما أصدروا بيانا جـاء فيـه:" إننا باعتبارنا من الأمة العراقية العربية نختـــــــــار حكومة عربية

---

[1]- الوردي ، علي ، دراسة في طبيعة المجتمع العــراقي ص 119 و من ص 124 إلى 157

[2] - النفيسي ، عبد الله : دور الشيعة في تطـور العـراق السياسي الحـديث ص122

[3]- المصدر، ص 209

[4]- المصدر ص 124

مسلمة يرأسها ملك مسلم هو أحد أنجال سيدنا الشريف تكون مقيدة بمجلس محلي". [5]

أما في بغداد فقد اصدر المندوبون السنة والشيعة بيانا في 22 كانون الثاني 1919 طالبوا فيه بأن تكون البلاد دولة عربية واحدة على رأسها ملك مسلم أحد أبناء الشريف حسين مقيد بمجلس تشريعي تمثيلي. وأنشأ السنة والشيعة بعد ذلك بشهر حزباً أسموه : (حزب الاستقلال) برئاسة السيد محمد الصدر ، وكان يطالب بترشيح أحد أبناء الشريف حسين ملكا على العراق.[6]

وفي الشامية قدم عشرة من شيوخ القبائل عريضة للحاكم البريطاني يطالبون فيها بعراق متحد من البصرة إلى الموصل برئاسة أمير عربي يفضل أن يكون من أنجال شريف مكة.[7]

وقرر الشيرازي بعد استشارة علماء كر بلاء وأعيانها أن يرسل إلى الشريف فيصل رسالة ينبئه فيها عن الحالة في العراق ، ووقع الخيار على الشيخ محمد رضا الشبيبي أن يكون الرسول الشخصي الذي سيحمل الرسالة، التي جاء فيها :" إلى حضرة صاحب السمو الأمير فيصل ، بعد الدعاء...إننا لا زلنا نسمع أنباء تفاديكم العظيم في سبيل إحياء الجامعة العربية التي هي عنوان المجد الإسلامي ، وأدامكم الله ملكا تقر به العيون الإسلامية وتفخر به أئمة الدين.

7 رمضان 1338 محمد تقي الحائري الشيرازي"

وأرسل ابنه الشيخ محمد رضا الشيرازي رسالة إلى الأمير علي ولي عهد الحجاز، جاء فيها:"إن القطر العراقي كسائر الأقطار العربية التي بايعت جلالة الملك أبيكم ، وأزيدكم أنه لأكثر تحمساً في سبيل الاستقلال وأشد نعرة قومية وأقرب إلى الوحدة العربية ، وذلك لأنه مسكون بشعب عربي بحت ليس فيه دخيل يخشى شره".

وهكذا لم يطرح العلماء الشيعة فكرة إقامة دولة شيعية خاصة بهم بعد سقوط الدولة العثمانية، بالرغم من أنهم أصبحوا أكثرية في العراق الجديد وبالرغم من الدور القيادي الكبير الذي لعبه مراجع الشيعة في مقاومة الاحتلال البريطاني والثورة عليه سنة 1920 ، حيث لم يكن الفكر السياسي لدى الفقهاء يميل

---

[5] - العطية، غسان: العراق نشأة الدولة ص 356

[6] - النفيسي ، عبد الله : دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ص 25-26

[7] - المصدر، ص 120

إلى كفة تسـلمهم للسـلطة، ولم تكن علاقة المراجع الـدينيين الـذين كـان يغلب عليهم العنصر الفارسي بالقبائل العربية ، على درجة قوية تسمح لهم بتولي الحكم في العراق.[8]

وفي الحقيقة لم يكن أحد من رؤسـاء القبائل مـؤهلا للملـك، فيما عدا شيخ المحمـرة خزعل الـذي كـان يطمح إلى تـولي ملك العـراق، وعمل من أجل ذلك خلال الثـورة العراقية الكـبرى عـام 1920 ولكنه لم يحض بشعبية كبيرة في العـراق ولا بموافقة من الإنجليز.

ومن هنا يمكن القـول إن الشـيعة في ثـورة العشـرين لم يكونوا يمتلكون مشروعا سياسيا شيعيا خاصا ، وإنما كـانوا جـزءا من المشـروع الوطـني العـراقي، وإن كـان مـراجعهم الـدينيون المتـأثرون بالحركة الدسـتورية يـدعون إلى إقامة حكم عـراقي يقوم على دستور ويتمتع بمجلس برلمان. فقد كـانوا يـدعون إلى انتخـاب أحد أنجـال الشـريف حسـين ملكا على العـراق على أن يكون مقيداً بدستور ومجلس برلمان.

وعندما لم يتحقق ذلك الهدف دعا علماء الشيعة إلى الثورة على الاحتلال الانجليزي الذي حاول إلغاء إرادة الشـعب العـراقي وحكمه حكما مباشرا ، والتضحية من أجل الاستقلال.

وحاول الشـيخ محمد مهـدي الخالصي والسـيد محمد الصـدر والشيخ أحمد الداود ، بعد انتهاء ثورة العشـرين ، أن يتم انتخـاب فيصل ملكا من خلال مجلس تأسيسي منتخب.[9] ولكن فشل ثورة العشـرين عسـكريا وسـيطرة بريطانيا مـرة ثانية بصـورة أقـوى سمح بتتويج فيصل ملكا على عرش العراق من دون انتخاب.

وفي الوقت الذي كان الشعب العراقي الثائر يأمل أن يحقق الملك فيصل آماله في الحرية والاسـتقلال ، أيد الملك معاهـدة الانتـداب الظالمـة، وأمر بـإجراء انتخابـات لإقرارها ، فتصـدى له العلماء، وأصدر السيد أبو الحسن الأصفهاني، المرجع الأعلى في ذلك الوقت، فتوى بتحريم الانتخابات جاء فيها:"إن هـذا الانتخـاب

---

[8] - يقول الشيخ مهدي بن محمد الخالصي إن جده الشيخ مهـدي الخالصي طـرح على السـيد علي بن المـيرزا محمد حسن الشـيرازي في مجلس خاص فكرة أن يكون ملكا على العـراق ، ولكنه رفض ذلك بشـدة. الـدباغ، هاشم:الإمام محمد الخالصي 137 ، عن حوار للإذاعة الإيرانية مع الشيخ محمد مهـدي الخالصي (الحفيـد) بتـاريخ 21 كـانون الثـاني 1989 ويقـول السـيد محمد الشـيرازي ان المـيرزا محمد تقي الشـيرازي قائد ثـورة العشرين اقترح على شـيوخ القبائل العربية الشـيعية في الفـرات الأوسط فكـرة انتخـاب أحـدهم ملكا على العـراق ولكنهم اختلفـوا ورفضـوا هـذه الفكرة. الشيرازي :إلى حكومة ألف مليون مسلم ص22

[9] - التميمي، خالد: محمد جعفر أبو التمن ، ص 125

يميت الأمة الإســـلامية، فمن انتخب بعد علم بحرمة الانتخـــاب حـرمت عليه زوجته وزيارته ولا يجـوز رد السـلام عليه ولا يـدخل حمام المسلمين".[10] وأصـدر الشـيخ مهـدي الخالصي فتـوى يصر فيها على التحــرر من كل قيد خــارجي أو تــدخل أجنــبي رافضا الوجود الإنجليزي في العراق أو عقد أية اتفاقية للانتداب.[11]

وأعلن كلٌ من السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ حسين النائيني والشـيخ مهـدي الخالصي ضـرورة مقاطعة الانتخابـات ما لم تتحقق المطالب الشعبية التالية:

1 - إلغاء الإدارة العرفية.
2 -إطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات.
3 - سحب المستشارين من الألوية.
4 -إعادة المنفيين السياسيين.
5 - السماح بتأليف الجمعيات.

وســحب العلمــاء تأيـــدهم من الملك فيصل حيث قــام الشـــيخ الخالصي بعد ســـنة من مبايعة الملك بشـــرط العمل على تعزيز الاستقلال ، بسحب البيعة منه علنا ومعارضته بقوة. وقام العلمـاء بتحـريم الـدخول في مـدارس الدولة ووظائفها وجيشـها، وأصـدر الشيخ الخالصي في عام 1921 فتوى حرم فيها قبول أي منصب حكومي معتبرا ذلك عملا من أعمال التعاون مع الكفار.

يقـول السـيد محمد الشـيرازي:"نـادى العلمـاء أول دخـول الإنكليز في العراق بأن الوظيفة الحكومية المفسدة غير شــرعية ، وذلك لما رأوا الوظيفة خدمة للأجنــبي المســتعمر ، ولو كــانت الحكومة متسترة باسم (الإسـلامية العربيـة) فـانهم رأوا خطـوط المســتعمر من تحت الســتار ، ولـذا قــالوا: كل وظيفة مفســدة معناها تقوية الاستعمار وعملائه". [12]

وأصر الوطـنيون على تشـكيل الأحـزاب والسـماح لها للعمل بحرية قبل عقد المجلس والتوقيع على الاتفاقية ، ولكن الحكومة كانت تفضل - بوحي من السير برسي كوكس - إجراء الانتخابـات دون أحزاب ليسـهل التلاعب بهـا، وعنـدما شـكل محمد جعفر أبو التمن الحزب الوطـني، ومحمد أمين الجـرجفجي حـزب النهضـة، وأخذا يقاومان الانتداب، قـام كـوكس باعتقالهما مع مجموعة من

---

[10] - الشامي، حسين: المرجعية الدينية ، ص 102
[11] - النفيسي ، عبد الله : دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحـديث ص 181
[12] - الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص 313

السياســيين وســفرهم إلى جزيــرة هنجــام في الخليج ليقيم الانتخابات بحرية ودون معارضة.[13]

اتضح أن الانتخابــات ســتزوَّر، وأن الهــدف منها هو تمرير المعاهـدة الاسـتعمارية بأية صـورة وضد إرادة الشـعب ، ولـذلك أصـدر الشـيخ مهـدي الخالصي وعلمـاء النجف وكـربلاء بتـاريخ 8 تشــرين الثــاني 1922 البيــان التــالي:" لقد أقيمت الانتخابــات بأسـاليب غـير مرغـوب فيها بقـوة السـلاح البريطـاني بعد فـرض الحظر بالقوة على الحـزبين السياسـيين اللـذين كانا يعـبران عن مطالب الأمة (الحزب الوطـني وحـزب النهضـة) وإبعـاد الزعمـاء الوطنــيين ... إن المســاهمة في الانتخابــات أو أية عملية تماثلها مما قد يعرض ازدهار العراق في المستقبل للخطر فحكمه حرام بموجب الشرع الإسلامي والقـرار الإجمـاعي للمسـلمين".[14] وأكد العلماء الكبار الثلاثة الأصفهاني والخالصي والنائيني مــوقفهم في بيان آخر:" نعم قد صدر منا تحـريم الانتخـاب في الـوقت الحاضر لما هو غـير خفي على كل بـاد وحاضر ، فمن دخل فيه أو سـاعد عليه فهو كمن حارب الله ورسوله وأولياءه".[15]

وهنا شعر المَلك فيصل بـالغيرة والخـوف من وجـود مراجع الدين الذين يشكلون قيـادة شـعبية روحية قوية منافسة له ، ولم يســتطع أن يمــرر اتفاقية الانتــداب إلا بعد أن ضــرب المراجع ، وخصوصا الشيخ مهدي الخالصي ، وسفرهم إلى خارج العراق.

وبما أن الكثـير من مراجع الشـيعة كـانوا ينتمـون إلى أصـول فارسية فقد سهل على النظام العـراقي الحـديث الـذي رفع راية القومية العربية أن يعــزلهم عن المجتمع العـــراقي ويمنعهم من التدخل في الشـؤون السياسـية العراقيـة، ولم يسـمح لأثـنين من كبــار المراجع وهما الشــيخ محمد حســين النــائيني والســيد أبو الحسن الأصفهاني بالعودة إلى العراق إلا بعد أن أخذ منهما تعهدا بعدم التدخل في السياسة.

ملامح النظام الجديد

بــالرغم من مظــاهر الاســتقلال الــتي تلفع بها الحكم الوطــني العـــراقي بقيــادة الملك فيصل الأول، إلا أن الســلطة الحقيقية بقيت بيد المحتلين الإنجلـيز الـذين صـاغوا النظـام العـراقي كما يشتهون وقاموا بتوجيه السياسات المختلفة للدولة، وخاصة تجـاه

---

13 - التميمي، خالد: محمد جعفر أبو التمن ، ص 163

14 - المصدر ، ص 188

15 - الشامي، حسين: المرجعية الدينية ، ص 102

المرجعية الدينية الشيعية الـتي قـاومت احتلالهم للعـراق وقـادت ثــورة العشــرين ورفضت معاهــدة الانتــداب، حيث عملــوا على صياغة نظام جديد علماني طائفي مستبد.

وقامت الإدارة البريطانية بتكليف المحامي (السير بونهام إدوارد كـــارتر) بوضع دســـتور علمـــاني للدولة العراقيـــة، مقتبس من الدســـــتور البلجيكي، ويتجه أساسا لحماية وتعزيز المصـــــالح البريطانية، وهو الدستور الـذي صـدر في 21/3/ـ 1925 وعُـدِّل في تمــوز من نفس العــام، وفيما عــدا النص في المــادة الثالثة عشرة على أن الإسلام هو دين الدولة الرسـمي ، لم يـرد فيه أي ذكر للإسلام .

و كان هـذا الدسـتور نتيجة من نتـائج معاهـدة الانتـداب العراقية البريطانية ، ولذلك لم يضـمن الحريـات العامة ضـمانة كاملة ولم يحقق الديموقراطية والحرية. وذلك لأنه لم يحفظ تـوازن القـوى والسلطات توازنا معقـولا ، حيث أعطى الحكومة قـوة أكـبر من الشــعب ، وأعطى (الســلطة التنفيذيــة) صــلاحيات أوسع من (السـلطة التشـريعية) وأعطى (مجلس الأعيـان) المعين، سـلطة أكــبر من (مجلس النــواب) المنتخب، ووضع طريقة للانتخــاب لا تسمح للشـعب العـراقي باختيـار ممثليه الحقيقـيين إلى المجلس النيابي.

وضمن الدستور لرئيس الدولة الأعلى (الملك) صلاحية التوقيع على قـرارات مجلس الـوزراء، وإقالة هيئة الـوزارة الحـائزة على ثقة مجلس الأمة ، بحجة مقتضيات المصلحة العامة [16]

وكانت السـلطة التنفيذية تملك صـلاحية حل مجلس النـواب دون ضابط.[17] وكانت أيضا تستطيع أن تشرع بمراسيم أثناء عطلة المجلس أو فضه أو حله.[18]

وهكذا أصبحت المجـالس النيابية في العهد الملكي آلة طيعة بيد الحكومة، وتتألف بصورة تشـبه التعـيين، وأصـبحت الـوزارات تتدخل بصورة حاسمة في الانتخابات وتشل المجالس النيابية عن القيام بواجباتها في محاسبة المسئولين.[19]

---

[16] - وذلك حسبما نص عليه الدستور في الفقـرة السادسة من المـادة 25 من القانون الأساسي العراقي المعدل.

[17] - كما نص على ذلك في الفقـــرة الثانية من المـــادة 56 من القـــانون الأساسي العراقي

[18] - كما نصت على ذلك الفقـرة الثالثة من المـادة 26 ، ص202-203 العراق من الاحتلال حتى الاستقلال- عبد الرحمن البزاز

[19]- شناوة ، علي عبد: الشيخ محمد رضا الشبيبي ص 99

وكان من المتوقع أن تحذف الحكومة الموالية للإنجليز أي دور لمراجع الــدين الشــيعة، في الحيــاة السياســية التشــريعية أو التنفيذية فضلا عن أن تعترف لهم بدور قيادي في البلاد ، وتحاول بـــدلا من ذلك أن تفصل السياسة عن الــــدين وتبعد رجاله عن أجوائهــا، وقد شــنت الحكومة في البداية حملة دعائية ضــدهم تــتركز على كــونهم من أصــول إيرانية ولا يحق لهم التــدخل في السياسة العراقية ، وليس سراً أن النظام العـراقي الجديد الـذي كـان قد انسـلخ تـوا من الدولة العثمانية ذات الرابطة الإسـلامية، ســار في طريق قــومي عــربي، كنتيجة طبيعية للحركة القومية العربية الـتي حـاربت الدولة الثمانية وتحـالفت مع الإنجلـيز على أمل تأسيس دولة عربية واحدة . ومع أن قادة ثورة العشرين من رجال الدين وزعماء العشائر كـانوا ينـادون أثنـاء الثـورة بالعروبة والجامعة العربية، إلا أن مفهومهم للعروبة كـان حضـاريا إسـلاميا يضم جميع العناصر القومية الــتي تؤلف الشــعب العــراقي، ولم يكن مراجع الدين الفرس الذين دافعوا عن أرض العراق في وجه الاحتلال يعتقـدون أنهم يـدافعون عن أرض أجنبيـة، ولكن سياسة الحكومة المضـادة للثـورة سـلكت طريقا عنصـريا معاديا لرجـال الدين، و وصفهم عبد المحسن السـعدون رئيس الـوزراء ، بـأنهم دخلاء لا علاقة لهم بالقومية العربية.[20] وقد أخذ النظـام العـراقي يتبع سياسة قومية متعصبة، في محاولة لضـرب الوحـدة الداخلية وتفـتيت الحركة الوطنية المعارضة والتشـهير بالأغلبية (الشـيعية) وطعن أصولها القومية لتبرير عملية إقصائها عن السـلطة ومنعها من ممارسة حقوقها الأساسية.

وفي هــذا السـياق أوعز ياسـين الهاشــمي سـنة 1933 إلى موظف في وزارة المعــارف (هو عبد الــرزاق الحصــان) بتــأليف كتاب ضد الشـيعة تحت عنـوان : (العروبة في المـيزان) يتهمهم فيه بأنهم شعوبيون فـرس من بقايا الساسـانيين ولا حق لهم في سلطة أو في تمثيل في السلطة. و أصدر معلم سوري في بغداد (هــو: أنيس النصــولي) كتابا بعنــوان (الدولة الأموية في الشــام) وأثار الكتابان غضبا واسعا في أوساط الشيعة.[21]

وفي الســنوات اللاحقة اســتمرت الحكومــات العراقية في تشجيع الدعوة إلى العروبة والنيل من دعوات المجتهدين الشيعة

[20] - الحسني ، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية ج1 ص 167

[21] - العلوي، حســن: التــأثيرات التركية في المشـروع القـومي العـربي ص 144

إلى الوحدة الإسلامية وتصوير هذا النشاط على انه خطر على القومية العربية. [22]

ولم تكتف الحكومة بالهجوم الإعلامي على الشيعة ، بل ترجمت سياستها القومية إلى قانون صدر في 9 تشرين الأول 1924 وتم تعديله في عام 1927 يصنف المواطنين العراقيين إلى درجات أصلية وتبعية، ويطال عامة الشيعة من ذوي الأصول الإيرانية القاطنين في مدن العتبات المقدسة وسائر أنحاء العراق.

ولأن الحكومات العراقية في ظل العهد الملكي لم تكن في جوهرها ديموقراطية أو منتخبة من الشعب ، فقد كانت تسخر من الرأي العام ولا تبالي باتجاهاته الثقافية، وكانت تحاول فرض رؤيتها عليه وتطبيق ما يحلو لها من سياسات ، مما دفع الملك فيصل بعد إضراب حدث في البلاد، إلى تحذير الحكومة ورجال الدولة من مغبة الاستهتار بآراء الشعب واعتبار ذلك خطيئة لا تغتفر، وذلك في مذكرة سرية رفعها إليهم.[23] ولكن الحكام العراقيين لم يأخذوا بنصائح الملك فيصل الأول ، وواصلوا سياستهم الديكتاتورية والطائفية المضادة للشيعة ولعلمائهم ومراجعهم.

التجنيد الإجباري

وبما أن الدولة العراقية الحديثة كانت تخوض معركة مع المرجعية الدينية وغالبية الشعب العراقي ، فقد اصبح موضوع التجنيد الإجباري الذي طرحته عام 1927 مادة ساخنة للجدال ، حيث نظر مراجع الدين إلى قانون التجنيد كمحاولة من قبل الحكومة للاستقواء على حسابهم وتجريدهم من قوتهم الشعبية المسلحة. إذ كانت نواة الجيش العراقي (فوج الإمام موسى الكاظم) قد تشكلت على يدي القوات البريطانية في 6 كانون الثاني 1921 تحت قيادة المعتمد السامي البريطاني، وبهدف قمع الهياج المحلي وضرب أية حركة ثورية شعبية.[24]

ولكن تلك القوة التطوعية التي كانت تتألف من 2000 رجل ، لم تكن كافية للوقوف أمام تفجر أية انتفاضة في المستقبل ، أو حماية الحكومة وقوات الاحتلال ، ولذلك قامت الحكومة العراقية بسن قانون التجنيد الإجباري في محاولة من أجل تكوين

---

[22] - نقاش ، إسحاق :شيعة العراق ص212

[23] - البزاز ، عبد الرحمن: العراق من الاحتلال إلى الاستقلال ، ص 230- نقلا عن تاريخ الوزارات العراقية للحسني ج3 ص 286

[24] - العلوي ، حسن: الشيعة والدولة القومية ص 170

جيش قوي قادر على إخماد انتفاضتين في وقت واحد ، وقـدمت قـانون الخدمة الإلزامية في الجيش إلى البرلمـان لمناقشـته ، فاعترض شيوخ العشائر على القانون وتضامن معهم علماء الدين الشـيعة، و ذلك لأن الجيش كـان في نظـرهم جيشا تابعا لنظـام عميل معـاد للثـورة ولرجـال الـدين ، وأداة من أدوات السـيطرة الطائفية ، وان القرار العسـكري فيه تـابع لشـخص وليس لنظـام ديمـوقراطي ، ومعـدا للقمع الـداخلي وليس للـدفاع الوطـني . واشـــترط بعض قـــادة الشـــيعة للموافقة على قـــانون التجنيد الإجبـــاري التخلص من معاهـــدة 1922 أو على الأقل تعـــديل الاتفاقية العسـكرية الـتي جعلت الجيش العـراقي مجـرد حامية خاضعة لأوامر المندوب السامي.[25]

وكان مراجع الشيعة (الأصفهاني والنائيني والخالصي) قد دعوا من قبل في مؤتمر عقد في كربلاء عام 1922 ، إلى تأليف قوة عشـــائرية تحت قيـــادة الملك فيصـــل، ولكن المســـؤولين البريطانيين رفضوا الفكـرة خوفا من اسـتخدام المراجع لها فيما بعد لمقاومة القوات المحتلة والتحـريض على ثـورة جديـدة داخل العراق.[26]

وأدت معارضة الشيعة لقانون التجنيد الإجبـاري إلى قيـام الملك فيصل بتعطيل المجلس النيـابي. ولم تتمكن الحكومة من إصـدار قـــانون الخدمة الوطنية إلا في عـــام 1934. وفي حين أخـــذت الحكومة تقوم بتجنيد شباب الشـيعة بالإجبـار كـانت تحـول دون انتمـــائهم للكلية العســـكرية خوفا من تـــأثيرهم على القـــرار العسكري.

وصـدقت مخـاوف الشـيعة من ان الجيش سيسـتخدم ضـدهم ، حيث قـام مباشـرة بعد تشـكيله ، بقمع التمـرد العشـائري الـذي حدث في الفرات الأوسط سنة 1935 وكذلك سنة 1936 عندما استباح الجيش الرميثة وسوق الشيوخ وهاجمها بالطائرات.[27]

ضرب المرجعية اقتصاديا

في مقابل امتلاك الدولة العراقية الحديثة للمال والثروة والأرض واستغلالها في تثبيت دعائمها، سعت الحكومة لإضعاف السـلطة

---

[25] - التميمي، خالـــد: جعفر أبو التمن ص204 وشـــناوة ، علي عبـــد: الشبيبي في شبابه السياسي ص 195 والعلـوي ، حسن : الشـيعة والدولة القومية ص 170 والحلفي، عدنان: تأسيس المجتمع المدني ص55

[26] - نقاش، إسحاق: شيعة العراق ص 150

[27] - العلوي ، حسن : الشيعة والدولة القومية في العراق ص176

المالية للمرجعية الدينية الشـيعية المنافسة لهـا، وضـرب الموقع الاقتصـــادي للحـــوزة ومـــدن العتبـــات المقدسة الـــتي تحتضن المرجعية وخاصة مدينتي النجف وكربلاء، من أجل إضـعاف موقع العلمــاء وقـــدرتهم على تعبئة الشــعب العــراقي وقيادته ، حيث سعى النظـام العـراقي إلى تسـديد ضـربة قاصـمة إلى المرجعية واجتثاث الكثير من السـلطات الـتي مارسـتها تقليـديا ، وتقـويض موقع كربلاء والنجف بوصفهما مدينتي سوق صحراويتين وتقليص دخل رجـال الـدين وعرقلة دور الحـوزة ، و شق النخبة الشـيعية وإبعاد الفرس عن التدخل في الشؤون الداخلية العراقيــة.[28] وفي ســـبيل ذلك شـــددت الحكومة العراقية في عــــام 1929 من سيطرتها على الأوقاف الشـيعية، حيث ضـربت عصـفورين بحجر واحد ، فمن ناحية جردت المرجعية الدينية من مصادر دخلها ومن ناحية أخرى استفادت هي من الأموال والعائدات.

وتعــــاونت الحكومتــــان العراقية والإيرانية في تحديد زيـــــارة الإيرانـــيين إلى النجف وكـــربلاء ، من أجل قطع خط الإمـــدادات المالية إلى المراجع فيهما ، وتجفيف المنابع الإيرانية الـتي تمـون الحوزة ، مما ساعد على نمو حـوزة قم ومشـهد وصـعود مرجعية السـيد حسـين الـبروجردي. وقد تـزامن ذلك مع قيـام السـلطات الإيرانية البهلوية خلال 1925-1941 في تقليص ســــــــــلطة المرجعية الشيعية في إيـران وقطع الـدعم المـالي عن المرجعية في العراق.

وفي هذا الوقت قام النظام العراقي بتقديم حوافز اقتصادية وسياسية كثـيرة لشـيوخ العشـائر الشـيعة المـوالين له كتمليكهم للأراضي و إعفـائهم من الضـرائب وتعـيينهم أعضـاء في مجـالس الأعيـــان والنـــواب (بلغ عـــدد الشـــيوخ في البرلمـــان عـــام

---

[28] - كان الإيرانيون يشـكلون 5% من الشـيعة في العـراق عـام 1919 أي حـوالي 80000 شخصا وكـانوا يشـكلون ثلث سـكان النجف الـذين كـانوا يقـدرون 30,000 و يشـكلون 75 % من سـكان كـربلاء البـالغ عـددهم 50000 . نقاش ، إسحاق :شيعة العراق ص31

1954:حــوالي 38 في المائــة) من أجل إبعــادهم عن المرجعية وتحــويلهم إلى طبقة أرســتقراطية بعيــدة عن الهوية الطائفيــة، وأقــام النظــام الملكي تحالفا معهم حــتى ســقوطه في عــام 1958[29]

ونجح النظام العراقي إلى حد بعيد في إلغاء تمثيل المرجعية الدينية للمواطــنين الشــيعة على أســاس طــائفي ، وذلك بما اســتخدمه من لغة قومية عربية مضــادة للمراجع الــذين كــان معظمهم ينتمي إلى أصول إيرانية ، واسـتطاع أن يحـدث شـرخا في صـفوف النخبة الشـيعية من رؤسـاء العشـائر والسياسـيين والمجتهــدين . إلا أن ممارسة النظــام للسياسة الطائفية دفعت جماهير الشيعة إلى الشعور بالحرمـان واللجـوء مـرة أخـرى إلى المرجعية ،من اجل المطالبة بحصص عادلة في مختلف وظــائف الدولة ومرافقها السياسية.

ففي أيلول 1927 عقـدت مجموعة من رؤسـاء العشـائر وبعض السياسيين الشيعة اجتماعـات مع المجتهـدين العـرب في النجف رفضوا فيها فكرة التمييز الطـائفي ودعـوا إلى إلغـاء الحظر على توظيف الشيعة في المناصب الحكومية ، وقاموا بحركة احتجاجية عام 1933 من أجل المطالبة بحقوقهم.

الانتفاضات الشيعية

ورداً على السياسة الحكومية الــتي تقضي بعــزل المراجع الفـرس عن التـدخل في السياسة العراقية حـاولت مجموعة من المجتهــدين العراقــيين كالشــيخ محمد حســين كاشف الغطــاء والســيد محمد الصــدر وعلي الشــرقي وهــادي كاشف الغطــاء ومحمد علي بحر العلـوم والشـيخ جـواد الجزائـري ومحمد جـواد الجزائري وعبد الكـريم الجزائـري ، التصـدي لقيـادة الشـيعة في العراق ولكنهم واجهوا صـعوبات لعـدم قـدرة أي واحد منهم على اكتســاب اعــتراف الطائفة به كقائد سياسي ، في ظل ســيطرة الإيرانــيين على المرجعية العليا في النجف ، وذلك بســبب عجز المجتهدين العراقيين عن توفير مصادر كافية لتمويل مرجعياتهم.

وقد فشل الشــيخ محمد حســين كاشف الغطــاء في إقنــاع الحكومة العراقية عــــام 1927بفتح كلية خاصة للدراســـــات

---

[29] - نقاش ، إسحاق: شـيعة العـراق ص 164 والعطية ، غسـان: العـراق نشأة الدولة ص 485

الإســلامية في النجف وتمويلها من أمــوال الوقف الشــيعي في العراق.[30]

وعندما اشتد الضغط على الشيعة وخاصة على القبائل العربية في الفرات الأوسط ، طلب الشيخ محمد حسـين كاشف الغطـاء من الزعمـاء السياسـيين الشـيعة في السـلطة أن يسـتقيلوا من المجالس النيابية والكراسي المزيفة ، و انذر الزعماء الشيعة من التمــــادي والانقســــام وتحــــولهم إلى أدوات يحركها الساسة المنحرفون في بغداد ، ودعاهم للعمل من أجل الإصلاح وطـالبهم بــالالتزام بالقيــادة المرجعية (المتمثلة فيــه) وأن يكــون قــول المجتهد هو القول الفصل في كل خلاف.

وقد استجاب له عـدد كبـير من رؤسـاء العشـائر وزعمـاء الشــيعة واجتمع مائة منهم ومن علمــاء الــدين والمثقفين، في النجف ، فــاتفقوا على برنــامج إصــلاح عــام لمواجهة مشــكلة الاسـتبداد والتميـيز المـذهبي ، وأرسل الشـيخ مـذكرة إلى الملك غازي في آذار سنة 1935 [31] غير أن الحكومة العراقية في ذلك الــوقت (حكومة ياســين الهاشــمي) اســتطاعت ان تشق النخبة الشيعية وتكسب إلى جانبها عددا من شيوخ العشائر كالشيخ عبد الواحد الحاج سـكر ومحسن أبو طـبيخ وعلـوان الياسـري وعـددا آخر من سياســيي المــدن ووجهائهــا، مما ســمح لها بضــرب الانتفاضة التي حدثت عام 1936 في الفرات الأوسط.[32]

وقد رفض رئيس الوزراء (الهاشمي) أن يعترف بقيادة الشيخ كاشف الغطاء أو تمثيل المجتهـدين للطائفة الشـيعية في الأمـور السياسية.[33]

وفي النهاية نجح النظــام العــراقي في عــزل المرجعية عن الشعب ومحاصرة الحوزة العلمية في النجف وتخفيض عدد طلبة الحوزات الدينية من حوالي عشرة آلاف طـالب في بداية القـرن العشرين إلى حوالي ألفي طالب في 1957 [34]

محاربة الشعائر الحسينية

وفي إطـار محاولة النظـام العـراقي لضـرب القيـادة المرجعية الدينية ، وتحجيم الشيعة ، سعى رئيس الوزراء ياسـين الهاشـمي

[30] - نقاش، إسحاق: شيعة العراق ص454

[31] - العلوي ، حسن: الشيعة والدولة القومية ص 312

[32]- الحيدري، إبراهيم: تراجيديا كربلاء ص 351

[33] - نقاش ، إسحاق: شيعة العراق ص 225

[34] - المصدر، ص461

عام 1935 إلى حظر المواكب الحسينية التي كـانت قد أصـبحت أداة سياسية للمعارضة ووسيلة للتعبير عن الغضب الشيعي.

وكان المرجع الشيعي الأعلى السيد أبو الحسن الأصفهاني قد أفتى بحرمة الممارسات العنيفة والدموية في أيام عاشوراء، كما أصـدر السـيد محسن الأمين في سـنة 1928 كتابا تحت عنـوان: (التنزيه لأعمال الشبيه) يسـتنكر فيه تلك الممارسـات ، وأيـدهما عدد من العلمـاء في النجف ، ولكن الشـيخ محمد حسـين كاشف الغطاء وقف في مواجهة قرار الحكومة العراقية بحظر الشـعائر الحسينية ، ودافع عنها قـائلا: إنها اعظم رمـوز المـذهب الشـيعي وإنها ضرورية لوجوده ، وحذر من أن تقييدها سـيؤدي إلى اختفـاء التشيع كله.[35]

وكـانت الشـعائر الحسـينية قد لعبت دورا كبـيرا في انتشـار المذهب الشيعي في العراق في القرن التاسع عشر.

ووقف إلى جـانب الشـيخ محمد حسـين ، الشـيخ عبد الرضا كاشف الغطـاء الـذي اعتـبر الشـعائر الحسـينية من اكـثر أعمـال الطائفة الشـيعية وأسـرارها قدسـية وأنها وسـيلة لإحيـاء ذكـرى الحســين وتعزيز التضــامن الــديني ، والوقــوف في مواجهة التحديات الوهابية، وان الطقـوس الحسـينية هي الوسـيلة الأشد فاعلية لنشر المذهب الشيعي بين العشائر .[36]

وأصدر الشـيخ حسـين الحلي كتابا ضد الأمين تحت عنـوان : (سيماء الصلحاء في إثبات جواز إقامة العزاء لسيد الشهداء) .[37]

وقد أدى حضر المـواكب الحسـينية من قبل حكومة الهاشـمي إلى توتر الأجواء مع الشيعة ، وكان ذلك سـببا من أسـباب انـدلاع انتفاضة في 1936 في الفرات الأوسط.

التعليم والغزو الثقافي

قامت الحكومـات العراقية المتعاقبة بانتهـاج نظـام تعليمي علمـاني بعيد عن الثقافة الإسـلامية يقـوم على فصل الـدين عن الدولة ، وقـامت بفتح مـدارس حديثة من أجل تكـوين جيل جديد ذي ثقافة جديــدة. وقد رأى علمــاء الشــيعة في تلك المــدارس محاولة لإبعاد الشعب العـراقي عن نفـوذهم، و تحطيم الحـوزات

---

[35]- كاشف الغطاء ، محمد حسين : الآيات البينات ص 5-6 و20-22

[36]- كاشف الغطاء ، عبد الرضا: الأنوار الحسينية

[37] - الشـامي ، حسـين : المرجعية الدينية ص337 و الحيـدري ، إبـراهيم : تراجيديا كربلاء ص 445-486

العلميـــة. واتخـــذوا موقفا ســـلبيا منها ودعـــوا أتبـــاعهم إلى مقاطعتها.[38]

وفي هذا يقول السيد محمد الشـيرازي :"إن علمـاء الإسـلام كانوا ينظرون إلى المدارس من يـوم فتحت إلى هـذا اليـوم نظر الريبة والشك ، وكـان فيهم من يحرمها تحريما باتا ، بـالرغم من أنها في ابتـداء فتحها لم يظهر منها ما ينـافي الإسـلام صـراحة ، وكان سبب هذا الارتياب والشك ما أدركه العلماء بثـاقب نظـرهم من أنها لم تؤسس للثقافة فحسب وإنما أسست لـــــــــتزود المسـلمين إلى جـانب الثقافة بـالفكرة الاسـتعمارية الـتي تقصد تحطيم بلاد الإسـلام وتقـديمها لقمة سـائغة للمسـتعمرين فكريـا، كما أخـذها الكـافر المسـتعمر عسـكريا بالحديد والنـار ، وهـذه الفكرة كانت صحيحة مائة في المائـة، فقد أتت المـدارس ثمارها البشعة، بعد ربع قرن من الزمان ، وتبين صحة تنبؤ العلماء ، فقد كـانت المـدارس بـذرة الاسـتعمار الـتي بـذرها في أرض الإسـلام ليتفيأ المستعمر تحت ظلها في أمن من بطش الإسلام".[39]

التحدي الشيوعي

أدت سياســات الحكومــات العراقية المتعاقبة الخاطئة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطائفية إلى تنامي مشاعر الغبن والإحباط واليأس في صـفوف الجمـاهير (الشيعية) وكان لموجات الهجرة من القرى والأرياف إلى بغـداد ، وبخاصة من جنوب العراق (بسبب استبداد الشيوخ الذين تحولـوا في فـترة قصـيرة إلى ملاك أراض كبـار وانخـراطهم في خدمة النظـام الاجتمـاعي القـائم حينـذاك) دور لا يسـتهان به في إثـارة مشــاعر القلق والإحبــاط، والتطلع إلى العيش في حيــاة مدينية كريمة. فانجذب كثير من الشباب الشـيعة إلى الحـزب الشـيوعي تعبـــيرا عن تمـــردهم على الأوضـــاع الاجتماعية والاقتصـــادية والسياســية المجحفة من جهة وعلى ســلطة شــيوخ العشــائر والحكومة الداعمة لها من جهة ثانية وثورة غير معلنة على علماء الدين من جهة ثالثة.

وكـان التيـار الاشـتراكي يـدافع عن حقـوق العمـال والفلاحين وباقي الفئات الشعبية ويحظى بفاعلية وجاذبية ويعــبر عن حقيقة الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية السياسـية المزريـة، ويؤكد على

---

[38] - الشيرازي: ممارسة التغيـير ص246 و إلى حكم الإسـلام ص 175 و ص 167

[39] - الشيرازي : إلى حكم الإسلام ص172 و حوار حول تطبيق الإسلام ص 59

مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة ويقدم حلولا لتغيير الأوضاع الفاسدة في البلاد . مما وفر للحزب الشيوعي أرضية خصبة للنمو والانتشار في الخمسينات بشكل كبير ، في غياب القيادة المرجعية الفاعلة.

وامتلك الحزب الشيوعي العراقي شعبية هائلة بعد حوادث 1952 وقيام نوري السعيد عام 1954 بحل البرلمان ومصادرة الحريات وممارسة العنف ، وسد الباب أمام أي احتمال للتغيير السلمي أو إمكانية مشاركة الجماهير الشعبية (الشيعية) في السلطة.

ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى قام الزعيم عبد الكريم قاسم بالقضاء على النظام الملكي في 14 تموز 1958 ، فانطلق المارد الشيوعي من قمقمه وسيطر على الشارع العراقي، وبالخصوص على اللجان التنفيذية لاتحادات الطلبة واتحادات الشباب ورابطة المرأة ونقابات المحامين والمهندسين والمعلمين وأنصار السلام ونقابات العمال واتحادات الفلاحين.[40] وأخذت منظمات الحزب الشيوعي تنمو بشكل مذهل وتوفر له تأييدا شعبيا حقيقيا ، بحيث أصبح قادرا على إخراج مظاهرات من مئات الألوف في بغداد. وأوشك الحزب الشيوعي على استلام السلطة بالطرق العسكرية أو الديموقراطية التي كان يدعو لها، ولكنه انقسم على نفسه بين تيارين : أحدهما يرفض استلام السلطة ، بقيادة بهاء الدين نوري الذي كان يقول "بأن دور الشيوعيين لم يحن بعد" ويسمي تلك المرحلة بمرحلة البرجوازية الوطنية أو الديموقراطية الوطنية ، وتيار آخر يدعو إلى استلامها فوراً ، بقيادة سكرتير الحزب (سلام عادل).[41]

لم يطرح الحزب الشيوعي الاشتراكية كشعار مرحلي ، وإنما ركز على قضايا مثل إصلاحات في ظروف الحياة والعمل وتوزيع اكثر عدلا للثروة وصحة افضل وخدمات تعليمية واجتماعية للجميع . إلا أنه قام بمحاربة المؤسسات الاجتماعية العريقة كالحوزة الدينية والعشيرة والأسرة وأصحاب الأملاك و وقف وراء

---

[40]- كان لدى الحزب الشيوعي حوالي 25000 عضو ، وشكل في آب 58 قوة مسلحة من (المقاومة الشعبية) ضمت 11000 شخصا ارتفعت في أيار 1959 إلى حوالي 25000 ، وذلك إلى جانب 500 ضابط بين ملازم وزعيم منتظم في الحزب الشيوعي من بين 5000 ضابط عراقي ، إضافة إلى 1200 صديق يدفع تبرعات للحزب و3000 جندي عضو في الحزب الشيوعي.

[41]- سلوجلت: العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية ص 110

قانون الإصلاح الزراعي وقانون الأحوال المدنية الذي يساوي بين المــرأة والرجل في الإرث، مما خلق إحساسا عميقا بالــذعر في صفوف المجتمع العراقي المسلم والمرجعية الدينية الشيعية.

ب - في مواجهة الغزو الثقافي

في ظل ذلك الصــراع المحتــدم بين المرجعية الدينية الشــيعية والدولة العراقية الحديثـــــة، وفي ظل تلك التحـــــولات الثقافية والاجتماعية ولد السيد محمد الشيرازي في النجف الأشرف عـام 1928 في عائلة علمية معروفة حيث كـان والـده المـيرزا مهـدي الشيرازي [42] أحد مساعدي قائد ثورة العشرين الشيخ محمد تقي الشــيرازي ، وكــانت أمه الســيدة حليمة بنت عبد الصــاحب بن المـيرزا محمد حسن الشـيرازي صـاحب (فتـوى تحـريم التنبـاك) الشهيرة.

وعندما كان في التاسعة من عمره هاجر والده إلى كر بلاء [43] عام 1937بصحبة السيد حسـين القمي الـذي كـان قد هـاجر من إيران فرارا من ضغط الشاه رضا بهلوي ، الذي كـان قد اسـتولى على السلطة بعد عـزل الشـاه القاجـاري أحمد وعين نفسه ملكا على بلاد فارس. [44]

وعندما كان في الثالثة عشـرة من عمـره (عـام 1941) ، حدثت حركة رشيد عالي الكيلاني، رئيس الـوزراء العـراقي الـذي حاول الوقوف على الحيـاد في الحـرب العالمية الثانيـة، ومقاومة الإنجليز الذين كانوا يريدون اتخاذ العراق قاعدة عسكرية لهم في صــراعهم مع دول المحــور ، وقد ســاند مراجع الــدين الشــيعة

---

[42] - ولد الميرزا مهدي بن حبيب الله بن محمـود الحسـيني الشـيرازي في كربلاء سنة 1304هـ من أب تاجر هاجر إلى العراق من شيراز في أواسط القــرن التاسع عشر ، ودرس على يــدي الشــيخ محمد تقي الشــيرازي ورافقه بعد الحــرب العالمية الأولى إلى كــربلاء حيث كــان إلى جانبه في الثورة العراقية الكبرى ثورة العشرين. الشجرة الطيبة ص 94

[43] - كانت مدينة كربلاء تسمى سابقا (مشـهد الحسـين) وبلغ عـدد سـكانها 83301، حسب إحصاء عـام 1967 سـلمان هـادي آل طعمة : ومضـات من تاريخ كربلاء ص 9

[44] - الشيرازي ، محمد: حياتنا قبل نصف قرن ، ص52

المقهـورون تلك الحركـة، ووجـدوا فيها فرصـتهم للانتقـام من بريطانيا، فأفتوا بوجوب الجهاد ومقاومة الإنجلـيز ، وهـذا ما أعـاد القوة والعزة والاعتبار للمرجعية الدينية المضروبة.[45]

وبعد ذلك مباشرة شهد الشيرازي حركة أخرى ، قادها المرجع الـديني الإيـراني المعـارض والمقيم في كـربلاء ، السـيد حسـين القمي ، وشارك فيها والده الميرزا مهـدي الشـيرازي ، وذلك من أجل تصحيح الإجراءات العلمانية التي اتخذها الشاه رضا البهلـوي في إيران .[46]

وقد ساهمت تلك الحركة أيضا في تعزيز موقع المرجعية الدينية في العراق وإيـران ، وخاصة موقع والـده المـيرزا مهـدي ، الـذي ورث القمي بعد وفاته في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فأصبح هو تقريبا مرجع كر بلاء ذات المركز الاسـتراتيجي الـديني الكبـير في العالم الشيعي ، بسبب زيارة مئـات الألـوف من الشـيعة لها من مختلف أنحاء العالم كل عام في عدة مناسبات (كالعاشر من محرم والعشـرين من صـفر والخـامس عشر من شـعبان وليـالي القدر والعيدين ويوم عرفة) .

ولذا فلم يكن غريبا أن يتجه الشيرازي لكي يصبح مرجعا دينيا أو يحلم بالمرجعية العليا للشـيعة في العـالم منذ صـغره ، وربما كان والده يعده لذلك ، فهو قد أنشأه نشـأة دينية علمية ، صـحيح إنه هاجر من النجف ، حيث الحوزة العلمية الرئيسية ، إلى كربلاء

---

45 - يقول الشـيرازي:" رأيت أنا في الحـرب العالمية الثانية كيف ان مئـات الألـوف من العشـائر وغـيرهم يـأتون إلى النجف وكـربلاء لأجل التصـدي لإخـراج البريطـانيين من العـراق لما أفـتى بـذلك المراجع ، وبالفعل قد أخرجوهم من الحبانية". الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص 46

46- يقول السيد محمد:" كما رأيت كيف ان السادة الوالد والقمي والميلاني ضغطوا على البهلوي الإبن في إلغاء القوانين المضادة للإسـلام في إيـران من إرجـاع الأوقـاف واختيارية الحجـاب وإلغـاء بطاقـات الأرزاق وإخـراج المـدارس والمعاهد والمسـابح وما أشـبه من الاختلاط إلى غـير ذلـك". الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص 46

، ولولــده من العمر تسع ســنين ، إلا إنه أخذ يعتــني به ويدرسه الفقه والأصول ويلقنه الـتراث الشـيعي ، كما كـانت هنالك فرصة للشــيرازي لأن يتتلمذ في اللغة العربية والمنطق على يد الشــيخ جعفر الرشتي والشـيخ محمد الكلباسـي، وفي الفلسـفة على يد الشيخ محمد رضا الأصفهاني وفي علوم القرآن علي يدي الســيد محمد هـــادي الميلاني ، وفي الفقه والأصـــول على يد والـــده والشيخ يوسف الخراساني. والشيخ زين العابدين.

وحفظ القـــرآن الكـــريم ، وألف أول كتـــاب له في الفقه الاسـتدلالي سـنة 1374/1955 وله من العمر سـبعة وعشـرون عاما ، وكان يدور حول : (الاجتهاد والتقليد) .

وقد ارتعب الشـيرازي في مطلع شـبابه في الخمسـينات من الحالة الثقافية الـــتي وصـــلت إليها الأمة وخاصة جيل الشـــباب والمثقفين الذين تركـوا الـدين وانخرطـوا في الأحـزاب اليسـارية المختلفة ، ووصف الجو المخيم في تلك الأيـــام بقوله :" إنه جو مكفهر بـالظلام وقد جـرفت التيـارات المنحرفة الهائلة كل قـوي وشديد ، ولا يوجد إلا بصيص ضعيف من نور الإسلام ".[47]

ولاحظ الشيرازي بأسى حالة الانهيار النفسي و مدى الانهزامية التي أصابت المسـلمين أمـام الغـرب والشـرق ، بسـبب التقـدم الصناعي فتركوا الإسلام جملة وتفصيلا ليلحقوا بـركب الحضـارة المادية.[48]

مما أدى إلى حدوث أزمة أخلاقية غريبة وصدمة كبرى أصابت كل فرد من أفراد المسـلمين، واسـتبدال المؤسسـات الإسـلامية بمؤسســات غربية وطغيــان التشــريع العلمــاني على التشــريع الإسلامي وانتهاك حرمة الدين وحرمات المسلمين. [49]

ورأى أن " الاستعمار الثقافي الشرقي والغـربي " بـات يهـدد جــذور الإســلام بما ينطــوي عليه من الحــاد وفســاد وانحــراف ، ويشكل سيلا جارفا ليس له مثيل في التاريخ .[50] ورأى الشيرازي أن سبب نجـاح الاسـتعمار الثقـافي والانهيـار النفسي للمسـلمين يعــود إلى تفــوق الغــرب العلمي الــذي أدى إلى تشــويه معــالم الإسلام ووصمه بكل عيب.[51]

---

47 - الشيرازي: محمد : المرض والعلاج ص 80 و وقفة مع الوجوديين ص 65

48 - الشيرازي ، محمد : حوار حول تطبيق الإسلام ص و إرشادات إسلامية ص 93

49 - الشيرازي ، محمد : ممارسة التغيير لإنقاذ المسلمين ص27

50 - الشيرازي ، محمد: إلى أبنائنا في البلاد الأجنبية ص 10

51 - الشيرازي: إرشادات إسلامية ص 83

وأن الاستعمار الفكري اعتمد على جانبين هما :
1 – تمجيد الحضارة الغربية التي قدمت المكتشفات والمخترعات والنظم الإدارية المدنية الحديثة.
- مهاجمة الإسلام ، ووصمه بالجمود والرجعية.[52]

واعتبر الشيرازي ظاهرة ترك الصلاة والإفطار في شهر رمضان ، وحلق اللحى وانتشار السفور في العراق في الخمسينات، وخاصة بعد انقلاب عبد الكريم قاسم ، دليلا على فقدان الثقة بالنفس والانهزام الفكري أمام الغرب.[53] كما اعتبر المدارس الحديثة والجامعة العراقية وخصوصا كلية التربية وكلية الحقوق قناة الغزو الثقافي الغربي.[54] وأن منطق كلية التربية منهج مستورد من وراء البحار ومنطق الغزاة المستعمرين.[55]

وقد هب الشيرازي للدفاع عن الإسلام والوقوف في وجه الحضارة الغربية ، ودعا إلى التمييز بين التكنولوجيا وأنظمة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، و انتقد بشدة بعض المثقفين الذين دعوا إلى أخذ الحضارة الغربية ككل ، أو تركها ككل والعودة إلى الخيل والبغال والحمير والشموع ومياه القرب ، ووصف كلامهم بأنه مغالطة صريحة.[56] وركز في خطابه الثقافي على محاربة الشيوعية والقومية والديموقراطية والوجودية والعلمانية والحزبية وكل مظاهر الحياة الغربية والحداثة حتى في العادات والتقاليد .
وفي هذا السياق ذهب السيد محمد الشيرازي عام 1957 إلى لقاء رئيس الوزراء عبد الوهاب المرجان الذي شكا له انتشار الشيوعية وعجز الحكومة عن الوقوف أمامها فاقترح عليه الشيرازي العمل بالإسلام.[57]
وكانت قد نشأت في تلك الفترة عدة حركات إسلامية سنية وشيعية للتصدي للمد الثقافي الغربي والشرقي. حيث قام الشيخ محمود الصواف في تأسيس فرع للإخوان المسلمين بعد عودته من مصر عام 1948. وأنشأ حزب التحرير الإسلامي فرعا له في

---

[52] - المصدر، ص 59 و67
[53] - الشيرازي: إلى حكم الإسلام ص 130 و 39-102 حياتنا قبل نصف قرن ص 39 و102
[54] - الشيرازي: إلى حكم الإسلام ص 305
[55] - المصدر، ص 309
[56] - الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص 158
[57] - الشيرازي: حوار حول تطبيق الإسلام ص 105-115

العراق كان يضم سنة وشيعة كـان منهم الشـيخ عـارف البصـري ومحمد هادي السبيتي اللذين سينفصلان عنه ويشكلان نواة حزب الدعوة الإسلامية ، كما قام الشيخ عز الدين الجزائري في النجف بتأسـيس حركة المسـلمين العقائـديين أو ما عـرف لاحقا باسم "الفاطميين".

ج - البرنامج العملي

دفع ذلك الجو المعادي للدين والشـيعة والمرجعيـة، في ظل العهد الملكي ، بالسـيد محمد الشـيرازي الـذي كـان يحتل موقع القطب في الحركة الإسلامية في كربلاء ويشكل المحور القيادي فيها ، إلى اتخـــاذ مواقف جذرية من الدولة العراقية والمعارضة اليسـارية (الشـيوعية والقوميــة) والحركة الثقافية العلمانيـة. و اتخذ منهجا ثقافيا قاطعا مع كل ما هو موجــود على الســاحة من نظام حكم أو أحزاب معارضة أو اتجاهــات حديثة ، وانطلق يعمل ويدعو ، بكل جد ومثابرة واندفاع ، إلى إعادة الإسلام إلى الحيــاة وتهيئة الشيعة إلى الحكم وتمكين المرجعية من السلطة.

الخطة المرحلية الثقافية

وشعورا من الشيرازي بضعف التيار الإسلامي في تلك الأيام وافتقــاده إلى قاعـــدة شـــعبية عريضـــة، وخاصة بين الشـــباب والمثقفين ، فقد وضع خطة ثقافية مرحلية لنشر الإيمان بالإسلام ، مشـــابهة لخطة حـــزب الـــدعوة الإســـلامية وحـــزب التحرير الإسـلامي اللـذين بـدءا ينشـطان في تلك الأيـام ، ورأى أن من واجبه أولا تأصـيل الثقافة الإسـلامية بدقة في أذهــان الشــباب وتكـوين جيل مـؤمن بالإسـلام والتشـيع والقيـادة المرجعية ، ثم العمل بعد ذلك من اجل إقامة حكومة إســلامية. الإســلام وأجل التفكـير باسـتلام السـلطة إلى المسـتقبل ريثما تتهيأ الظـروف المناسبة.[58]

ابتدأ السيد الشيرازي عمله في ظل والده عنـدما كـان في بداية العشرينات من عمره ، ضمن لجنة من رجال الـدين في كر بلاء هم: (الشـيخ هـادي معرفة وأخـوه السـيد حسن الشـيرازي والسيد محمد صادق القزويني والسـيد عبد الرضا الشهرسـتاني) أســـموها: " لجنة الثقافة الدينيـــــة" وذلك بتـــــاريخ: 13-10-

---

[58] - الشيرازي ، محمد : المرض والعلاج ص72-76 و 80

1372هجرية لتلقي الأسئلة الدينية والإجابة عليها ، أما مباشرة أو باستحصال الجواب من كبار فطاحل العلماء ، ونشر الجــواب في إحدى الصحف المحلية، وكان مقر اللجنة في (المدرسة الهنديــة) واختارت اللجنة في البداية جريدة (القـدوة) الأسـبوعية الصـادرة في كر بلاء فأعلنت عن فكرتها لأول مـرة في العـدد 36 الصـادر بتاريخ 15-10-1372 ، فانهمرت عليها الأسئلة، ونشرت جـواب أول رسـالة في العـدد 40 الصـادر بتـاريخ 17-11-1372 ثم في أعداد أخرى ، ثم امتنعت الجريدة من نشر الأجوبة لهـا. فـانتقلت في سنة 1373/1954 إلى مجلة شهرية جديـدة أصـدرها السـيد صدر الدين الشهرستاني هي: (رسالة الشرق).[59]

ثم قام الشيرازي بتأسيس (المكتبة الجعفريــة) في (المدرسة الهندية) في كربلاء، و بدأ يصـدر مع مجموعة من أصـدقائه مجلة (أجوبة المسائل الدينية) التي أصبحت منطلقا للاحتكاك بطبقات المثقفين ، مما أدى إلى تأســيس (مدرسة الإمـــام الصـــادق) و (الجمعية الخيرية الإســـلامية) ثم مجلة (الأخلاق والآداب) عـــام 1957وبهـذه المؤسسـات انطلقت مسـيرة الشـيرازي الحركية الثقافية. ولم تمض مـدة على ذلك حـتى قـامت ثـورة 14 تمـوز 1958 التي فجرت الصراع بين فئات المجتمع العراقي.[60]

وقد حفـزت الثـورة والأحـداث الـتي أعقبتهـا، السـيد محمد الشيرازي، ودفعته إلى تكـثيف تحركه الثقـافي ، فبـدأ يلقي عـدة محاضـرات أسـبوعية على الطلبة والمثقفين والكسـبة ورجـال الدين، وينشر المزيد من المجلات والكتب .[61]

وقام بتأسيس مدارس إسلامية أخرى ، كمدارس حفاظ القرآن الحكيم للبــنين والبنــات. بالإضـافة إلى تشـكيل (هيئـات) لتعليم القــرآن الكــريم في مســاجد كــربلاء .[62] كما شــكل هيئة للتبليغ الــديني الســيار ، من عــدد من الخطبــاء ، تتجــول في القــرى والأرياف المحيطة بكربلاء. وقام بتأسيس (مكتب التوجيه الــديني) الذي كان يقوم بإلقاء محاضرات صـباحا ومسـاءا عـبر مكـبرات للصــوت مبثوثة في شــوارع كــربلاء الرئيســية و (مكتب الدعاية الإســلامية) ، الــذي كــان يهتم بتعليق اللافتــات والملصــقات في

[59] - مجلة رسالة الشرق ، الكربلائية، العدد الثاني 25 جمادى الآخر 1373

[60] - الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 5 و الشـجرة الطيبة ص 154

[61]- كسلسلة (منـابع الثقافة الإسـلامية) الـتي كـانت تنشر كتابا كل شـهر ، ومجلة (صـــوت المبلغين) الشـــهرية ، ومجلة (ذكريـــات المعصـــومين) وسلسلة (أعلام الشيعة)

[62] - كان يوجد في كـربلاء حـوالي مـائتي مسـجد ، وبعضـها كـان مهجـورا ومهدما فأعاد الشيرازي ترميمه وبناءه.

مختلف شــوارع المدينة وجــدرانها في كل مناســبة دينيــة. وأخذ يشجع على تنظيم مجالس ومواكب العزاء الحسيني . ويعمل بجد على استقطاب الشـباب لدراسة العلـوم الإسـلامية ، وخاصة من العراقيين وأبناء كربلاء .

البرنامج اليومي

وكان برنامجه اليومي يتألف من الكتابة اليومية في الصـباح بعد صــلاة الفجر وإلقـــاء درس في الفقه ثم الجلـــوس في ديوانيته للإجابة على الأســئلة الدينية وحل مشـــاكل النـــاس الاجتماعية والقضـاء بينهم وأخذ الاسـتخارة لهم. وإدارة مشـاريعه الثقافية ، وأداء الصـلاة جماعة في الأوقـات الثلاث ، وإلقـاء المحاضـرات المختلفة في المساء.

وكانت الدائرة الاجتماعية الرئيسـية الـتي ينشط فيها السـيد الشيرازي هي دائرة الجالية الإيرانية الكبيرة المقيمة في كربلاء ، ســواء في الحــوزة العلمية أو في المجتمع .[63] وفي حين كــانت تتعــرض هــذه الجالية إلى العزلة السياســية كــان الســيد محمد الشـيرازي ، الـذي يحمل الجنسية الإيرانية والـذي ولد هو وأبــوه في العراق، ينغمس في العمل الثقـافي والسياسـي، انطلاقا من شعوره الإسلامي ومسؤولياته الدينية.[64]

الشيرازي يرث والده في المرجعية الدينية

وكان والد السيد محمد ، الميرزا مهـدي الشـيرازي، يعتـبر في مسـتوى السـيد محسن الحكيم والسـيد عبد الهـادي الشـيرازي ، ولكنه كــان زاهــدا جــدا ولم يكن يــرغب في المرجعية العليا ولم

---

[63] - كان الإيرانيون يشكلون نسبة 12 % في ذلك الحين من مجمـوع 60 ألف نسمة عدد سكان كربلاء في الخمسينات إضافة إلى نسـبة مماثلة من المتجنسين.

[64]- ينقل الشـيرازي عن والـده : أنه بعث ذات مـرة برسـالة احتجـاج إلى متصرف كربلاء فؤاد عارف، فغضب المتصرف وقال له : انك رجل إيـراني ولا حق لك بالتدخل في شؤون العراقـيين ، فأرسل له المـيرزا الشـيرازي رســالة ثانية شــديدة اللهجة قــال فيهــا: بأنك لا حق لك في التــدخل في شؤون المسلمين ، أليس نحن الذين فجرنا ثورة العشرين وطردنا الإنجليز من العــراق وحفظنا اســتقلال العــراق وكرامتــه؟ وانك ان لم تــرغب في العمل بموازين الدين الحـنيف فـاخرج من مـدينتنا. الشـيرازي: تلك الأيـام 123-125

يكن يعمل من أجلهـا.[65] وعنـدما تـوفي في شـهر شـعبان سـنة 1380هـ 1960م أغلقت مدينة كـربلاء والنجف حـدادا عليـه، وتدفق عشـرات الألـوف من مختلف المـدن العراقية إلى كـربلاء لتشييع الميرزا مهدي الذي كان يحتل موقعا كبـيرا في النفـوس ، وقبل مراسم الـــدفن تلي نص وصـــية الفقيد على الجمـــاهير : "بكـون خلفه الأرشد سـماحة حجة الإسـلام والمسـلمين السـيد محمد الشيرازي وصيه في كافة شؤونه" فتقدم ابنه وصـلى على جثمانه وأمّ جمهرة غفـيرة من المشـيعين بما فيهم مراجع النجف الكبار كالحكيم والخوئي.[66] وكان لهذا التشييع الجماهيري الضخم في ذلك الـــوقت أثر كبـــير في مســـيرة وحيـــاة الســـيد محمد الشـــيرازي ، فهو سيضـــعه في طريق جديد صـــعب وخطـــير هو طريق (المرجعية الدينيــة) وقيـادة الحركة الإسـلامية ، وليس له من العمر سـوى 33 عامـا، ولكنه سـوف يقـرر ويسـير في ذلك الطريق.

بناء الشعبية

كان على الشيرازي وهو يعد لبناء مرجعيته في مقابل المراجع الآخـرين الكبـار ، وفي مقابل الدولة العراقية والأحـزاب العاملة في السـاحة ان يسـعى لبنـاء شـعبية واسـعة بين النـاس ، وذلك يحتـاج إلى ذكـاء كبـير ، وكـان الشـيرازي وريث المرجعية مـدركا لهـذا الأمر الحيـوي منذ البداية فهو يعـرف كيف يكسب النـاس وخاصة العامة منهم، و كان يتميز بشكل فريد في الأخلاق العالية من التواضع والبشاشة والتسامح والهدوء واحـترام النـاس ، حيث كان يهتم بكل زائر له ويسأل عن اسمه وعمله ودراسته ووضعه الاجتماعي ويقوم احتراما لكل قادم حـتى لو كـان شـابا صـغيرا ، وكان ينجح بسهولة في اجتذاب محبة الآخـرين وودهم وصـداقتهم وبناء علاقة قوية معهم .

إلى جانب ذلك كـان يعـرف كيف يسـتخدم القضـايا الشـعبية ويتجنب الأمور التي قد تبعد النـاس عنه ، فكـان يمـارس القضـاء بين النـــاس ويحل مشـــاكلهم الاجتماعيـــة.[67] ويمـــارس الأمر

---

[65] - كـان يـرفض تعـيين الـوكلاء في البلاد ويقـول: (لا أضع حبلا في عنقي أعطي طرفه بيد الوكيل يصـــنع هو ما يشـــاء و أحاسب أنا عند اللـــه). الشجرة الطيبة 104

[66] - الشجرة الطيبة ص 115-140

[67] - كـان المتـدينون الشـيعة في تلك الأيـام يعتـبرون القضـاء من أعمـال الإمـام المعصـوم (المهـدي المنتظـر) المخولة إلى (نائبه العـام) الفقيه العادل: (الحاكم الشرعي)، ولذلك فقد كـانوا يسـتحرمون مراجعة القضـاة الـذين تعينهم الدولة (الظالمـة) إلا اضـطرارا ، وكـان رجل الـدين وخاصة

بـالمعروف والنهي عن المنكر ، ويـدافع عن الشـعائر الحسـينية التي كانت تتعـرض للمنع من قبل الحكومـات العراقية والنقد من قبل الشباب المثقف .[68]

وكان يؤمن بضرورة اكتساب الشعبية الواسعة كطريق للقدرة على تنظيم المظـاهرات والإضـرابات من اجل التمكن من فـرض الإرادة على الدولة وتحقيق المصـالح الاجتماعيـة.[69] ولكي يحقق الشعبية الواسعة كان يدرك أن عليه الانسجام مع ذهنيات وعقائد الأمة.[70] و مراعـاة الجمـاهير في آرائها وأفكارها وحاجاتها وطـراز عملها واجتماعاتها وغـــير ذلك ، إيمانا منه بـــأن تلبية مطـــالب الجماهير أسهل من تحمل ضـغط الأعـداء. ومع إدراكه بـأن (رضا الناس غاية لا تدرك) فانه كان يسعى لإرضـاء الجمـاهير وخـدمتها وجذب ودها قدر المستطاع . [71]

ومن أجل المحافظة على الشـعبية كـان يقـوم الشـيرازي ، ويوصي أتباعه ، بالتزام الحيادية في المسائل المختلف عليها بين الناس ، وتجنبها بكل ذكاء ولباقة ، وذلك خوفا من انشقاق الناس عليه. وفي الوقت الذي كـان يسـعى إلى تخفيف حـدة الخلافـات الموجودة في المجتمع ، بكل لطف ولين ، فانه كان يحـرص على حفظ لســانه وحركاته من إبـــداء المخالفة أو الموافقة لأي من الطرفين المتنازعين. [72]

(المجتهد) يحتل بينهم موقعا قياديا شاملا ويقوم بدور القضاء .

68 - يقــول الشــيرازي:" على العــالم ان يجند نفسه للقيــام بالشــؤون الإسـلامية كالقضـاء بين النـاس وإصـلاح شـؤونهم ،والمواظبة على صـلاة الجماعة والحضـور في الحفلات الدينية وغيرها ، وان للمظـاهر والشـعائر الأثر الكبـير في جلب النـاس إلى حظـيرة الإسـلام ، لكن ينبغي ان يقـرن ذلك بالدعاية الواسـعة النطـاق ، وليس هـذا من الـدعوة إلى النفس ، بل من الـدعوة إلى الإسـلام ، فيـدعو النـاس إلى الـترافع عند العلمـاء والى حضور الجماعة و... وهكذا فان النبي والأئمة الطـاهرين كـانوا يـدعون إلى أنفسـهم - لا أنانية والعيـاذ بالله - بل دعـوة إلى الإسـلام وهداية للنـاس ، وهم أسوة لخلفائهم العلماء ... ان قيام العالم بمكافحة المنكـرات تضـفي عليه هيبة كبيرة في النفوس وتوجب التفـاف النـاس حوله ... على العـالم ان يتبنى حل مشاكل الناس وينصب من نفسه قائما بمهامهم ، فان العالم إنما جعل للـدين والـدنيا ، والنـاس يلتفـون حـول الحلال للمشـاكل بما لا يلتفون حول سواه". الشيرازي ، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص 83-88

69 - الشيرازي ، محمد: السياسة ص 111ج2

70 - المصدر، ص 108ج2

71 - الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص87-88

72 - الشــيرازي ، محمــد: إلى الـوكلاء في البلاد ص79 و انطلاقا من هــذا الفهم تجنب الســيد الشــيرازي - مثلا - الحــديث - ســلبا أو إيجابا - عن

و بما أن الشـعائر الحسـينية كـانت تحظى بعواطف شـعبية عارمــة، فقد وقف الســيد محمد الشــيرازي إلى جانبها بقــوة ، وأدان مقاومة الحكومـــات العراقية لها ، أو التضـــييق عليهـــا.[73] وقال:"إن هدف المستعمر في بلادنا... هو القضـاء على الشـعائر الحسـينية لأن الإمـام الحسـين هو رمز الثـورة والتحـرر وقضـيته كانت على مدى الأجيال سببا وحافزا لدفع المسلمين إلى الثــورة والتحرر".[74] وأيد مختلف أنواع الشعائر بما فيها اللطم وضــرب السلاسل والتطبير ووطء الجمر اللاهب يوم عاشوراء.[75]
حتى إنه قاد بنفسه مواكب للتطبير (ضرب الـرؤوس بالسـيوف) باسم الحـــوزة الدينية في كر بلاء في أواخر الســـتينات، لحسم الجدل الدائر حولها. ودفع أخاه السيد حسن الشـيرازي في سـنة 1385/1965 إلى تـأليف كتـاب باسم (الشـعائر الحسـينية) شن فيه هجوما عنيفا على الذين ينتقدون الشـعائر ووصـفهم بـالعملاء للمستعمرين والعداوة للتشـيع ، وهو ما أدى إلى انقسـام النـاس في كر بلاء، وانحيــاز جماعة من أصــدقاء الشـيرازي السـابقين وخاصة أعضاء (الجمعية الخيرية الإسلامية) إلى الصف المطـالب بإصلاح الشعائر والوقوف أمام التطـرف في ممارسـتها ، ثم أدى إلى قيــام بعض أنصــار الشـيرازي بــالهجوم على مركز الجمعية الخيرية وتحطيمه ســنة 1966 مما تـــرك شــرخا في صـــفوف الحركة الإسلامية في كربلاء والعراق.

كان الشيرازي ينظر إلى (الشعائر الحسـينية) كوسـيلة مهمة لنشر الإســلام والتشــيع وتعزيز قـــوة المرجعية أمـــام الدولة العراقية ، ويــــرى في محــــاولات ضــــربها أو تحجيمها من قبل السلطات الظالمة محاولة للسيطرة على الأجواء . وكان انحيازه إلى جـــانب المؤيـــدين إلى إقامة الشـــعائر الحســـينية بمختلف أنواعها، يحقق له ضمنا شـعبية واسـعة في صـفوف عامة النـاس بالرغم من انه كـان يبعد عنه النخبة المثقفة الـتي كـانت تسـتنكر التطــرف في ممارســتها كــدخول النــار أو التطبــير والضــرب بالسلاسل.

الدكتور علي شريعتي الذي كان يثير انقساما حادا في المجتمعات الشيعية حــول أفكــاره التجديدية ، كما تجنب اتخــاذ موقف سـلبي أو إيجـابي من طروحات الكاتب الفكرية.

[73] الشيرازي ، محمـد: إلى أبنائنا في البلاد الإسـلامية ص 99 و الاسـتفادة من عاشوراء ص9 و المبلغون والتربية العلمية ص 18

[74]- الشيرازي ، محمد: تلك الأيام ص 200-224

[75]- الشـــيرازي ، محمـــد: حياتنا قبل نصف قـــرن ص 126-127 و أجوبة المسائل المالية ص 100-90 وبيان عاشوراء 7محرم 1400

ويمكن اعتبار موقفه المتردد من صلاة الجمعة مثالا آخر على محاولته الحفاظ على الشعبية، فبالرغم من إيمانه بنظرية ولاية الفقيه ، إلى حد القول بجواز إعلان الفقيه للجهاد الابتدائي ، إلا أنه تردد ولم يبادر إلى القول بوجوب صلاة الجمعة بصورة عينية ، لأنها كانت محل خلاف بين الفقهاء الشيعة في (عصر الغيبة).[76] ولأن " المألوف عند الشيعة عدم إقامتها". [77]

ويبدو أن تجربة أستاذه الشيخ محمد رضا الأصفهاني ، والشيخ محمد مهدي الخالصي في الكاظمية ، في إقامة صلاة الجمعة ، ورد الفعل السلبي العنيف من قبل أوساط محافظة في الحوزة والمجتمع دفعت الشيرازي إلى الإحجام عن تبني القول بالوجوب التعييني، خوفا من انحسار شعبيته، بالرغم من إمكانية استغلال صلاة الجمعة في تعبئة الناس وتحشيدهم أسبوعيا في مواجهة الحكومة. [78]

الدفاع عن حقوق الشيعة

ولعل من أهم القضايا التي كانت تعطي للشيرازي ولأي عامل في الساحة في تلك الظروف، شعبية واسعة جدا ، هو الاهتمام بالدفاع عن حقوق الشيعة المهضومة في مواجهة الدولة الطائفية، بالإضافة للدفاع عن التشيع كفكر وثقافة وتاريخ ، خاصة وأن الفكر الشيعي الإمامي الاثني عشري يشكل قاعدة أساسية لشرعية المرجعية الدينية التي ينطلق الشيرازي منها بوصفه أحد (مراجع التقليد).

وفي هذا السياق كان الشيرازي دائما يطالب المسئولين العراقيين بحقوق الشيعة في مختلف المجالات السياسية والإدارية والإعلامية والعسكرية والتربوية. ويقول :إن الشيعة هم أكثرية السكان في العراق و لذا يجب على الدولة ان تمنحهم حقوقهم كاملة وان تكون لهم حصة في السلطة تتناسب ونسبتهم في البلاد. وإن من مصلحة الدولة أن تعمل على هذا المبدأ ، وإلا فستهب الأكثرية في يوم من الأيام من تحت الرماد لتعلنها ثورة عارمة ضد الدولة. [79]

---

[76]- كان والده يقول بحرمتها.

[77]- الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل المالكية ص 94

[78]- كما فعل السيد محمد محمد صادق الصدر في أواخر التسعينات في العراق ، حيث أقام صلاة الجمعة واكتسب من خلالها شعبية كبيرة أرهبت الحكومة فقامت باغتياله عام 1999

[79]- الشيرازي ، محمد: تلك الأيام ص67-75

وقام الشيرازي بتأليف عدد من الكتب في الدفاع عن الشيعة والتشيع مثل: (هكذا الشيعة. وهـؤلاء الشـيعة. ومن هم الشـيعة؟ واعرف الشيعة) ، وتوزيعها كل عام في مناسـبة الحج ، بالإضـافة إلى اهتمامه البالغ بإحياء (ذكريات المعصومين) وإقامة المجالس الحسـينية طـوال أيـام السـنة وخاصة في محـرم وصـفر، وحث المؤمــنين على زيــارة قبــور الأئمة من أهل الــبيت في مختلف المدن العراقية وخاصة في مدينة سامراء (السنية) .

و تصـدى الشـيرازي لمحاولة الشـيخ محمد مهـدي الخالصي لحــذف الشــهادة الثالثة : (أشــهد ان عليا ولي اللــه) باعتبارها بدعة دخيلة في الأذان.[80] وكــان الخالصي قد حــاول في الأيــام الأولى من انقلاب شــــباط 1963 أن يرفع الشــــهادة الثالثة من الأذان في مسـجد الإمـامين الكـاظمين بـالقوة ، ولكنه لم ينجح ، فاكتفى بعدم ذكرها في صلاته.[81]

الحركة المرجعية

ولما لم يكن الشيرازي يؤمن بالتنظيم الحزبي في البداية فقد خسر قسماً من شعبيته ومؤيديـه، في حين نجح (حـزب الـدعوة الإسلامية) في التغلغل في صفوف أصــدقائه وتنظيم قسم منهم ، و السـيطرة على (الجمعية الخيرية الإســلامية) الــتي أسســها الشـيرازي في الخمسـينات، فـأدرك (الشـيرازي) بعد فـترة ، ضرورة التنظيم والعمل التربوي فتطـورت لديه ولـدى المقـربين منه كأخيه السيد حسن وصهره السـيد محمد كـاظم القزويـني ، فكرة إنشـاء تنظيم تـابع للمرجعية ، فأوكل إلى ابن أخته السـيد محمد تقي المدرسي ، في عــام 1968 ، مهمة تجميع شــباب الهيئات القرآنية المنتشرة في مساجد كـربلاء وتنظيمهم واختيـار الصــالح منهم للعمل الســري ، تحت اسم (الحركة المرجعيــة)

---

[80] أدخل الصفويون (الشهادة الثالثة) إلى الأذان في القرن العاشر الهجري ، وظلت المـدن العراقية ومدينة كر بلاء بالخصـوص تـرفض إضـافة هـذه العبارة حتى عام 1870 م عندما قام الشاه ناصر الـدين القاجـاري بزيـارة إلى العراق واسـتمع إلى المـؤذن في منـارة مسـجد الإمـام الحسـين وهو يؤذن بدون (الشهادة الثالثة) فأمر بإحضار المؤذن وأمـره أمـرا جازما بـأن يعيد الأذان مــرة أخــرى على ان يــدخل (الشــهادة الثالثة) فيه ، فأطــاع المــؤذن واســتمر ذلك حــتى اليــوم في العتبــات المقدسة . الحيــدري ، إبــراهيم: تراجيــديا كــربلاء ص 66 والــوردي ، علي : لمحــات من تــاريخ العراق ص 259 ج2

[81] اتهم الشيرازي البريطانيين بأنهم يقفون وراء اختلاق القضــية من أجل ربط العراق بعجلة الاستعمار(...). راجع كتاب : ممارسة التغيير ص 238

بشـرط أن تـدعو للنظرية المرجعية وتلـتزم بها كقيـادة شـرعية وحيدة .

وبدأ الشيرازي يدعو إلى تكوين تنظيمات إسلامية تسـتقطب الشـباب والفتيـات وتسـتثمر طـاقتهم وتوجهها إلى الخـير ، في مقابل التنظيمـــــــات الشـــــــرقية والغربية القائمة في البلاد الإسلامية.[82]

وكتب يقول:"إننا بدون التنظيم لن نستطيع مواجهة التحديات المعاصـــرة ولن نتمكن من الوقـــوف أمـــام الشـــرق والغـــرب وعملائهما ، والعالم المعاصر يعتمد على التنظيم".[83]

وأدرك أن تشكيل الأحزاب المنظمة وسيلة من وسائل الصراع مع الحكومــات الجــائرة، وخاصة حكومة حـــزب البعث العـــربي الاشتراكي الذي استولى على السلطة في 17 تموز 1968.[84]

د - الحوزة العلمية في كربلاء

كان قرار الشيرازي بالتصدي للمرجعية وإعلان الاجتهاد، الذي اتخذه بعد وفاة والده مباشرة، قد تم بصورة شخصية ومن دون استشـارة العلمـاء الكبـار في كـربلاء أو ترشـيح منهم، ولكن السـيد الشـيرازي تجـاوزهم جميعا ، وبـنى مرجعيته على علاقاته الواسعة مع أهالي كـربلاء وخاصة الشـباب منهم بفضل نشـاطاته وحركاته التي كانت تفوق العلمـاء الآخـرين، وبفضل مكانته الـتي ورثها من والـده المـيرزا مهـدي الشـيرازي ووصـيته إليه بـإدارة شؤونه العامة.

وفي ذلك الوقت كانت المرجعية الدينية الشيعية تتوزع بين قم والنجف ، حيث كان السيد حسين البروجردي الساكن في قم يعتـبر المرجع الأعلى لإيـران ، أما في العـراق فكـانت المرجعية تتـــوزع منذ وفـــاة الســـيد أبو الحسن الأصـــفهاني في أواخر الأربعينــات بين الســيد عبد الهــادي الشــيرازي والســيد محسن الحكيم والسيد الخوئي (في النجف) والميرزا مهدي ، وقد تــوفي الــبروجردي بعد الشــيرازي بقليل في نفس العــام ، فوجه شــاه إيران محمد رضا بهلوي ، الذي يفترض حسب الدسـتور الإيـراني أن يحظى بمباركة أحد (مراجع التقليد الكبـــار) برقية تعزية إلى

---

[82]- الشيرازي ، محمد: إلى وكلائنا في البلاد ص 95

[83]- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص 52

[84]- الشيرازي ، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص 91

السـيد محسن الحكيم في النجف لإبعـاد المرجعية عن إيـران ، واعتبرت تلك البرقية بمثابة اعتراف بمرجعية الحكيم العليا ، ومع ذلك فقد احتفظ السيد عبد الهادي الشيرازي، الذي كـان بصـيراً، بموقع أعلى من الحكيم ، وقـام بإعطـاء السـيد محمد الشـيرازي وكالة لإدارة الحـوزة العلمية في كـربلاء ، بما يؤهله لجمع الأخمـاس والزكـوات والتصـرف فيها وتوزيعها على طلبة العلـوم الدينية والفقـراء والمحتـاجين والنشـاطات الثقافية الإسـلامية الأخرى.[85]

وعندما تـوفي السـيد عبد الهـادي الشـيرازي بعد سـنتين في 1382هـ /1962م وانتهى مفعـول وكالتـه؛ قـام السـيد محسن الحكيم بإعطاء السيد محمد وكالة جديدة بنفس الموضوع.[86]

ولكن السيد محمد الشيرازي كان في ذلك الـوقت قد رتب أوضاعه المالية وحصل على بعض المقلدين والمؤيدين من التجار الشـيعة في بغـداد وكـربلاء بما يسـاعده على تلبية احتياجاته الماليـة، ولم يكن بحاجة ماسة للوكالة من قبل الحكيم ، خاصة وأنه بـدأ ينـأى بنفسه عنه ويميل إلى الاسـتقلال في المرجعية ، حيث كـان قد أعلن نفسه مرجعـاً (وليس وكيلاً للحكيم) ونشر آراءه الفقهية الخاصة في تعليقة له على (الوجيزة) رسالة والـده الفقهيـة، بما سـمح له وللنـاس بـ:"تقليـده" وأخذ بعض أهـالي كربلاء الذين كانوا يلتفون حول والده بالانتقـال إليه ومراجعته في أمور الدين.

---

[85] نص الوكالـة:"... السـيد محمد الشـيرازي مجـاز من قبلنا في التصـدي للأمور الحسبية والجهات الشرعية التي لا يجـوز التصـدي والتعـرض لها إلا للحاكم الشرعي أو المأذون من قبله ، وكـذلك مجـاز ومـأذون عنا في أخذ الوجـوه الشـرعية والحقـوق الإلهية كالأخمـاس والزكـوات والنـذورات المطلقة والمظالم وغيرها ، وصرفها في مواردها المقررة الشرعية.

وأيضا مجـاز من قبلنا ووكيل عنا في أخذ سـهم الإمـام (روحي وأرواح العالمين له الفداء) وصرفه في موارده الشرعية وشـؤون الحـوزة العلمية في كربلاء المقدسة...

5 رمضان 1380 السيد عبد الهادي الشيرازي"

[86] الوكالة باللغة الفارسـية وفيهـا:"... السـيد محمد الشـيرازي ، وكيل من قبلي لكافة الأمور الحسبية في زمـان غيبة ولي العصر أرواحنا له الفـداء ، المنوطة بإذن الحاكم الشرعي والفقيه الجامع للشرائط.

وهو وكيلنا في أخذ الحقوق الشرعية من الزكوات والمظالم ومجهول المالك وأمثالها وصرفها في الموارد المقررة ، وكـذلك هو مجـاز في قبض سهم الإمام المبارك وصـرفه في مـوارده اللازمة ، وحفظ الحـوزة العلمية المقدسة في كربلاء... واوصي إخوانه باحترامه...

محسن الطباطبائي الحكيم

1382هـ"

و لكن مرجعية الشيرازي تركزت في كربلاء، عندما كـان في العراق في الستينات ، ولم تمتد إلى سـائر الأنحـاء إلا قليلا بعد وفاة السيد محسن الحكيم.[87]

الحوزة الدينية في كربلاء

كانت الحوزة الدينية في كربلاء [88] كـالحوزة الدينية في النجف في تلك الأيـــام ، تعيش - بصــــورة عامة - في جو من العزلة السياســية والاجتماعيــة، ولأن معظم أعضــائها كــانوا من غــير العراقيين وغير العرب ، أي من الفـرس والهنـود والأفغـان ، فقد كــانت ضــعيفة الصــلة بــالمجتمع العــراقي ومنعزلة في أروقة المــــدارس أو مهتمة ببلادها ، ويغلب عليها الالـــــتزام بنظرية (الانتظـار للإمـام المهـدي الغـائب المنتظـر) إضـافة إلى الالـتزام بالتحريم السياسي الذي فرضته الدولة العراقية على رجال الدين وخاصة الإيرانيين، ولذا فقد كان السيد محمد الشيرازي ، الشاب الطــامح النشط ، يجد صــعوبة كبــيرة في تحويل حــوزة كــربلاء الدينية المنعزلة إلى ملتزمة سياســية عاملة من أجل التغيــير في العــراق ، ومن هنا فقد توجه بخطابه إلى رجــال الحــوزة يحثهم على العمل السياسي ويطالبهم بترك العزلة، ويـذكرهم بـأن هـذا مطلب اسـتعماري قـديم يجب ان يرفضـوه بقـوة لأن الإسـلام نظام شامل للحياة السياسية.[89]

وبما أن المشــكلة الانعزالية في الحــوزة كــانت أعمق من التحريم السياسي الحكومي وتضـرب بجـذورها في عمق الـتراث الإمامي الذي كان يؤمن بنظرية الانتظار للإمـام المهـدي الغـائب وحرمة إقامة الدولة في (عصر الغيبـــة) فقد كـــان على الســـيد الشــيرازي أن يتخلص من نظرية الانتظــار بطــرح نظرية النيابة العامة للفقهــاء عن الإمــام المهــدي ، وقد نجح الشــيرازي في كسب ثلة من العلماء والخطبـاء الـذين هبـوا للعمل معه في تلك الأيام من أجل وقف المد الشيوعي والإلحادي والقومي الذي كان يغزو العراق.

---

[87]- وقد أجـاب في تلك الفـترة عن مسـائل فقهية سـألها أحد مقلديه (عبد المنعم المـالكي) من قلعة صـالح في جنـوب العـراق ، وطبعها في كتـاب باسم (أجوبة المسائل المالكية) سنة 1418/1997

[88]- كـانت تضم في تلك الأيـام حـوالي 150 طالبا وأسـتاذا يتوزعـون في اثنتي عشرة مدرسة ، وتشكل حوزة كربلاء نسـبة 10% من حـوزة النجف تقريبا

[89]- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص 133

و كان يوجد في ذلك الوقت في كربلاء عدد من العلماء الآخرين كالشيخ يوسف الخراساني والشيخ محمد رضا الأصفهاني والسيد محمد طاهر البحراني وغيرهم من أكابر العلماء الذين كانوا يقيمون صلاة الجماعة في المساجد الكبرى في كربلاء ، ولهم بعض الأتباع ويقومون ببعض النشاطات الثقافية ولكنهم لم يكونوا يتفقون مع الشيرازي في طموحاته السياسية. كما كان يستقر في كربلاء زعيم الفرقة الشيخية الشيخ علي الأحسائي الإحقاقي الإسكوئي. وكان عدد من أولئك على خلاف ظاهر معه. إلا أن الشيرازي نجح في تكوين مجلس من كبار علماء كربلاء وعقد اجتماع أسبوعي معهم لمناقشة مختلف الأمور ، وكان ذلك المجلس يتكون من: الشيخ محمد رضا الأصفهاني و الشيخ يوسف الخراساني والشيخ محمد علي سيبويه والشيخ محمد الكلباسي والشيخ جعفر الرشتي والسيد محمد صادق القزويني والسيد محمد علي الطباطبائي .

وكذلك نجح أيضا في عقد مجلس آخر أسبوعي يضم الخطباء الحسينيين (الأقل درجة علمية من العلماء) ويتكون من: الشيخ عبد الزهراء الكعبي والسيد مرتضى القزويني والسيد محمد كاظم القزويني والشيخ هادي الخفاجي (الكربلائي) والشيخ حمزة الزبيدي إضافة إلى الشيخ محمد الكلباسي.

ولكن تلك المجالس لم تسفر عن تنسيق كبير أو تعاون قوي بين العلماء ، ولم تستطع أن تخفي ظاهرة التنافس والصراع التي كانت موجودة بين العلماء في كربلاء كما في النجف ، وهذا ما كان يلاحظه الناس الذين كانوا يطالبون باتحاد العلماء كشرط مسبق للالتفاف حولهم ، وليكونوا قوة قادرة على خوض الصراع السياسي مع الحكومة. وكان للسيد الشيرازي حينئذ رأي آخر يتمثل في استحالة توحيد صفوف العلماء لاختلافهم في الآراء والأفكار الاجتماعية و المسائل الفقهية المشتقة من كتاب واحد وسنة واحدة ، وعدم قدرتهم على الإصلاح والوصول إلى أهدافهم في حالة تفرق الناس عنهم.[90]

الميزانية المالية

حسب مصادر مقربة من السيد الشيرازي تحدثت إليها مباشرة، فان ميزانية السيد كانت حوالي ثلاثة آلاف دينار شهريا في الستينات ، وكانت تتوزع كالتالي: ألف دينار رواتب للطلبة الذين أزداد عددهم في عهد الشيرازي إلى حوالي الثلاثمائة، وكانت تعطى دينارا واحدا للطالب الأعزب وديناران للطالب

---

[90]- الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص 62-64

المــتزوج وتــوزع البقية على الأســاتذة ، وألف دينــار للمشــاريع الثقافية المختلفة التي كان يـديرها، وألف دينـار للأمـور المتفرقة كمساعدة الفقراء والمحتاجين وما شابه.

أما مصـدر تلك الأمـوال فكـان: الأخمـاس والزكـوات والأثلاث (الموصى بها من قبل المـوتى) والصـدقات والهبـات والتبرعـات و"رد المظـالم" وهي عـادة شـيعية مسـتحدثة لتصـفية الأمـوال الحلال المختلطة بالحرام ، والكفارات والنذور والأوقاف.[91]

ولم تكن ميزانية الشيرازي كافية للطلبة الذين كـانوا يعيشـون على الكفاف ، ولذا فقد كان يشكو من مصادرة الأوقاف الشيعية ، ومحاصـرة الحـوزة اقتصـاديا.[92] ولم يجد بـداً من الاقـتراح على العلمـــاء امتهـــان الخطابة (الحســـينية) أو العمل في الزراعة والتجارة وحيازة المباحات.[93] ومن أجل حل مشكلة طلبة العلــوم الدينية اقترح الشـيرازي توفـير مسـاكن مجانية لهم أسـوة بطلبة الجامعــــات ، عن طريق الوقـــــف، أو جعل مؤسسة مرجعية مستقلة.[94]

هـ - الشيرازي و الحكيم

في الوقت الذي بدأ السيد محمد الشيرازي ينشط في كربلاء في الخمسينات كـان هنـاك مرجع أكـبر منه ينشط في النجف هو السيد محسن الطباطبائي الحكيم (ولد 1309هـ 1892م وتــوفي 1390هـ 1970م) الذي سوف يصبح المرجع الأعلى للشيعة في العالم في الستينات من القرن العشرين .

ومع أن الحكيم لم يكن يحمل برنامجا سياسيا واضحا ولم يكن يؤمن بالنظام الديموقراطي ولا بنظرية ولاية الفقيه ، إلا انه كان يعتقد بإمكانية قيام الفقيه الشيعي بـدور الزعامة الدينية ، و لعب دور ما في الحياة السياسية.[95]

---

[91]- الشيرازي ، محمد: أنفقوا لكي تتقدموا ص82

[92]- الشــيرازي ، محمــد: الحرية الإســلامية ص 40-44 و إلى وكلائنا في البلاد ص 114

[93]- الشيرازي ، محمد: أنفقوا لكي تتقدموا ص 121

[94]- الشـيرازي ، محمـد: الحرية الإسـلامية ص 44 و أنفقـوا لكي تتقـدموا ص82

[95] - يقول الحاج محمد صالح الأديب، أحد مؤسسي حزب الـدعوة:"كنا في بعض الأحيان نذهب الى السيد محسن الحكيم على شكل وفود مكونة من 20 – 30 شخصا ونســـأله عن رأيه فيما لو تمكنا من إقامة الدولة

وكانت حاشية الحكيم منقسمة بشأن العمل السياسي إلى فريقين : فريق يؤمن بضرورة العمل والتنظيم والدخول بقوة في الحياة السياسية، كابنيه السيد مهدي والسيد محمد باقر الحكيم والسيد محمد باقر الصدر، وفريق آخر يؤمن بنظرية الانتظار وتجنب السياسة ، والاقتصار على الشؤون الدينية، كالشيخ حسين الحلي والسيد يوسف الحكيم والشيخ محي الدين الممغاني والشيخ محمد الرشتي (مدير مكتبة الحكيم العامة) . [96]

وقد أثر ذلك الموقف الضعيف من التدخل في الشؤون السياسية العراقية ، على دور الشيرازي في كربلاء والعراق، من حيث تحجيم مرجعيته الدينية ، ومن حيث قدرته على التصدي ضد الحكومة العراقية ، حيث لم يكن الشيرازي يتمتع بخلفية مرجعية قوية تسانده في حركته السياسية.

وكان السيد محسن الحكيم قد أيد في البداية ثورة 14 تموز 1958 ثم سحب تأييده لها بعد إقرار قانون الأحوال المدنية وقانون الإصلاح الزراعي ، وأفتى بكفر الشيوعية، وقام بتأييد انقلاب 14 رمضان، ثم سحب تأييده للنظام الجديد بعد ارتكاب البعثيين لعمليات قتل وتعذيب عام 1963 وأكد للمسئولين في بغداد :"أن الشعب العراقي شعب مسلم متدين لا يرضى بغير الإسلام شريعة ونظاما".[97]

وقد انصب اهتمام الحكيم في عهد عارف على تشكيل لجنة مشتركة (سنية شيعية) تكون مسؤولة عن التشريع ووضع قانون جديد للأحوال الشخصية ينسجم مع الشريعة الإسلامية ، وأبلغ

الإسلامية..هل نقيمها؟ وكان يقول:إن عليكم أن تعملوا على نشر التدين وندعو الله سبحانه وتعالى أن يظهر الحجة (عج).

ولما كنا من مقلدي السيد محسن الحكيم وهو يقول بعدم إقامة دولة إسلامية لذا ذهبنا اليه وتكلمنا معه لإقناعه بموقفنا، ولكنه بقي مصرا على رأيه، ولم نقدر أن نقنعه في هذا المجال حيث كان يقول:إن تكليفنا ليس إقامة دولة إسلامية وإنما هو نشر التدين، وننتظر الإمام الحجة (عج) حتى يظهر ليملأ الأرض قسطا وعدلا.

وأمام هذه الرؤية كان على (حزب الدعوة الإسلامية) أن يمشي مع المرجع الحكيم في مشروعه المرجعي واهتماماته بنشر التدين وخدمة الإسلام وإشاعة أجوائه لتكون الأرضية الخصبة لنمو الوعي الحركي والحزبي.

الصادق الوعد، صفحات من حياة الداعية المؤسس الحاج محمد صالح الأديب، ص56 و 83 الإعلام المركزي في حزب الدعوة، 1999 وراجع أيضا: السراج، عدنان إبراهيم، الامام محسن الحكيم، ص 252

[96]- حسب مذكرات السيد مهدي الحكيم

[97] - الحلفي، عدنان : تأسيس المجتمع المدني ص 82 ، عن مجلة الإيمان ، النجف آذار 1964

الحكومة العراقية :أنه يترك الحرية للسلطات السياسية أن تقـرر ما تشاء من قوانين.[98]

وفي سـبيل ذلك شـكل السـيد محسن الحكيم عـام 1964 (جماعة علماء بغداد والكاظمية) وطلب منها تقديم مـذكرة إلى الرئيس عبد السلام عارف ، من أجل:

1 – إلغاء قانون الأحوال الشخصية ، وإعادة المحاكم الشرعية

2 - مراعاة شعور الأمة في وضع الدستور ، وتشريع مادة تنص على عدم جواز وضع قانون يخالف الأحكام الإسلامية.

3 - إشاعة العدل والمساواة بين أبناء الأمة وعدم التمييز بينهم في مختلف المجالات.

4 - مكافحة التفسخ الخلقي.

5 - تعديل مناهج التعليم ووسائل التربية والتوجيه.[99]

وأضاف إليها الحكيم مطلبا مهماً وهو إلغاء التأميم والقوانين الاشـتراكية الـتي صـدرت في عهد عـارف ، ولكن الـرئيس رفض الاسـتجابة لمطـالب جماعة العلمـاء، فاتخذ الحكيم موقفا سـلبيا ضد عارف ورفض اسـتقباله لـدى زيارته النجف في عـام 1966، مما تســبب في تصــاعد حــدة التــوتر بين الحكومة والمرجعية الشـيعية واعتقـال وكيل المرجع الأعلى في بغـداد السـيد هـادي الحكيم وإبعـــاد وكيله الآخر الســـيد إســـماعيل الصـــدر من الكاظمية.[100]

كما رفض الحكيم تأييد عـارف في حربه ضد الأكـراد، لعـدم شرعية الحكومة في نظره، وطالب بحل القضـية بشـكل سـلمي وعدم اللجوء إلى العنف.[101]

وفيما عدا ذلك لم يطالب الحكيم بشكل واضح بإجراء انتخابات أو بنـاء المؤسسـات الدسـتورية للدولة [102] بـالرغم من ان السـيد مهـدي الحكيم يتحـدث في مذكراته عن رغبة والـده بإقامة حكم مدني وطلبه من البزاز بعد مقتل عـارف تشـكيل مجلس قيـادة ، والعمل من أجل حكم برلماني.

وربما يفسر الحـوار الـذي جـرى بين الحكيم والخميـني في النجف بتـــاريخ 19-10-1965 بعض أســـرار الموقف المـــتردد

---

[98]- سعيد ، علي كريم : مذكرات طالب شبيب ص310

[99]- المؤمن ، علي : سنوات الجمر ص 418

[100]- المصدر، ص 62 والعراق بين الماضي والحاضر والمستقبل ص 522

[101]- العراق بين الماضي والحاضر والمستقبل ص 555

[102]- مثلما فعل الشيخ محمد رضا الشبيبي الذي قدم عام 1965مذكرة إلى رئيس الوزراء عبد الرحمن الـبزاز ، وطالبه فيها بـإجراء انتخابـات حـرة . الحلفي ، عدنان: تأسيس المجتمع المدني ص 83

للحكيم من خوض الصراع بقـوة مع النظـام العـراقي، حيث كـان يشكك في طاعة الناس له إذا أعلن الثورة أو سالت الدماء .[103]

ومع أن أنصار الحكيم من جماعة العلماء في بغداد ، تمتعوا بشـعبية واسـعة تمثلت في قيـامهم بعـدد من الإضـرابات العامة والمهرجانات الجماهيرية ، إلا أنه لم يحـدث من قبلهم أي تحـرك جدي لاسـتلام السـلطة أو فـرض مطـالب واضـحة على الحكومة القائمـة. ورغم علم جهـاز الحكيم المسـبق بـانقلاب 17 تمـوز 1968 إلا إنه لم يقم بفعل أي شـــيء لمقاومته نتيجة لشـــعوره بعدم إمكانية المقاومة.[104]

وكان لأزمة شط العرب التي نشبت بين العراق وإيران نتيجة إلغـاء طهـران لمعاهـدة 1937 الحدوديـة، في 27 نيسـان 1969 دور كبـــير على الحـــوزة العلمية في النجف وعلاقة الشـــيرازي بالســـــلطة العراقية ، حيث طلبت الحكومة العراقية من الحكيم الدعم لها و التوسط لدى حكومة الشاه من أجل تسـوية الخلاف بين الـدولتين ، ولكن الحكيم الـذي كـان يـرى نفسه مرجعا أعلى للشـيعة في العـالم، فضل البقـاء على الحيـاد فـوق الصـراعات الإقليمية والقوميـــة، ورفض التوسط أو التـــورط في القضـــايا السياسية المتغيرة، إلا من أجل إيقاف إراقة دماء المسـلمين.[105] فقـامت الحكومة العراقية بحملات لتهجـير الإيرانـيين من مـدن العتبـــات المقدسة في العـــراق كعملية ضـــغط على الحـــوزة والمرجعية ، وهذا ما دفع بالسـيد محسن الحكيم ليقيم مهرجـان احتجاج كبير في صحن الإمام علي في النجف ، في ذكـرى وفـاة الرسول الأعظم في 28 صفر المصـادف 14 أيـار 1969 وينتقد بشدة النظام البعثي وحملات التهجير والتضـييق على الحـوزة أو محاولة الزج بها في الصراعات الإقليمية.[106]

وقد انعكست تلك الأزمة على السـيد محمد الشـيرازي في كربلاء الذي كان يحاول إقامة علاقات إيجابية مع النظـام الجديد ، فاعتقلت السلطات البعثية أخاه السيد حسن الشيرازي وحـاولت إجباره على الظهور في التلفزيون والاعـتراف بـأن الحكيم و300 شخصية دينية بارزة هم جواسـيس وعملاء لجهـات أجنبية ، إلا أن

---

[103]- روحـاني ، حميـد: نهضة الإمـام الخميـني ص 151 و المـؤمن ، علي: سنوات الجمر ص80

[104]- يقـول السـيد مهـدي الحكيم في مذكراته : (أننا لم نسـتطع ان نعمل شيئا لأننا لم نكن نملك إمكانية).

[105]- سعيد ، علي كريم: مذكرات طالب شبيب ص 313

[106]- المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص 94

السـيد حسن صـمد أمـام التعـذيب الشـديد ورفض الاعـتراف أو الظهور في التلفزيون.[107]

وهنا صعّـد الحكيم من مجابهته للنظام وذلك بالسفر إلى بغداد في محاولة للاحتجــاج كما كــان يفعل في هكــذا ظــروف ، حيث دأبت الوفود الشـعبية بالتقـاطر على محل إقامته وإعلان تأييـدها لـه، وحـاولت السـلطة التفـاوض معه ولكنها فشـلت في تلـيين موقفـــه، وفي 9 حزيـــران 1969 ظهر على شاشة التلفزيـــون ضـابط متقاعد هو (مـدحت الحـاج سـري) ليكشف عن مـؤامرة للإطاحة بالنظـام ويتهم السـيد مهـدي الحكيم بالعمل لحسـاب إيران والبرزاني.[108]

وفي أعقاب ذلك الاتهام اقتحمت قوات السلطة مقر إقامة السيد محسن الحكيم في بغداد ثم أخذته عنوة وأرسـلته إلى بيته في الكوفة [109] فانتقل إلى رحمة الله في الثــاني من أيــار ســنة 1970

ثم أطلقت السلطات العراقية السـيد حسن الشـيرازي من السجن ، ولكن علاقاتها مع أخيه السيد محمد ظلت متوترة ، إلى ان غادر العراق عام 1971

و - الشيرازي والصدر

مع انطلاقة الشيرازي في كربلاء في أواسط الخمسينات ، انطلقت مجموعة من شباب الحوزة الدينية في النجف والشباب المسلم المثقف في العراق ، [110] لتشكيل حزب إسلامي سري (هو حزب الدعوة الإسلامية) يختلف عن الأحزاب الشيعية السياسية السابقة وعن مرجعية السيد الحكيم الذي نشأ في ظلها ، في التخطيط لاستلام السلطة وليس العمل من أجل حقوق الطائفة فقط أو بعض الأمور الإصلاحية.[111]

107- المصدر، ص 95
108- المصدر، ص 96
109- المصدر، ص 100
110- أبرزهم : الأخـوان السـيد مهـدي والسـيد بـاقر الحكيم والسـيد طـالب الرفاعي والسيد محمد باقر الصـدر والشـيخ (غـير المعمم) عبد الصـاحب دخيل والسيد مرتضى العسكري ومحمد صالح الأديب.
111- جاء في أهداف الحزب ما يلي:
- تغيير واقع المجتمع البشري إلى واقع إسلامي

ولم يكن الشيرازي في البداية بعيداً عن تلك المجموعة إذ كانت تربطه مع أكثر من واحد من قادتها علاقات صداقة وعمل ، ولكنه اختلف مع حزب الدعوة حول نقطة مهمة في نظره وهي الإيمان بالمرجعية الدينية وولاية الفقيه، بينما تشكل الحزب على أساس نظرية الشورى والانتخابات ، وكان السيد محمد باقر الصدر قد لعب دورا كبيرا في تأصيل هذه النظرية في داخل الحزب ، حين وضع الأسس الفكرية والخطوط العامة لحزب الدعوة ، وقد جاء في الأساس السادس : إن (شكل الحكم في الإسلام) في (عصر الغيبة) يقوم على قاعدة الشورى ، لقوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) حيث لا يوجد نص من قبل الله ورسوله ، وإن الشورى في عصر الغيبة شكل جائز من الحكم ، فيصح للامة إقامة حكومة تمارس صلاحياتها في تطبيق الأحكام الشرعية ، ووضع وتنفيذ التعاليم المستمدة منها ، وتختار تلك الحكومة الشكل والحدود التي تكون أكثر اتفاقا مع مصلحة الإسلام ومصلحة الأمة ، وعلى هذا الأساس فان أي شكل شوري من الحكم يعتبر شكلا صحيحا ما دام ضمن الحدود الشرعية. [112]

ولكن أطروحة الحزب الإسلامي القائم على نظرية الشورى لقيت معارضة من قطاعات جامدة في الحوزة العلمية في النجف كانت تؤمن بنظرية (الانتظار للإمام المهدي الغائب) وتحرم قيام أية دولة إسلامية في (عصر الغبية). [113] وكان بعضها يشكل امتدادا للخط العام الذي سيطر على الحوزة منذ انسحابها من المعترك السياسي بعد تسفير المراجع (الأصفهاني والنائيني والخالصي) إلى إيران ، في بداية تأسيس العراق الحديث ،

- إحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية
- تغيير الفرد المسلم وإعداد الطليعة المؤمنة الواعية المجاهدة
- بعث الفكر الإســـلامي الأصـــيل من جديد وتنقيته من الأفكـــار والمفاهيم الغربية
- تهيئة الأمة فكريا وروحيا وســلوكيا حــتى تتغــير معــالم المجتمع الإسلامي بالتدريج ، ويتحقق المجتمع الإسلامي بجميع مقوماته
- تحرير البلاد الإسلامية من السيطرة الاستعمارية الكافرة
- دعم وبناء الدولة الإسلامية لتكـون نـواة لقيـام الدولة الإسـلامية الكبرى
- دعوة العالم إلى الإسلام . عن: الشامي، حسين: المرجعية الدينية ص 139

[112]- الشـــامي ، حســـين: المرجعية الدينية ص 135 و المـــؤمن ، علي: سنوات الجمر ص 32

[113]- انظـر: النعمـاني ، محمد رضا : الشـهيد الصـدر سـنوات المحنة وأيـام الحصار ص 146 ، الطبعة الأولى قم

والتزام الأصفهاني بعدم التدخل في الشؤون السياسية العراقية. وهذا ما دفع البعض إلى اتهام الصدر بالتسنين والميل إلى الإخوان المسلمين باعتبار الشورى نظرية سنية أساساً في مقابل نظرية النص الشيعية الامامية.[114]

ولم تكن الحوزة النجفية ، بصورة عامة ، تؤمن بنظرية (ولاية الفقيه) ولذا فأنها استنكرت بشدة محاضرات الإمام الخميني حول (الحكومة الإسلامية) في بداية عام 1970 ، التي انتقد خلالها نظرية الانتظار ودعا إلى قيام الفقهاء بتأسيس الحكومة الإسلامية وقيادتها والجهاد ومقارعة الحكومات الفاسدة والظالمة.[115] بيد أن إيمان الصدر بنظرية الشورى لم يكن إيمانا راسخا ، لأن الشورى كانت تختلف مع الفكر الشيعي الإمامي العام الذي يؤمن بالعصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية ، وقد حدث بينه وبين السيد محمد باقر الحكيم حوار حول مشكلة الشرعية الدستورية للدولة الإسلامية المنشودة ، فكتب الصدر رسالة حول الموضوع وقام السيد باقر بعرضها على أستاذ كبير في الحوزة هو الشيخ حسين الحلي (مدير مكتب إفتاء السيد محسن الحكيم) ، فأبدى إشكالياته على الاستدلال بآية الشورى. ثم عرض الصدر فكرة الشورى على أستاذه الخوئي فرفض دلالة الآية على الحكم الإسلامي، وعرضها على خاله الشيخ مرتضى آل ياسين ، وكذلك على الشيخ حسين الحلي الذي رفض بقوة فكرة إقامة الدولة في عصر الغيبة ، وهذا ما أدى إلى حدوث أزمة فكرية لدى السيد محمد باقر الصدر. وقد تحدث الصدر عن تلك الأزمة في رسالة له إلى السيد محمد باقر الحكيم في تموز 1960 ، وقال :"إنها حدثت له أثناء مراجعته لأسس الأحكام الشرعية وآية (وأمرهم شورى بينهم) التي هي أهم تلك الأسس ، وبدونها لا يمكن العمل في سبيل تلك الأسس مطلقا ، وإذا تم الإشكال فان الموقف الشرعي لنا سوف يتغير بصورة أساسية ، وإن لحظات تمر علي في هذه الأثناء وأنا اشعر بمدى ضرورة ظهور الفرج وقيام المهدي المنتظر (صلوات الله عليه) ولا زلت أتوسل إلى الله تعالى أن يعرفني على حقيقة الموضوع ويوفقني إلى حل الإشكال ... وعلى كل حال فان حالتي النفسية لأجل هذا مضطربة وقلقة غاية القلق".[116]

114- مقابلة مع عضو مكتب سياسي لحزب الدعوة موفق الربيعي في لندن بتاريخ 19-5-99 و الشامي ، حسين: المرجعية الشــيعية ص 379 و 381 و مجلة الجهاد رقم 14 تاريخ جمادى الثانية 1401 طهران

115- المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص 102

116- الخرسان ، صلاح : حزب الدعوة ص 114

وبما ان الصدر كان يرى أن الهدف من تشكيل حزب الدعوة هو أن يكون طريقا إلى قيام الحكومة الإسلامية ، ومع عدم مشروعية الهدف فلا معنى لقيام ذلك الحزب مهما كانت المبررات ، فقد قرر قطع الشك باليقين والانسحاب من الحزب بعدما تعذر عليه في تلك الفترة حل الإشكال الفقهي الذي اعتراه حول دلالة آية الشورى المناقضة للفكر السياسي الإمامي.[117] ويؤكد السيد محمد باقر الحكيم هذه الحقيقة بقوله:" ان السبب في خروجي وخروج الصدر من الحزب كان هو الإشكال الشرعي". [118]

وقد استغل الصدر طلب السيد محسن الحكيم منه ومن ابنيه مهدي وباقر للخروج من الحزب، بعد تحذير الشيخ حسين الصافي للحكيم ، ليقدم استقالته بصورة رسمية وينهي علاقته مع الحزب الوليد . [119]

وبالرغم من خروج الصدر من حزب الدعوة إلا أن الحزب لم يتأثر بذلك وواصل مسيرته على أساس نظرية الشورى، وإن بصورة مترددة ، وكان لا بد أن يصطدم مع حركة السيد محمد الشيرازي الناشطة التي سوف تعرف بالحركة المرجعية (نظرا لتشديدها على مسألة ولاية الفقهاء المراجع) أو بمنظمة العمل الإسلامي في ما بعد .

وقد اتسعت الهوة بين الشيرازي وحزب الدعوة بعد استلام السيد محمد هادي السبيتي لقيادة الحزب عام 1964 خلفا للسيد مرتضى العسكري الذي فضل العمل في إطار (جماعة العلماء في بغداد والكاظمية) في ظل مرجعية السيد محسن

وقد ذكر السيد محمد باقر الحكيم في مقال نشرته مجلة (قضايا إسلامية): إن الشك في دلالة آية الشورى انتهى بالشهيد الصدر الى الشك في صحة العمل الحزبي الذي لا معنى له في نظره آنذاك، إلا إذا كان يتضمن الدعوة الى قيام الحكم الإسلامي، فإذا لم تكن النظرية حول قيام الحكم الإسلامي واضحة فكيف يمكن إيجاد تنظيم يسعى الى هذا الهدف دون أن يكون نفس الهدف واضح المعالم؟.إن خروج السيد الشهيد الصدر من حزب الدعوة الإسلامية كان لشبهة شرعية تزامنت مع قصة الوشاية التي قام بها (حسين الصافي) عند السيد الحكيم. إن السيد الصدر لم يعد يؤمن بضرورة الدولة الإسلامية لذلك لم يجد ضرورة لعمل حزب الدعوة الإسلامية الذي أسس لغرض إقامة الحكومة الإسلامية.
الصادق الوعد، صفحات من حياة الداعية المؤسس الحاج محمد صالح الأديب، ص 68

[117]- المصدر، ص 144

[118]- المصدر، ص 116

[119]- المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص 51-52 و الشامي ، حسين: المرجعية الدينية ص 182 والخرسان ، صلاح : حزب الدعوة ص114

الحكيم ، وذلك لاتجاهات السبيتي الوحدوية الإسلامية اللاطائفية ،[120] بسبب انحداره من حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير ، وموقفه الرافض لتدخل الفقهاء في قيادة العمل السياسي والحزبي .[121]

وكان السبيتي - خلافا لأصحاب نظرية الانتظار وأنصار ولاية الفقيه - يعتقد بقيادة الحزب للامة مع الاستفادة من المرجعية كواجهة للعمل الإسلامي ومن الطاقات والإمكانيات التي تملكها وأن القيادة لمن يتقدم ويتصدى ، وهو الفكر الذي كان السيد محمد باقر الصدر قد صاغه قبل انسحابه من الحزب اعتمادا على نظرية (الشورى) ، في حين كان الشيرازي يؤمن بأن القيادة العليا للمرجعية الدينية ، وهذا ما أدى إلى بروز نوع من الصراع بين الطرفين . [122]

وبعد حوالي عشر سنوات من الصراع بين الشيرازي وحزب الدعوة حول شرعية العمل الحزبي الإسلامي أو القيادة المرجعية ، وبعد خروج الشيرازي من العراق ، توصل السيد محمد باقر الصدر إلى نظرية (ولاية الفقيه) كبديل لنظرية الشورى -كما يقول السيد محمد باقر الحكيم - وطلب من قيادة الدعوة عام 1971 سحب (الأسس) من التداول ، لكنها رفضت الاستجابة له ، لأنها لم تكن مقتنعة بمبدأ (ولاية الفقيه) الذي تبناه الصدر.[123] وقرر الصدر في 1973 أن يتم الفصل كليا بين

---

[120]- كان السبتي يرى ان الدعوة لا تستطيع ان تستوعب المسلمين جميعا إذا بقيت ضمن دائرة مذهبية محددة فاتهم من قبل (السيد سامي البدري) بأنه يهمل فكر أهل البيت ويعمل على تعميق ذلك في الحزب ، مما أدى إلى نشوب أزمة داخل حزب الدعوة في منطقة الكرادة في بغداد خلال الفترة بين عامي 65 و66 ثم فصل البدري من الحزب عام 67 وتأسيس نواة حركة (جند الإمام) . راجع: الخرسان ، صلاح: حزب الدعوة ص 138-139

[121]- المصدر، ص 148

[122]- المصدر، ص 411 ، عن ثقافة الدعوة ج1 ص 421 ط2

[123]- المصدر، ص 409 ويقول السيد كاظم الحائري:إن رأي الأستاذ الشهيد (رحمه الله) حول أساس الحكومة الإسلامية في زمان غيبة المعصوم مرَّ بمراحل عديدة، فحينما أسس (حزب الدعوة الإسلامية) كان يرى أن أساس الحكومة الإسلامية في زمن الغيبة هي الشورى، وهذا ما أثبته فيما كتبه في نشرة من نشرات حزب الدعوة الداخلية باسم (الأسس) مستدلا بقوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم". وبعد ذلك ترك هذا الرأي، وقال أخيراً بمبدأ ولاية الفقيه تمسكاً بالتوقيع المعروف عن الامام صاحب الزمان (عج). وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عدَّل (رحمه الله) رأيه في أساس الحكومة في زمن الغيبة، فقال بما يكون مزيجا من الشورى وولاية الفقيه.

الحوزة بشكل عام وأجهزة المرجعية الخاصة والعناصر الإدارية والاستشارية لها وبين العمل الحزبي المنظم.[124] وقرر في 10 شعبان 1394 آب عام 1974 حسم الموقف بإصدار حكم فقهي يلزم مقلديه وغيرهم من طلبة العلوم الدينية بالابتعاد عن الحزب ،فرد على استفتاء تقدم به السيد حسين بن السيد هادي الصدر حول الموضوع قائلا :" لا يجوز انتماء طلاب العلوم الدينية إلى الأحزاب الإسلامية لأن وظيفة طالب العلم هي التبليغ للإرشاد على الطريقة المألوفة بين العلماء". [125] وقد حاول بعض "الدعاة" تفسير ذلك الحكم الغريب والشديد بالظروف الأمنية التي كان يمر بها الصدر وخوفه على سلامة الحوزة من ضغوط السلطة.[126] في حين أن ذلك العامل – فيما يبدو - لم يكن إلا سببا ثانويا في قيام الصدر بإصدار ذلك الحكم الذي بني على ضوء نظريته في (المرجعية الصالحة) والتي تشترط استقلال طلبة العلوم الدينية عن الدائرة الحزبية " لأن عالم الدين يجب أن يكسب ثقة الأمة ، والأمة لا تعطي ثقتها له إذا أحست أن عنده نوعا من الارتباط بتنظيم أو حزب أو شيء سري غير مكشوف لها ، ولهذا أردت من الحكم أن ينفتح الطلبة على الأمة". [127]كما يقول الصدر بنفسه.

الصادق الوعد، ص 70 ، عن الحائري: مباحث الأصول، الجزء الأول، ص 102

[124]- المصدر، ص 197-198

[125]- المصدر، ص 201

[126] - يقـول الحـاج محمد صـالح الأديب: في عنفـوان الهجمة الظالمة على (حــزب الــدعوة الإســلامية) وأثنــاء وجــود المئــات من الــدعاة من علمــاء ومثقفين رســاليين في زنزانــات الطاغيــة، جــاء رجــال الأمن الى الشــهيد الشــيخ عــارف البصــري وآخــرين من المعتقلين معه بحكم من ســماحة المرجع الشـــهيد الصـــدر تنص على حرمة العمل الحـــزبي على العلمـــاء المــرتبطين بجهــاز المرجعيــة. وكــان لإصــدار هــذا الحكم وقع شــديد على المعتقلين لأنها اســتخدمت ضــدهم بشــكل متعسف وغــير دقيق لمضــمون الحكم.
الظروف الأمنية التي ســبقت الحكم قد شــهدت هجمة واســعة ومحــاولات لتصفية وجود الشهيد الصدر والحوزة العلمية والدعوة الإسلامية، ويبدو من خلال المعطيات التي سنتناولها أن الشــهيد الصــدر أراد أن يفــوِّت الفرصة بأقل الخسائر والتضحيات، وأصدر الشهيد ذلك الحكم لجملة أهــداف ومنها إيقاف حالة الكشف التي ظهرت في صفوف المعتقلين من طلاب العلــوم الدينية وخشية أن تصل الى أعلى المستويات.
الصادق الوعد، ص 75 – 76 الإعلام المركزي في حزب الدعوة، 1999

[127]- الخرسان ، صلاح: حزب الدعوة ص 206

انتهج الصدر بعد ذلك استراتيجية "مرجعية" عامة بعيدة عن الحزب ، حتى أنه منع بعض الوجوه الحزبية المعروفة من التردد على منزله.[128] ومع ذلك لم ينفك الحزب عمليا عن مرجعية الصدر ، وظل حوالي ثمانين من مائة وكيل من وكلاء الصدر في العراق على علاقة بحزب الدعوة.[129]

المرجعية الموضوعية

وفي تلك الفترة حاول الصدر أن يطور المرجعية من حالة فردية تعتمد على شخص واحد وإذا مات انهارت مرجعيته ، إلى مؤسسة جديدة ثابتة ، أطلق عليها اسم :"المرجعية الموضوعية" واقترح أن تتكون من إدارة مركزية ولجان تقوم بتنظيم شؤون الحوزات العلمية وفي ضمنها البحث العلمي، والعلاقة بين العلماء ، والشؤون الخارجية والاتصال بالعالم الإسلامي والقوى الدولية ، والمحاسبة المالية وتمويل المرجعية ، بالإضافة إلى لجنة لمساعدة الحركات الإسلامية .[130] وهي أقرب ما تكون إلى (الحركة المرجعية المنظمة) التي كان قد توصل إليها الشيرازي من قبل.

ومع تفجر الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني الذي كان يقيم في الحوزة في النجف ، اقترب السيد محمد باقر الصدر اكثر من نظرية (ولاية الفقيه) المرتكزة على أساس نظرية (النيابة العامة عن الإمام المهدي الغائب) باعتبارها قيادة شرعية وحيدة للامة في (عصر الغيبة) تشكل امتدادا لخط النبوة والإمامة ، وأعطى للامة دورا في ممارسة الشورى تحت وصاية الولي الفقيه ، فكتب (خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء) وجاء فيه ما يلي: " إن المرجعية هي عهد رباني إلى الخط لا إلى الشخص ، أي ان المرجع محدد تحديدا نوعيا لا شخصا ، وليس الشخص هو طرف التعاقد مع الله بل المركز ، كمواصفات عامة ، ومن هذه المواصفات: العدالة بدرجة تقرب من العصمة ، فقد جاء في الحديث عن الإمام العسكري (ع): (فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا على هواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام ان يقلدوه)". [131]

وقال :إن المرجع الشهيد معين من قبل الله تعالى بالصفات والخصائص ، ومن قبل الأمة بالشخص ، وانه يمثل خط الخلافة

---

[128]- المصدر، ص 202
[129]- المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص 159
[130]- الصدر ، محمد باقر: المرجعية الصالحة ص 92-93 ، طهران1981
[131]- الصدر ، محمد باقر: خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء ص34

الذي كان يمارسه الشهيد المعصوم .[132] وحاول الصدر الجمع بين الشورى والمرجعية فقال:" تمارس الأمة دورها في الخلافة في الإطار التشريعي للقاعدتين القرآنيتين (وأمرهم شورى بينهم) و (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) فان النص الأول يعطي للأمة صلاحية ممارسة أمورها عن طريق الشورى ما لم يرد نص خاص على خلاف ذلك ، والنص الثاني يتحدث عن الولاية ... وينتج عن ذلك الأخذ بمبدأ الشورى وبرأي الأكثرية عند الاختلاف.[133]

وبناء على رؤيته هذه صاغ الصدر مشروع دستور الجمهورية الإسلامية الذي أكد فيه على: (أن المرجعية امتداد للإمامة كما كانت هي - بدورها- امتدادا للنبوة ، وأنها تقوم على مبدأ النيابة العامة للمجتهد المطلق العادل الكفء عن الإمام ، وفقا لقول إمام العصر عليه السلام :(وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا فانهم حجتي عليكم وأنا حجة الله) فان هذا النص يدل على أنهم المرجع في كل الحوادث الواقعة ، ولهم حق الولاية بمعنى القيمومة على تطبيق الشريعة وحق الإشراف الكامل من هذه الزاوية . وأن المرجع هو النائب العام عن الإمام من الناحية الشرعية ، وعلى هذا الأساس فهو الممثل الأعلى للدولة والقائد الأعلى للجيش ، كما إنه يرشح الذين يتقدمون للفوز بمنصب رئاسة السلطة التنفيذية ويعين الموقف الدستوري للشريعة الإسلامية).[134] وأعطى الصدر في مشروعه لـ (دستور الجمهورية الإسلامية) دوراً للامة على أساس قاعدة الشورى ومبدأ فكرة أهل الحل والعقد ، ولكنه ربط ذلك بالإشراف الدستوري من (نائب الإمام) وقال إن على الأمة أن تنتخب رئيس السلطة التنفيذية بعد أن يتم ترشيحه من المرجعية.[135]

ومع اقتراب الصدر من نظرية ولاية الفقيه في السبعينات اقترب السيد محمد الشيرازي قليلا من نظرية الشورى وقال بها في ظل قيادة الفقهاء المراجع ، بعد أن كان يرفضها رفضاً باتاً.

---

[132]- الصدر ، محمد باقر: خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء ص 65

[133]- المصدر، ص 67-70

[134]- الصدر ، محمد باقر: لمحة فقهية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية ص 3-12

[135] - المصدر، ص 6

ز - الشيرازي في الكويت

بعد اشتداد الضغوط الحكومية عليه في العراق في أعقاب وفاة الحكيم ، هاجر السيد محمد الشيرازي إلى الكويت ، حيث أسس مسجدا وديوانية ومكتبة ومدرسة باسم (الرسول الأعظم)، وبدأ يستقبل طلبته الهاربين من العراق ، ويعيد علاقاته مع أصدقائه ومقلديه الذين هجّروا إلى إيران ، واستلم في السنوات الأولى من وجوده في الكويت حوالي ألف رسالة منهم ، فكتب لهم كتابا تحت عنوان : (النازحون) يقوي فيه معنوياتهم ويشد من أزرهم ويرشدهم إلى تنظيم أنفسهم.

كان الشيرازي في العراق، حيث الأكثرية الشيعية، يطمح إلى أن يصبح يوما ما المرجع الأعلى ويؤسس دولة (ولاية الفقيه) أو المرجعية الدينية ، ولكنه اقتلع منه وجاء إلى الكويت ، تلك الدولة الصغيرة التي لا يشكل فيها الشيعة سوى نسبة الربع أو الثلث من السكان ، وهو ما لا يؤهله للقيام سوى بالنشاطات الثقافية ، وهذا ما تفرغ له حيث أصدر (رسالة المساجد والحسينيات) ودعا فيها إلى الإكثار من بناء المساجد والحسينيات ، وذلك لإقامة صلاة الجماعة والوعظ والرثاء والاحتفالات الدينية ، وتأسيس المكتبات وإصدار النشرات ، والدعاء والزيارة ، والدرس والتأليف وإقامة الفواتح والإطعام وجمع المال وعقد المؤتمرات .

وألف سنة 1392 كتاب (نحو يقظة إسلامية) حيث قدم فيه مقترحات إدارية وحضارية ، و دعا فيه أصدقاءه ومقلديه إلى تأسيس :

1- منظمة للدفاع عن المضطهدين (والمهجرين) في العالم
2- التهيؤ الكامل للسلطة و التسلح بأفضل الأسلحة والتدريب عليها
3- جمع المال وتكوين المصارف الإسلامية
4- الإعلام والدعاية والنشر
5- التشجيع على طلب العلوم الدينية
6- تكوين منظمات خاصة للشباب والنساء

إضافة إلى ذلك اهتم الشيرازي في الكويت بنشر المذهب الإمامي الاثني عشري ، وذلك عن طريق طبع ونشر أكثر من مائة ألف نسخة من كتاب (المراجعات) للسيد عبد الحسين شرف الدين.

وقد وقع الشيرازي في الكويت بين عدة صراعات هي هجوم السيد الخوئي عليه ومحاولة قطع طريق المرجعية الدينية العليا أمامه ، وإصدار بيان ينفي فيه حصول الشيرازي على درجة الاجتهاد، وصراع أخيه السيد حسن الذي كان قد استقر في لبنان مع أبناء أخته المدرسيين محمد تقي وهادي، اللذين اتهمهما بسرقة تنظيم (الحركة المرجعية) وعدم استشارتهما معه ، والصراع بين الخط الأول والخط الثاني في داخل الحركة المرجعية في العراق ، وهنا كان السيد الشيرازي يدعو إلى اللين والعفو والتسامح والسلم لوقف تلك الصراعات.

واستطاع الشيرازي، خلال السنوات التسع التي أمضاها في الكويت، أن يكسب شريحة لا بأس بها من الكويتيين لتقليده ، وذلك بفضل حيويته الفائقة و علاقاته العامة وأخلاقه المتسامحة ومحاضراته ونشاطاته وكتبه ، وكما استطاع ان يمد دائرة تقليده إلى البحرين والمنطقة الشرقية من السعودية ويكسب نصف عدد المقلدين تقريبا هناك (وهم الآن حوالي مائة ألف مقلد) ، وأن يؤمن بذلك مصادر مالية مهمة سيكون لها الأثر الكبير في مستقبل مرجعيته.

كما استطاع أن يخترق الجماعة (الشيخية) التي انفصلت عن التيار العام للشيعة الأصولية ، وأن يقترب من زعيمها الشيخ حسن الإحقاقي الإسكوئي المقيم في الكويت ، وأن يستصدر منه فتوى بجواز التقليد للعلماء (غير الشيخيين) وأن يفتح الطريق بذلك لكسب عدد من شباب (الشيخية) لتقليده ، كما قام عبر أخيه السيد حسن الشيرازي بالانفتاح على الطائفة (العلوية) في سوريا ولبنان وتركيا ، حيث قام السيد حسن بالاجتماع مع علمائها وأصدر معهم بيانا يؤكدون فيه انتماءهم للشيعة الامامية الاثني عشرية، وقام السيد محمد الشيرازي بعد ذلك بحذف اسم (العلويين) من خانة الغلاة في الطبعة التالية من (رسالته العملية :أحكام الإسلام) .

وفي ظل مرجعية السيد الشيرازي في الكويت استطاع السيد محمد تقي المدرسي أن يعمل بدأب لاكتساب الشباب وتنظيمهم بصورة سرية في (الحركة المرجعية) .

ولم يقم الشيرازي خلال إقامته في الكويت بأي نشاط سياسي معارض سواء للكويت أو العراق أو إيران ، ومع ذلك فقد أصدر النظام العراقي سنة 1974 حكما غيابيا بإعدام السيد محمد الشيرازي، بعد اعتقال عدد من أعضاء الحركة المرجعية في العراق.

وفي الكويت آمن السيد الشيرازي بأهمية القوة وضرورتها للانتصار ، حيث قال في سنة 1392/1972 :" كل مبدأ كان بيده القوة كان هو المبدأ الزاحف إلى الأمام، وفي أي يوم صارت القوة بيد المسلمين رجعوا إلى البلاد ، ذلك لا لأن الحق ينبع من فوهة البندقية ، بل لأن الحق لا يفرض نفسه على الباطل إلا إذا كانت معه حماية البندقية ، وكل كلام ما عدا هذين الكلامين تسكع". [136]

الفصل الثاني:

الفكر السياسي للشيرازي

أ - دولة المرجعية الدينية

رفض السـيد محمد الشـيرازي في بداية انطلاقته في الخمسينات والستينات مختلف أنظمة الحكم الملكية والعسكرية والديموقراطية ، باعتبارها أنظمة من صـنع الغـرب أو القـوانين الوضعية ، وآمن بالمرجعية الدينية كنظـام سياسي - ديـني، يحتل (المرجع الفقيه) فيه منصب (نائب الإمام المهـدي العـام) ويتمتع بالولاية على الناس في عهد (الغيبة الكبرى) بالنص والتعـيين من قبل الإمام المهدي.

وكان نظام المرجعية الدينية قد تطور وتبلور عبر العصور ، من دور الإفتـاء في المسـائل الحادثة في القـرون الأولى ، إلى القيـام بمهمة القضـاء وتنفيذ بعض الأحكـام الشـرعية كإقامة الحدود أو جمع الأخماس والزكـوات في العصـور المتـأخرة ، إلى التصدي للقيادة العسكرية والسياسية في القرن الأخير ،

وقام الشـيخ أحمد الـنراقي في بداية القـرن الثـامن عشر بكتابة بحث في (عوائد الأيـام) حـول شـرعية قيـام الفقهـاء بممارسة الولاية العامة بأنفسهم ، ولكن معظم الفقهـاء الشـيعة السـابقين رفضـوا نظريته ، إلا ان السـيد محمد الشـيرازي توصل من خلال بحثه لمسـألة (الاجتهـاد والتقليـد) إلى الإيمـان بها والاعتقـاد بأن رئاسة الدولة الإسـلامية بيد الفقهـاء العـدول المطلعين على

---

[136]- الشيرازي ، محمد: نحو يقظة إسلامية ص 89

مجـاري الأمــور الدنيوية ، وأن الفقهــاء معينــون من قبل النــبي الأكــرم والأئمة المعصــومين كخلفــاء ونــواب في أمــور الــدين والدنيا.[137] وأن نظـام المرجعية الدينية هو نظـام مجعـول لقيـادة الشيعة وملأ الفـراغ الـذي تركه "الإمـام المهـدي" بغيبته الكـبرى الطويلة الممتـدة منذ أكـثر من ألف عـام. وأخذ يـدعو إلى تمكين هـذا النظـام في العـراق والبلاد الإسـلامية وإحلاله محل الأنظمة القائمة "اللاشرعية". [138]

وكان الشيرازي يعتقد بـأن الحكم للـه، وأن الحـاكم في الإسلام هو الله تعالى وأن حكم غير الله سواء كان الحاكم الفـرد أو الشــعب أو جماعة من الشــعب ضــلال وباطــل، ويــرفض الديموقراطية والديكتاتورية ، لأنهما يعنيــــان حكم الإنســــان ، والإسـلام لا يعـترف بحكم الإنسـان .[139] ويـرى بـدلاً من ذلك أن الحاكم الشـرعي هو من اجتمعت فيه شـروط العدالة والفقه في أمــور الــدين والــدنيا والكفــاءة،[140] وأن الفقهــاء هم الحكــام الشــرعيون في (عصر غيبة الإمــام المهــدي) وهم وحــدهم لهم صلاحية الحكم بعد النبي والأئمة الذين عينهم اللـه. "فـإذا عينت الأمة من فيه تلك المواصـفات والمـؤهلات فقد اقتنع الإمـام (ع) ويكون ذلك رئيسا من قبل الإمام". [141]

وكان يشترط في الرئيس الأعلى"أن يستمد صلاحيته عن الله تعالى بواسطة الإمام الذي يستمد صلاحيته بدوره عن النبي الذي يسـتمد صـلاحيته مباشـرة من الله ، وذلك لأن الإسـلام يـرى ان الكــون كله لله تعــالى فلا يجــوز أي تصــرف في أي شــأن من الشؤون إلا بإجازة الله... إذن فالسلطة التي هي من أهم الأمـور لا بد وأن تكون بـإذن الله تعـالى ، وطريق الإذن الإمـام المـأذون من الرسول المأذون من الله تعالى.

أما أن يستولي أحد بدون مؤهلات (فقهية) على الناس ، سواء كان بإذنهم - كما في الحكومـات الديموقراطية - أم بغـير إذنهم - كما في الحكومات الأرسـتقراطية والبيروقراطية - فـان ذلك مما

137- الشيرازي ، محمـد: إلى وكلائنا في البلاد ص 9 و المرجع والأمة ص1-12

138- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص181

139- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 12

140- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص14

141- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 15-16

لم يؤذن به، فيكون خلاف الشـريعة". [142] ويقـول :إن الولاية هي لله أولا ، وللرسول ثانيا ، وللإمام ثالثا... ثم للفقيه العادل . [143]

المهدي المنتظر

وقد بـني الشـيرازي نظريته في (ولاية الفقيـه) بـالطبع على الإيمان بوجود (الإمام الثـاني عشر محمد بن الحسن العسـكري) وولادته وغيبته منذ أواسط القـــرن الثـــالث الهجـــري، كما هو معروف، رغم الخلاف التاريخي الـذي حـدث بين الشـيعة الامامية في ذلك الوقت حول الموضوع ، واعتبر هذه المسألة حقيقة ثابتة يجب ان يؤمن بها الشيعة بالرغم من تفنيد البعض لها أو استهزاء البعض بالشيعة بسبب الإيمان بها.[144] ولكن الشيرازي لم يقم في أي من كتبه ببحث الموضـــوع بحثا تاريخيا علميا دقيقـــا. واكتفى بالتسليم بصحة التراث المنقول.

وقام الشيرازي بتعزيز نظرية وجود (الإمام المهدي) بعدد من القصص الشعبية المتداولة حول اللقاء به، وخاصة بينه وبين عدد من المراجع ، ونقل عن المرجع الســابق المــيرزا محمد حسن الشيرازي أنه ذهب إلى سرداب الغيبة واسـتجاز (الإمـام الحجـة) في إصدار فتوى تحريم التنباك الشـهيرة في نهاية القـرن التاسع عشر ، و التي كانت تقول:"إن استعمال الدخانيات بأي شـكل هو محاربة للإمام المهدي".[145]

---

[142]- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص 81-83 ، عام 1962

[143]- الشـيرازي ، محمـد: الحكم في الإسـلام ، الفقه ص11-17و19-25 ج 99

ويؤكد السـيد حسن الشـيرازي نفس المعـاني في كتابه (كلمة الإسـلام) الصـادر في بـيروت سـنة 1963 فيقـول :" لله وحـده حق التصـرف في العباد ... ولكنه خول هذه الصلاحية القيادية للنبي الأكرم ثم تـوارثت هـذه القيـادة في الأئمة الطـاهرين وبعد ما تـوارى المعصـومون عن التفاعل المباشر مع النـاس اسـتنابوا عنهم في قيـادة الأمة العلمـاء الجـامعين لشـرائط المرجعية .. فـالنبي والأئمة والعلمـاء المراجع انحـدرت إليهم الصلاحية القيادية بإرادة خاصة ومباشرة من الله تعالى فحقت لهم القيادة البشـرية". (ص 48 و139) ويقـول:" الأمة في منطق الإسـلام ليست مصدر السلطات ، بل الله سبحانه هو مصـدر السـلطات، والمرجع وسـيط بين الله والأمة لإيصـال إرادته إليها ، والنصـوص الشـرعية تعين حركة الفقهـاء المراجع لقيـادة الأمة فـترة غيبة الإمـام المهـدي المنتظـر".(ص 147-159)

[144]- الشيرازي ، محمد: العقائد الإسلامية ص148 و واقع الشيعة 11

[145]- الشيرازي ، محمد: العلماء أسوة وقدوة ص42

كما تحدث عن والده الميرزا مهدي الشيرازي فقال إنه كان يلتقي الإمام الحجة في سرداب الغيبة.[146] ونقل قصة الشيخ محمد الكوفي ، التي اشتهرت في النجف أيام المرجع الديني السيد أبو الحسن الأصفهاني ، و الذي ادعى أنه التقى بالإمام المهدي وطلب منه أن يأمر الأصفهاني بالجلوس في الدهليز وقضاء حوائج الناس.[147] وتحدث الشيرازي كذلك عن إغاثة الإمام المهدي لبعض الناس وإنقاذهم من المعتقلات والضياع في الصحاري والأزمات.[148] وكان يدعو رجال الدين إلى تذكر "الإمام المهدي الإمام الحي الحاضر" والتوجه إليه والاستمداد منه ، وتجنيد الشباب ليدخلوا في سلك أهل العلم ويكونوا من جنود الإمام المهدي. خاصة وانهم يعملون باسمه و تحت لوائه ويتصرفون في سهمه من الخمس (سهم الإمام).[149]

ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية

وبناء على نظرية (ولاية الفقيه) يحدد الشيرازي العلاقة بين الناس والمرجع فيقول:"إن وظيفة الأمة تجاه المراجع جملة من الأمور :

1 - تقليدهم في الأحكام الشرعية وامتثال أوامرهم وإيصال الحقوق إليهم ، ومعاضدتهم في الأمور، والالتفاف حولهم ، ومراجعتهم في القضاء ، وطلب الوكلاء منهم ، وإعلامهم بما يقع في المجتمع ، والدفاع عنهم وتهيئة الجو لهم ، فالمرجع بمنزلة القائد والأمة بمنزلة الجيش ، فإذا أمر بشيء أو نهى عن شيء على الأمة الاتباع وإطاعة أوامره.

وعلى الأمة إيصال الحقوق إليه لئلا تقف في طريقه مشكلة المال ويتجمد نشاطه وتخمد جذوة الإسلام.

ويجب على الناس مراجعة المراجع بشأن مشاكلهم حتى يحكموا بما أنزل الله ، لأن الرجوع إلى من يحكم بغير ما أنزل الله حرام ، معاقب فاعله ، قال سبحانه: (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون).

---

[146]- الشيرازي ، محمد: العلماء أسوة وقدوة ص 27
[147]- الشيرازي ، محمد: رجال الدين بين الناس دائما ص 2
[148]- الشيرازي ، محمد: العلماء أسوة وقدوة ص 73 ومراتب العدل الإلهي ص 20 - من محاضرة ألقيت بتاريخ 14 شعبان 1409 في قم
[149]- الشيرازي ، محمد: مراتب العدل الإلهي ص 20- من محاضرة ألقيت بتاريخ 14 شعبان 1409 في قم و: إلى وكلائنا في البلاد ص 20

ونسبة الوكيل إلى المرجع نسبة المتصرف إلى الرئيس الأعلى ، فإذا خلت منطقة عن الوكيل لزم على أهل تلك المنطقة طلب الوكيل من المرجع ومساعدته بالإيواء والمشاهرة والمعاضدة والالتفاف ليتمكن من نشر الإسلام وإقامة الدين وإدارة البلاد ". [150]

ومن هنا فقد دعا الشيرازي في بداية انطلاقته إلى تشكيل الحكومة الإسلامية، كأمر شرعي واجب وجوبا عينيا ضروريا ، وذلك " لأن قوانين الإسلام شاملة لقوانين الحكم ، ولو لم يرد الإسلام الحكم لم يكن وجه لجعل هذه القوانين ".[151] وقال عام 1959:" علينا نحن المسلمين أن نعمل لإعادة الحكم الإسلامي بكل قوانا ... ولا علاج لقطع جذور الفساد إلا بكون الحكومة إسلامية ، بالمعنى الصحيح لا بالاسم فقط ، فما دام الحكام غربيين أو شرقيين لا صلاح لفاسد ولا فائدة لصلاح جزئي فانه (بالراعي تصلح الرعية) وقد قال رسول الله (ص): (طائفتان من أمتي إذا صلحتا صلحت أمتي وإذا فسدتا فسدت أمتي: العلماء والأمراء) فان هذين بيدهما القوة والعلم ، وهما موضع الحل والشد والأسوة والاتباع ، فما دامت حكومة بلدة إسلامية فاسدة لا يرجى صلاح أوضاعها.

إن القيادة المنحرفة هي التي بعثت في الأمة الرذائل ، والقيادة الصالحة هي التي تتمكن من إرجاع الأمور إلى نصابها". [152] وحض علماء الدين على العمل من أجل إبعاد الحكام الظلمة عن الساحة الإسلامية ليقبض العلماء الراشدون زمام الأمور.[153]

وكانت دعوة الشيرازي هذه تطورا كبيرا في عقلية المرجعية الدينية التي كانت حتى ذلك الوقت تقتصر بصورة عامة على القضايا الفقهية ، ولا تتدخل في السياسة ، انطلاقا من نظرية الانتظار للإمام المهدي الغائب ، وحرمة إقامة الدولة الإسلامية في (عصر الغيبة). وقد جاءت دعوة الشيرازي سابقة لدعوة الإمام الخميني الذي سوف يأتي إلى النجف الأشرف ويلقي محاضرات مهمة في نهاية الستينات، في الدعوة إلى إقامة الحكومة الإسلامية تحت قيادة ولاية الفقيه.

الموقف من الجيش العراقي

---

[150]- الشيرازي ، محمد: المرجع والأمة ص 55 - 62

[151]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص 266ج2

[152]- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص 95-111

[153]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص45

وبنـاء على رفضه لأسـاس الدولة العراقية الحديثة ، اتخذ الشـيرازي موقفا سـلبيا من الجيش العـراقي والتجنيد الإجبـاري لأنه كــان ســيعطي الحكومة قــوة في مقابل المرجعية الدينية . ودعــا إلى رفض النظــام العســكري الحــديث باعتبــاره أســلوبا مستوردا من الغرب ، ولأنه يخالف قاعدة (الناس مسلطون على أمــوالهم وأنفســهم) ، وطــالب بتشــكيل جيش شــعبي وتســليح الشعب العراقي برمته.[154]

واعتبر الشـيرازي قـرار الـزعيم عبد الكـريم قاسم بجمع أسـلحة العشـائر العراقية بعد ثـورة 14 تمـوز ضـربة قاصـمة موجهة ضد الشـيعة والمرجعيـة.[155] وخطـوةً سـاهمت في قيـام الديكتاتورية و اختلال ميزان القوى بين المرجعية والحكومة ، بعد أن أصبح النظام العسكري القوة الوحيـدة في العـراق.[156] وقـال: إن الشيعة فقدوا عزهم واحـترامهم وكلمتهم عنـدما نجح الحكـام الثوريون في تجريد العشائر الشيعية من السلاح.[157]

ب - الموقف من الديموقراطية

اتخذ الشيرازي موقفين متباينين من الديموقراطية ، وكان موقفه الأول في بداية انطلاقته في الخمسينات ، سـلبيا جـدا ، وقد بناه على ضـوء تجربة النظـام الملكي الـذي كـان يتلاعب بالشــعارات الديموقراطية ويزيفها دائما لصــالح الاســتعمار والنخبة الحاكمة ، ويمنع القوى الشعبية والشيعية من الوصـول إلى مصــادر القــرار ، أو إدارة البلاد بصـورة مسـتقلة ، وعلى ضوء تجربة الشيوعيين الـذين سـيطروا على اتحـادات العمـال والفلاحين والطلبة والمثقفين والشــبيبة والنســاء والجيش في نهاية الخمسينات والذين كان من المحتم فوزهم في أية عملية انتخابات تجـري في تلك الأيـام في العـراق. و أيضا على ضـوء تجربة الديموقراطية المرة في إيران في عهد الشاه .[158]

---

[154]- الشـيرازي ، محمـد: إلى حكم الإسـلام ص 117-119 و122 و الدولة الإسلامية ، الفقه ص 156 ج102 وحوار حول تطبيق الإسلام ص 164-166 و : الاقتصاد ص 36 ج1

[155]- الشيرازي ، محمد: من بيان له في 7 نيسان 1980 و من بيان له في 13 رجب 1400

[156]- الشيرازي ، محمد: بقايا حضارة الإسلام كما رأيت ص 52

[157]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص 143

[158] - الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص 27، عام 1383

إضافة إلى رفضه لمبدأ الديموقراطية باعتبـاره مفهوما غربيا وافـدا ومتعارضا مع الثقافة الإسـلامية التقليدية والفكر السياسي الإمامي الرافض لمبدأ الشـورى في الخلافة والـداعي إلى نظـام النص والتعـيين من قبل الله للأئمة والحكـام ، والمتمثل في ظل غيبة الإمام المهدي في نوابه العامين الفقهاء المراجع.

وكان الشـيرازي في البداية يعتـبر الديموقراطية والمجـالس البرلمانية نوعا من الاستعمار الفكري ومصدراً للشرور والـويلات على البشـــرية. [159] وينفي وجـــود أية علاقة لهما بالشـــورى ، ويقول:"إن معنى الشورى: أن يستشير الإنسان أصدقاءه في كل أمر جزئي أو كلي، كما كان الرسول يستشير أصحابه في الأمــور وكما كـان يستشـير كل خليفة أو ملك أو فقيه أو إنسـان عـادي رفقاءه في الأمور . أما الانتخاب والمجلس والقانون الذي يضـعه الناس فذلك أمر (ديموقراطي) ولد في اليونان وطبقه الغرب ثم جاء إلى بلاد الإسلام عنفا وقوة".[160]

وينتقد وجود المجالس التشريعية قائلا:" لا فائدة في المجالس النيابية والبرلمانـات ومجـالس الشـيوخ، وإنما هي مراكز للغـرب أسست لتحطيم الإسـلام وبلاد الإسـلام وقـانون الإسـلام وعلمـاء الإســـلام والمســـلمين في وقت واحد ، وينبغي أن تغلق أبوابها وتجعل مخازن للحبوب أو مدارس للتثقيف الإسلامي".[161]

ويقول:"هل كان يصح فتح هذه المجـالس (البرلمانيـة) أمـام ممثلي الرسول الأعظم والإمـام الصـادق (الفقهـاء)؟ وهل كـانت في ظروف الإسلام الذهبية هـذه المجـالس؟ ومن الـذي أباحهـا؟ وما الاحتياج إليها بعد أن كانت عصور الإسلام الذهبية خالية عنها؟ ولم تكن العصـور ذهبية إلا لعملها بالإسـلام وعـدم وجـود هكـذا مجالس فيها.[162]

بناء على هـذا الموقف السـلبي المبـدئي والموضـوعي من الديموقراطية ، قام السيد محمد الشيرازي بقراءة خاصة للحركة الدستورية في إيران وموقف الفقهـاء المراجع من أول انتخابـات برلمانية جرت في العـراق عـام 1923 واسـتخدم قراءته الخاصة لكي يعزز موقفه الرافض والمعادي للديموقراطية.

---

159 -? الشيرازي ، محمد: في ظل الإسلام ص 15

160 - الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص 33-39

161 - المصدر، ص 26

162 - المصدر، ص 27 ، طبع عام 1383

ومع إن موقفه هـذا كـان يضـعف موقفه السياسي تكتيكيا تجـاه الحكومة المركزية في بغـداد ، إلا إنه كـان يصب اسـتراتيجيا في خدمة بنـاء خطه المـرجعي في مدينة كـربلاء ، في وقت لم يكن قادرا بصورة عملية على تحدي الحكومة على مستوى العراق أو المطالبة بإقامة نظـــام ديمـــوقراطي ، وكـــان بحاجة ماسة إلى تأصيل أيديولوجيته (المرجعية) بين قواعده الشعبية.

من المعـروف ان التجربة الديموقراطية الإيرانية السـابقة (حركة المشروطة) الـتي قادها الشـيخ محمد كـاظم الخراسـاني الآخوند ورجـــال الـــدين الشـــيعة ، عملت على إقامة حكم ملكي دستوري مشـروط ببرلمـان ، ونجحت في عـام 1906 في إجبـار الشاه مظفر الدين على إعلان الدسـتور ، والاحتفـاظ بمكانة عليا تضـمن للفقهـاء الإشـراف على قـوانين المجلس. ولكن انقسـام الحركة الدســـتورية إلى فـــريقين يطـــالب أحـــدهما بحكم ديموقراطي مطلق وآخر يطالب بحكم يلتزم بالشريعة الإسـلامية ، أدى إلى إعدام الشيخ فضل الله النوري (أكبر دعاة المشـروطة المشـروعة) في طهـران على يد فريق المشـروطة المطلقـة، و ترك مـرارة في حلـوق رجـال الـدين الـذين أخـذوا يشـككون في الحركة الديموقراطية ويتهمونها بالعمالة لبريطانيا ، ويعادونها بصورة كلية.

كما إن من المعروف أيضا أن رجال الدين الشيعة في العراق طالبوا خلال ثـورة العشـرين بإقامة نظـام ملكي دسـتوري يلـتزم بمجلس تشـريعي منتخب من الشـعب ، ولكن سـيطرة القـوات البريطانية بعد الثـــورة ومحاولتها تمرير معاهـــدة الانتـــداب الـــتي وقعتها مع الحكومة المتعاونة معها من خلال مجلس تأسيسي ، وإصـــرارها على تزوير الانتخابـات ، دفعت المراجع الشـيعة يـوم ذاك (السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ محمد حسين النـائيني والشيخ مهـدي الخالصـي) إلى تحـريم الانتخابـات تحريما قاطعا ، في محاولة منهم لقطع الطريق على الحكومة وعـــــــدم تمرير معاهـــدة الانتـــداب وليس رفضا منهم لمبـــدأ الانتخابـــات أو إقامة مجالس برلمانية.

بيد أن السيد محمد الشيرازي نظر ، في بداية انطلاقته في الخمسـينات ، إلى كلا التجربـتين الإيرانية والعراقية نظـرة خاصة تنسجم مع موقفه المبدئي الرافض لأساس الانتخابات والشورى والديموقراطية والدســتور ، وما كـــان يعتـــبره لعبة غربية حادثة ودخيلة ومعادية للمرجعية الدينية الـــتي تمثل في نظـــره النظـــام السياسي الإسلامي الأصيل. و اتهم الحركة الدستورية في إيـــران

بالعمالة للإنجليز.[163] ونفى أن يكـون للآخوند الخراسـاني أي دور في قيادة الحركة الدسـتورية أكـثر من إفتائه بلـزوم ان يستشـير الملك جماعة من العقلاء والعلمـاء ، وقـال إنه كـان يريد الإعلان عن بطلان المجلس وحرمته ، لكنهم قتلـــــــوه بالسم ، وإن (المجلس النيابي) في إيران لم يقم إلا على أشلاء العلماء ودماء الأزكياء .

و قال إن العلماء في العراق وقفوا ضد الملك فيصل لما أراد فتح (المجلس النيـابي) بإشـارة من الإنجلـيز، حـتى انهم أفتـوا : "المنتخَب والمنتخِب كلاهما في النـار" وفي سـبيل ذلك شُـرّدوا وأُبعدوا عن أوطانهم إلى إيران والحجاز والهند وخنقت أصواتهم.[164]

ومن الواضح أن موقف الشـيرازي هـذا يقـوم على قـراءة معاكسة لما هو معـروف تاريخيا عن دور الخراسـاني في قيـادة الحركة الدسـتورية (المشـروطة) ولما هو معـروف من رفض العلماء في العراق للانتخابات المزورة وليس لمطلق الانتخابات . ويبـدو أن قـراءة الشـيرازي هـذه كـانت تعتمد على الـرأي العـام السلبي الـذي كـان منتشـراً بين عمـوم العلمـاء وأوسـاط رجـال الـدين في العـراق وإيـران في تلك الفـترة ، وليس على دراسة علمية دقيقة.

إن موقف الشيرازي السلبي من الديموقراطية والانتخاب كان ينبع بالدرجة الأولى من الفكر السياسي الإمامي الذي يقـوم على النص و التعـيين ويـرفض الشـورى ، ذلك الفكر الـذي عـبر عنه السـيد كـاظم الـيزدي رافع لـواء الاسـتبداد في مواجهة (المشروطة) أفضل تعبير.

ولتعزيز موقفه هـذا نفى الشـيرازي حصـول أية تجربة ديموقراطية في التـاريخ الإسـلامي أو شـبيهة لهـا، حـتى تجربة انتخاب الإمام علي بن أبى طالب يقول عنها إنها تمت لأن الإمـام كان يعرف نفسه الأحق بالخلافة وليس لأن الثـوار انتخبـوه ، وهو يفسر آية الشـورى بمعـنى بعيد عن السياسة وانتخـاب الحـاكم، فيقول (بتاريخ :29 ربيع الأول سنة 1383/1963) :

- " المراد بالأمور ، في قوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) هي جميع شـؤونهم الـتي لم يجعل لها الله حـدا خاصا ، وقد تمسك بعض من ملأ أفكارهم أنظمة الغرب بهذه الآية لتصحيح الديموقراطية الغربية من أحـزاب وبرلمـان ومجلس شـيوخ وانتخابات وما أشبه ، وهـذا بالإضافة إلى أنه غلط في نفسه ،

---

[163] - الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص 69

[164] - الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص 33-39

وإن وقع فيه كثير من بلاد الغرب ... فانه مخالف للإسلام ولم يطبقه المسلمون في يوم من الأيام ، وذلك دليل عدم فهمهم من الآية ذلك ، ولم يفسرها الرسول أو الأئمة (ع) بذلك ، فأبو بكر أصبح خليفة بالقوة ... وعمر بالوصاية من أبى بكر فقط ، وعثمان بجعل من عمر في ستة فقط ، وان سماه شورى ، وهل نصب الملوك لشخص في مشاورة سداسية تعتبر انتخابات على ما يريد هؤلاء؟ وعلي (ع) بانتخاب الثوار وجماعة من أهل المدينة ، وإن كثرت الأصوات له بالنسبة إلى سابقيه نوعا ما ، ومجيء علي إلى الحكم لأنه عرف نفسه أحق ، لا لأنه انتخب.. والحسن بالوصاية أو انتخاب جماعة من أهل الكوفة ، ومعاوية بالسيف ، ويزيد بالوصاية، وهكذا دامت السيف والوصاية إلى آخر خليفة عثماني ، وعمر بن عبد العزيز جاء بالوصاية ثم بانتخاب أهل المسجد فقط خوفا من السلطان ، كما هو معلوم في مثل هذه الأحوال قديما وحديثا ، فأين من هذا الديموقراطية؟ وإن طورها أحزاب اليوم ألف تطوير لإلصاقها بالإسلام ، ويظنون أنه فتح للإسلام ، فبينما هو هدم لأقوى دعائمه.

... نحن نعتقد ان الله كما عين الرسول عين الأئمة الاثني عشر ثم عين الأئمة الفقهاء الجامعين للشرائط ، وكل ملك شيعي كان فقيها جامعا للشرائط ، أو كان مأذونا من فقيه جامع للشرائط فهو بحق أصالة أو وكالة ، وكل من فقد هاذين الوصفين فهو باطل.

ونرى في تاريخ ملوك الشيعة الأقسام الثلاثة بدون أن يكون فيهم اسم انتخاب ولا في يوم واحد إلى آخر ملوك القاجار في إيران .

ثم إن الانتخابات بجميع صورها باطلة ليست من الإسلام ، أما انتخابات هذا اليوم فهي أشنع وأبشع ، ولذا أفتى علماء الإسلام حول مجلس إيران بأنه ضلال وانحراف ، وأرادوا تحريره فقتل الشيخ فضل الله النوري والسيد عبد الله البهبهاني والشيخ الآخوند المولى محمد كاظم الخراساني ، فقد كان قصدهم من (المشروطة) التي أقدموا عليها أن يكون للملك جماعة من العلماء العدول أقلهم خمسة وبعض الناصحين ، حينما يريد إنفاذ حكم من أحكام الإسلام وتطبيقه على الأمة ، وأرادوا بذلك إحياء سنة الرسول وسيرة الخلفاء والملوك الأقدمين حيث كانت مجالسهم لا تخلو من علماء لإرشادهم سبيل الدين ، وناضجين لإرشادهم سبيل الدنيا -

بالنسبة إلى غـير النـبي والوصي - أما هما فاستشـارتهم كـانت لجلب الخواطر ، وإلا فهم أغنى عن ذلك.

وأفتى علمـاء العـراق حـول مجلس الأمة حين أراد فيصل فتحه بأمر الإنجليز لهدم الإسلام بـأن : "**المنتخَب والمنتخِب كلاهما في النار**" وقد لقوا جـزاء فتيـاهم تشـريدا وتسـميما وإهانة وهتكا.

فمن أراد اليوم إعادة المجلس أو الانتخاب أو الديموقراطية أو الأحـزاب أو ما أشـبه ذلك بـزعم أنه خدمة للإسـلام وخلاص للمسلمين فليعلم - إن كـان مخلصا - أنه يبـني من جديد لهـدم الإسـلام في لبـاس الإسـلام ، وسـيرى في الـدنيا انقلاب الأمر عليه وفي الآخرة الخسـارة والنكـال، فـان هـذا أسـاس غـربي بحت لا يمت إلى الإســلام بصــلة ، وإن كــان شــاكا فليــدرس الإســلام من جديد لا على ضــوء الأنظمة الغربية وما ارتكز في ذهنه من سموم الأجواء التي نشرها الغرب وعملاؤه ، بل على ضـوء الكتـاب والسـنة وفتـوى من الفقهـاء الـذين هم أعـرف الناس بالإسلام وبنظمه".[165]

وانطلاقا من موقفه الأول الــرافض للديموقراطيــة، رفض الشيرازي الاعـتراف بـالأحزاب الإسـلامية الـتي تقـوم في قيادتها على الانتخــاب والشــورى، وهو ما كــان يطرحه حــزب الــدعوة الإسلامية وأحـزاب أخـرى في نهاية الخمسـينات والسـتينات في الســاحة الشــيعية ، و رأى الشــيرازي في الأحــزاب الإســلامية منافسا خطيرا للمرجعية الدينية ، ومحاولة للاستيلاء على القيـادة الإسلامية "الشرعية". ورفض في البداية اعتماد التنظيم الحــزبي حتى كوسيلة للوصول إلى السلطة ، خوفا من الوصول إلى حكم الشــعب وإقامة البرلمــان، وعــودة الحيــاة الغربية تحت ســتار الإسلام .[166]

وهكذا كان الشيرازي في بداية انطلاقته في الخمسينات والســتينات ، بعيــدا جــدا عن المطالبة بالديموقراطية أو إجــراء

---

[165] - الشيرازي ، محمد: تقريب القرآن إلى الأذهان ، تفسير آية 39 من سورة الشورى

[166] - الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص 66 وضـمن موقف السـيد محمد الشيرازي من الأحزاب الإسلامية ، نشر أخوه الســيد حسن في سنة 1963 كتابه (كلمة الإسلام) الذي هاجم فيه نظرية العمل الحــزبي الإســلامي بعنف ، ورفضــها " لأنها تقــوم على الديموقراطية المخالفة للإســلام ". راجــع: صــفحة 197و 102 و 114 كلمة الإســلام- حسن الشيرازي

انتخابـات في العـراق . ولم يكن وحـده من بين الإسـلاميين في ذلك الــوقت ممن يــرفض الديموقراطية والشــورى ، فقد كتب السيد محمد بـاقر الصـدر أيضا ، بعد خروجه من حـزب الـدعوة ، كتابا ضد الشورى هو (بحث حول الولاية) وأكد فيه على موضــوع النص والتعــيين بالنسـبة للائمة من أهل الـبيت، ونفى أن يكــون المســلمون قد فهمــوا من آية الشــورى الشــورى في الحكم والخلافة.[167]

ومما عزز موقف الشيرازي المضاد للديموقراطية والانتخابات في تلك الفترة هي انتفاضة رجال الدين في إيران ضد الاسـتفتاء الذي نظمه الشاه محمد رضا بهلـوي في شـهر رمضـان من عـام 1382 -1962 لتعديل قانون الانتخابات والسـماح للمـرأة ولغـير المسلمين بالاشتراك فيها وإقرار قانون الإصلاح الزراعي وتـأميم الغابات وكتائب التعليم ، حيث اعتبر العلماء في إيـران الاسـتفتاء محاولة للقضاء على الإسلام والتلاعب بـالقوانين الإلهية المقدسة والمساواة بين المرأة والرجل. حيث أصدر المرجع الديني السـيد حسن القمي بيانا جاء فيه :"إن المراجعة إلى الرأي العام وإفتـاء

[167] - يقول الصـدر:" لو كـان النـبي (صلّى الله عليه وآلـه) قد اتخذ من مسـتقبل الـدعوة بعـده موقفـاً إيجابيـاً يسـتهدف وضع نظـام الشـورى موضع التطبيق، بعد وفاته مباشرةً، وإسـناد زعامة الـدعوة إلى القيـادة التي تنبثق عن هـذا النظـام، لكـان من أبْـدَهِ الأشـياء الـتي يتطلبها هـذا الموقف الإيجابي، أن يقوم الرسـول القائد بعملية توعيـةٍ للأمة والـدعاة على نظام الشورى، وحدوده وتفاصـيله، وإعطائه طابعـاً دينيـاً مقدسـاً، وإعداد المجتمع الإسلامي إعداداً فكرياً وروحياً لتقبل هـذا النظـام، وهو مجتمع نشأ من مجموعة من العشائر، لم تكن قد عاشت - قبل الإسلام - وضعاً سياسياً على أساس الشـورى، وإنما كـانت تعيش، في الغـالب، وضع زعامات قبلية وعشائرية تتحكم فيها القوة والـثروة وعامل الوراثة إلى حد كبير .

ونستطيع بسهولة أن ندرك أن النبي (صلّى الله عليه وآله) لم يمارس عملية التوعية على نظــام الشــورى، وتفاصــيله التشــريعية، ومفاهيمه الفكرية، لأنّ هـذه العملية لو كـانت قد أُنجـزت، لكـان من الطـبيعي أن تنعكس وتتجسد في الأحــاديث المــأثورة عن النــبي (صــلّى الله عليه وآلـه)، وفي ذهنية الأُمـة، أو على الأقل في ذهنية الجيل الطليعي منهـا، الــذي يضــمُّ المهـاجرين والأنصـار، بوصـفه هو المكلف بتطـبيق نظـام الشورى، مع أننا لا نجدُ في الأحاديث عن النـبي (صـلّى الله عليه وآلـه) أيَّ صـورةٍ تشـريعية محـددة لنظـام الشـورى. وأما ذهنية الأُمة أو ذهنية الجيل الطليعي منها فلا نجد فيها أيَّ ملامح أو انعكاسات محددة لتوعيـةٍ من ذلك القبيـل. " و انظر أيضـا: السـيد محمد الكـاظمي القزويـني ، الإسـلام وواقع المسـلم المعاصـر، ص 79 ، سلسـلة منـابع الثقافة الإسلامية ، كربلاء

أفراد الشعب في الأمـور الـتي بين حكمها في الشـرع الإسـلامي الحنيف لا معنى له أبدا ، إذ لا يحق لامـرئ ان يفـتي ضد الإسـلام في هذه المواضـيع ، كما ان الأحكـام الإسـلامية لا تصـلح للتغيـير لأجل مراجعة الرأي العام ، إضافة إلى أن فتح باب المراجعة إلى الرأي العام للنيل من المقاصد يورث أخطارا كبـيرة جـدا ، إذ من الممكن في المستقبل تعريض جميع الأحكـام الإسـلامية والأمـور الدولية والمقامـات إلى الخطر من أجل مراجعة الـرأي العـام ".[168] وأعلن المرجع الـديني الشـريعتمداري: "إن الاسـتفتاء سـوف يشـكل خطـرا عظيما على الإسـلام والقـرآن والمـذهب ، إذ من الممكن بعد فتح بـــاب الاســـتفتاء وتشـــريعه وإجرائه أن تعمد الحكومة في المستقبل إلى إجراء الاسـتفتاء بالنسـبة إلى المـواد التي تتعلق بالدين والمذهب الرسـميين للمملكة ... إن الاسـتفتاء في أمثال هذه الأمـور لم يكن معهـودا من قبل هـذا ولا يوجد في القانون الأساسـي... ولـذا ليس لعملية الاسـتفتاء صـبغة شـرعية في نظر مراجع الشـيعة والعلمـاء بل إنها مخالفة ومنافية للـدين والقانون).[169] وقـال السـيد أبو القاسم الخـوئي: " الاشـتراك في الاستفتاء الذي يسبب نقض أحكـام الإسـلام تحريمه لا يحتـاج إلى بيان".[170]

بينما قال الإمـام الخميـني في خطـاب لـه: " ليس الانتخـاب الصـوري الـذي اجـري في إيـران هو قضـية اشـتراك المـرأة في الحكم وما إلى ذلك ، فـــان ذلك من صـــغريات الأمـــور ، انهم يريـدون الكيد للإسـلام لقلب الأوضـاع رأسا على عقب وضـرب الإسلام وتحريف القرآن".[171]

وأصدر الشيرازي الذي دعم الانتفاضة بقوة، بيانا باسم جماهير كـربلاء، أدان فيه الإجـراءات الدموية الـتي أتخـذها المسـؤولون لتشويه إرادة الشـعب الإيـراني وخنق صـوت العلمـاء الـذي يمثل رأي الإسلام.[172]

وقد تركت تلك الحركة التي ساهم فيها الشيرازي بقوة أثـرا بالغا على فكـــره السياســـي، وأبعدته عن أجـــواء الاســـتفتاء والديموقراطية أو المطالبة بها في العراق الذي كان يخضع لحكم عسكري مباشر منذ 14 تموز 1958، مع أن معارضة العلماء في

---

[168] - كفاح العلماء الأعلام- منابع الثقافة الإسلامية ، ص 24
[169] - المصدر ، ص 19
[170] - المصدر، ص 232
[171] - المصدر، ص 73
[172] - المصدر ، ص 42

إيــــران كــــانت بالدرجة الأولى ضد اشــــتراك المــــرأة أو تزوير الانتخابات.

الموقف من الدستور

وانسـجاما مع الموقف السـلبي الـذي اتخـذه الشـيرازي من الديموقراطية والانتخابــات ، اتخذ موقفا ممــاثلا من الدســتور العراقي ، وبدلا من أن ينتقد الجوانب السلبية فيه أو يحـاول سد الثغرات الموجودة فيه، كما كان يفعل البعض ، وجه السيد محمد الشـيرازي سـهام نقـده إلى أسـاس الدسـتور واعتـبره عملا من أعمـال الاسـتعمار ووسـيلة من وسـائله للسـيطرة على البلاد ، ورأى فيه تناقضا مع الإســلام ونظــام المرجعية الدينية وحرية الفقهاء في استنباط قوانين جديدة .[173]

ورفض الشيرازي دستور 1906 الإيراني ، الذي اشترط وجود خمسة من المجتهـدين في البرلمـان الإيـراني لتصـحيح أعماله ، انطلاقا من عدم الحاجة للقـوانين الـتي يضـعها النـواب إذا كـانت مخالفة للإسلام ، وعدم الحاجة إلى النواب مع وجـود الفقهـاء ، وبمخالفة ذلك لسيرة المسلمين طوال القرون الماضية. [174]

وقال: لا قانون أساسي في الإسلام - بالمعنى المصطلح - وإنما الموجود : الكتاب والسنة والإجمـاع والعقـل. وإنما نشأ الدسـتور في بلاد الإسلام لإيقـاف عجلة التقـدم وصـنع بـديل للأدلة الأربعة وإدخال المجتمع الإسلامي في تقييدات القوانين الجامــدة وتكبيل الناس وخدمة مصالح الحكام المستبدين.[175]

ووجد في وضع قانون أساسي ثابت مخالفة مع قانون الاجتهاد والتقليد ، الذي يحتم تقليد الفقهاء الأحياء ويحـرم تقليد المـوتى ، حتى إذا كـان الدسـتور من وضع الفقهـاء ، لأن صـلاحية تقلـديهم تنتهي بوفاتهم. [176]

ومع ذلك فقد قام الشيرازي بنفسه في نهاية الستينات بكتابة مسودة مشروع دستور إسلامي يعطي السلطة المطلقة للفقيه ، إلا انه عاد فتراجع عن فكرة الدستور عام 1980 [177] ثم تردد في موقفه منه بعد ذلك .[178]

---

[173] - الشيرازي ، محمد: السياسة ص 96ج2 و: القانون ص 178

[174] - الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص 29-30 ، عام 1383

[175] - الشيرازي ، محمد: إذا قام حكم الإسلام في العراق ص 38-40

[176] - المصدر، ص 41

[177] - الشيرازي ، محمد: السياسة ص 246و251 ج2

[178] - الشيرازي ، محمد: السياسة ص 246ج2

ويلاحظ أن الشيرازي رفض في مشروع الدستور الإسلامي نظرية الحكم الوراثي الملكي.[179] وقال إنه أسوء أقسام الحكم (الانقلابي والانتخابي). [180] ولكنه لم يتحدث عن النظام الجمهوري كبديل عن الحكم الملكي الوراثي ، وإنما طرح نظام (ولاية الفقيه).

تزامن موقف الشيرازي السلبي من أساس الدستور ، مع إلغاء حكومة 14 تموز للدستور العراقي الملكي ، وتبنيها لدستور مؤقت يجمع كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد شخص واحد، أو مجلس واحد . وقد تعرض ذلك الدستور المؤقت إلى عدة تغييرات مع كل عملية انقلاب عسكري مر بها العراق . ولم يتم منذ ذلك الحين إقرار دستور دائم في العراق بالرغم من محاولات عديدة جرت للقيام بذلك.

وفي عام 1976 طرح وزير العدل حسين جميل : ضرورة وجود دستور دائم للعراق وإنشاء محكمة دستورية عليا تراقب تطبيق القوانين وشرعيتها الدستورية ، فعقب صدام حسين الذي كان –يوم ذاك - نائبا لرئيس الجمهورية:" ليس لدينا شئ اسمه دستور دائم ، والدستور الدائم بدعة غربية لا مكان لها في الأنظمة الثورية ، وإن القوانين هي انعكاس للأفكار والمصالح الاقتصادية السائدة في المجتمع ولهذا فإنها تتغير وليست ثابتة، ولا نسمح بوجود فكرة (الدستور الدائم) بيننا ما دامت القوانين هي من صنعنا".[181] وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية طرحت القيادة العراقية بصورة غير جدية فكرة (الدستور الدائم) والتعددية السياسية ، ولم تتخذ أية خطوة بهذا الشأن.

وفي الوقت الذي كانت تلك الدساتير الشمولية الدائمة والمؤقتة تصادر حريات الشعب وحقوقه، فان البديل الإسلامي الذي طرحه السيد الشيرازي حسب نظرية (ولاية الفقيه) كان يميل أيضا إلى نفس الاتجاه ، سواء من خلال الدعوة إلى إلغاء أي دستور والاعتماد على فتاوى المرجع الديني ، أو من خلال الدستور الذي كتبه الشيرازي في نهاية الستينات ، ومال فيه إلى تركيز السلطات بيد الفقيه وعدم الفصل بينها .[182]

---

179 - الشيرازي ، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص 75

180 - الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين 317

181 - الفضل ، منذر : جريدة الحياة ، العدد 13234 تاريخ 2 حزيران 1999

182 - عاد الشيرازي فتراجع عن موضوع الجمع والتركيز باختيار الفصل بين السلطات ، ومع ذلك اعتقد انه لم يتبنَ هذا الاتجاه بقوة ، وذلك لإيمانه بنظرية (ولاية الفقيه) أو شورى الفقهاء التي تركز كافة أو معظم

ج - الموقف من القومية

انطلاقا من آفاق المرجعية الإسلامية الرحبة وقوانين الإسلام القديمة ، رفض السيد محمد الشيرازي سياسة الدولة العراقية الحديثة ، القومية والإقليمية ، التي اتبعتها منذ تأسيسها في العشرينات من القرن العشرين ، كما رفض الشيرازي الدول الإقليمية التي انبثقت في المنطقة في أعقاب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى واحتلال القوات البريطانية والفرنسية لمعظم أراضيها في الشرق الأوسط. وذلك من منطلق الوحدة الإسلامية (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) وأن البلاد الإسلامية كلها وطن لجميع المسلمين.[183] وأن هذه الحدود الجغرافية الحالية حدود مصطنعة رسمها الاستعمار الخارجي .[184] إضافة إلى أن الحكومات العراقية المختلفة كانت تستخدم (القومية العربية) كشعار في صراعها مع المرجعية الشيعية التي كان يغلب عليها العنصر الفارسي ، بهدف عزلها عن جماهيرها العربية ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية العراقية . وتستخدم الشعار القومي كأداة لتكريس زعامتها للشعب العراقي وبناء الدولة الحديثة على أسس قومية بعيدة عن روح الاخوة الإسلامية.

ومن هنا فقد تصدى الشيرازي بشدة للحركات القومية التي كانت تحاول تقسيم المسلمين والتمييز بينهم وتعمل على تفتيت المجتمعات الإسلامية الواحدة ، كالمجتمع العراقي.[185] وحذر من أن الدعوة للقومية العربية ليست إلا محاولة مخادعة تستهدف الحيلولة دون قيام الأمة الإسلامية الواحدة ، وأنها لن تؤدي إلى توحيد البلاد العربية ، حيث سترفض من قبل كافة المسلمين المؤمنين بالوحدة الإسلامية ، وستقاوم من قبل جملة من الأقليات القاطنة في هذه البلاد مثل الأقلية الكردية ، كما

السلطات بيد مراجع الدين . صحيح انه يميل إلى التعددية والانتخابات وحرية الأحزاب وما إلى ذلك ، ولكن هذه الأمور غير واضحة ولا مستقرة في رأيه حتى الآن ، فهو يقول بها ولكنه يربطها بإجازة الفقهاء المراجع ويحددها بالحدود التي يفرضها هؤلاء .

[183]- الشيرازي ، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص101

[184] - الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص 6-7

[185] - المصدر، ص 9

ستقاوم من قبل الدول الإقليمية . وأنها ستلازم الديكتاتورية بما تنطوي عليه من الغرور والاعتزاز بالنفس.[186] ورأى الشيرازي في القومية انغلاقا وانحطاطا و تناقضا مع الروح الإنسانية بكل معنى الكلمة ، حيث تفضل القومية (القوم) على الكفاءة ، بينما الإنسانية لا تقدم إلا الكفاءة ، وتنبأ بتخلف البلاد التي تتبنى النظام القومي .[187] كما رأى فيها تناقضا مع روح الاخوة والمساواة الإسلامية ، وقال:" إن القومية توجب التناكر والمحاربة لا التعارف ، والرسول الأكرم يقول: الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على أعجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى". [188] وعاب على القومية تفضيل بني قومها من الملحدين على المسلمين من القوميات الأخرى .[189] واتهم الشيرازي الغرب بالمجيء بالقومية إلى البلاد لتحطيم الوحدة الإسلامية ، كما انهم جاءوا بالإقليمية ليحطموا البلاد ويسقطوها عن القوة والعزة ويسلبوها ثرواتها . [190]

ولاحظ الفوارق بين الحركات القومية الغربية التي جمعت بين فئات المجتمع ، والحركات القومية العربية أو التركية أو الفارسية أو غيرها التي حطمت الإطار الإنساني المتمثل في الإسلام وانحدرت إلى القومية الضيقة. [191]

واعتبر الحرب الكردية في شمال العراق ، وابتعاد بعض البلاد الإسلامية عن قضية فلسطين ، ثمرتين مرتين للسياسة القومية التي اتبعتها الحكومات العراقية والعربية. [192]

لقد كان البعض من دعاة القومية في العراق يحاول ان يستغلها بصورة عنصرية مضادة للروح الدينية والتاريخية والوطنية والحضارية للعراق ، في الوقت الذي كان الغرب يحاول التخلص منها ويعمل على بناء أوربا الموحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وينفتح على جميع الشعوب والأمم والحضارات ، إلا إن الاتجاه الديكتاتوري الذي ساد في العراق كان يحاول أن يمزق وحدة الشعب ويعتصم بالقبلية والحزبية والقومية والطائفية ويستخدم الشعارات البراقة ليضرب الطوائف والقوميات والأحزاب والقبائل الأخرى ، وخاصة الشيعة والمرجعية الدينية،

---

[186] - الشيرازي ، محمد: السياسة ص292

[187]- المصدر، ص 78-80ج2

[188] - الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 83-94

[189] - الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص 14

[190] - الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص128

[191] - الشيرازي ، محمد: السياسة ص 78-80ج2

[192] - الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 83-94

ويطردها من السلطة. وبما ان الشيرازي كان يحمل الجنسية الإيرانية بالرغم من انه وأباه ولدا في العراق وانه ينحدر من أصول عربية هاشمية من سلالة الرسول الأعظم ، فقد كان الشيرازي يرفض السياسة القومية بأقصى ما يمكن ليخترق الحواجز القومية المفروضة أمام تدخله في السياسة العراقية والشأن العراقي.

وفي مقابل ذلك كان الشيرازي يدعو للوحدة الإسلامية.[193] وتعميق الشعور الوحدوي في أعماق المسلمين .[194] وإزالة جميع الحواجز النفسية والقانونية والجغرافية بين المسلمين ،[195] لأن "الوطن في المفهوم الإسلامي هو موطن المسلمين أجمع ، والوطن في المفهوم الغربي محدود جغرافيا بحدود خاصة".[196] ولأن ذلك مقتضى قانون (الاخوة الإسلامية) المستمد من الآية الكريمة: (إنما المؤمنون أخوة) .[197] وعلى هذا الأساس كان يدعو إلى إقامة الحكومة الإسلامية العالمية الواحدة التي أسسها رسول الله (ص).[198]

وقد التقى الشيرازي بعدد من المسئولين العراقيين في العهدين الملكي والجمهوري (كرئيس الوزراء عبد الوهاب المرجان ، و رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي) وطالبهم بفتح أبواب العراق لكل من يريد بدون جواز أو جنسية أو هوية أو رسوم أو قيود ، ورفع الحدود والتأشيرات ومساواة الأجانب بالعراقيين في الحقوق والواجبات واعتبار كل مسلم في البلد مواطنا له ما لهم وعليه ما عليهم سواء كان عربيا أو أعجميا أو من أقاصي الدنيا ، وإعطائه حق ملكية الأرض والاتجار والوصول إلى أرقى الوظائف في الدولة.[199] واقترح في مشروع الدستور الإسلامي الذي كتبه عام 1969 أن تكون حدود البلاد مفتوحة أمام جميع المسلمين ، وكذلك المناصب القيادية فيها ، فلا تقتصر على أبناء البلاد. وأرسل من الكويت إلى وزراء الخارجية الإسلامية المجتمعين في أحد المؤتمرات رسالة دعاهم

---

[193] - الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص 143
[194] - الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص9
[195] - المصدر، ص 324
[196] - الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 172ج1
[197] - الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص 197
[198] - الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص 6-7
[199] - الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 105-115 وتلك الأيام ص 148-158

فيها إلى الــتزام الوحــدة الإســلامية. وإزالة الحــدود الدولية بين المسلمين وعدم الاعتراف بها.[200]

وكرد فعل على السياسة القومية العربية التي انتهجتها الحكومات العراقية ، اتخذ الشيرازي موقفا محايدا من التمرد الكردي العسكري في شمال العراق ، وأفتى بعدم جواز مقاتلة الثوار المسلمين المطالبين بحقوقهم إذا ثاروا على دولة غير إسلامية ، أو الأكراد المطالبين بحقوقهم المشروعة في المساواة، ووجوب إعطائهم الحقوق المشروعة. [201] وقال لوفد جاءه من قبل عبد السلام عارف (رئيس الجمهورية العراقية 1964) وطلب منه إصدار فتوى بوجوب الحرب ضد الأكراد وإعلان النفير العام للعراقيين لمحاربتهم ، قال:" إن الأكراد مسلمون كما ان العرب مسلمون ، فإذا انتم بنيتم حكومتكم على القومية العربية فهم تعلموا منكم ويريدون ان يبنوا حكومة لأنفسهم على القومية الكردية ، وهل باؤكم تجر وباؤهم لا تجر؟ إن المناصب الكبرى في الدولة محرمة على الأكراد فهل بعد ذلك نتمكن ان نقول لهم : لا تحاربوا حتى يستعمركم العرب العراقيون؟ إنكم إذا طبقتم المساواة الإسلامية بين الأكراد والعرب حتى يتمكن الكردي المسلم كأخيه العربي المسلم من الوصول إلى العلم والمال والقدرة والمنصب والسلاح وغير ذلك من الشؤون الشخصية والاجتماعية ففي ذلك اليوم يلقي الكردي سلاحه تلقائيا لأنه يعرف أنه أخ ويعامل معاملة الأخ ، أما ان تستبدوا بكل المزايا وتقولوا للأكراد: لا تحاربوا واستسلموا لكي تكونوا في الدرجة الثانية فهذا شيء غير منطقي كما إنه غير إسلامي" . [202]

رفض قانون الجنسية والجوازات

وتبعا لموقف الشيرازي من القومية والإقليمية فانه رفض (الجنسية) التي اعتبرها من مخترعات الغرب الحديثة السلبية لتقييد حرية الإنسان ، والتي لم يكن لها أثر عند المسلمين من أول الإسلام إلى قبل مائة سنة ، بالإضافة إلى أنها وسيلة لتكريس الحكومة العراقية الطائفية (السنية) هيمنتها على الشيعة في العراق من خلال تقسيم الشعب إلى درجات وفئات ،

---

[200]- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص 17
[201]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص 191 و: تلك الأيام ص 242
[202]- الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص 98 و: تلك الأيام ص 242

ولذلك طالب بإلغاء قانون (الجنسية) الكافر الذي يكرس الحدود الجغرافية المصطنعة ويفرق المسلمين.[203] واعتبر الشيرازي (جواز السفر) بمثابة العبودية ، وأشاد بمقاومة العلماء في إيران والعراق له ، وخاصة إفتاء بعضهم (كالشيخ صادق التبريزي ونور الدين الشيرازي) بحرمة الذهاب إلى الحج بجواز سفر ، لأنه كان يعني قبول المسلم بوضع قيود على يديه ورجليه ، وقد أنقذ الله المسلمين من الأغلال.[204]

و تنفيذا لنظريته هذه كان الشيرازي يفتي بحق جميع المسلمين في حرية السفر عبر الحدود ، وحرية الإقامة في أي بلد بلا جواز أو جنسية أو هوية أو أي قيد.[205] " لأنه لا حدود بين بلاد الإسلام ، فلا حاجة إلى إجازة الدولة في الذهاب من بلد إلى بلد". [206]

د - السياسة الإصلاحية

كما قلنا في فصل سابق بدأ الشيرازي حياته العملية الثقافية في الخمسينات والستينات على أرضية شعبية ضعيفة ، حيث كانت التيارات اليسارية المختلفة تكتسح الشارع العراقي ، ولذا وبالرغم من إيمانه بنظرية راديكالية تكفر بالنظام العراقي الحديث وتسعى إلى إقامة نظام إسلامي شيعي مرجعي محله هي نظرية (ولاية الفقيه) ، فانه لم يكن يستطيع اتخاذ أي موقف سياسي علني وواضح تجاه أي حدث سياسي كبير كالانقلابات العسكرية التي كانت تحدث في العراق ، كما لم يكن بالطبع قادرا على التأثير على الحكومة المركزية في بغداد ، أو الاشتراك في انقلاب عسكري أو الدخول في جبهة سياسية معارضة ، ولكن ذلك لم يمنعه من إبداء رأيه أو التعبير عن امتعاضه وسخطه حول بعض الأمور ، كما لم يمنعه من التفكير

---

[203]- الشيرازي ، محمد: الصياغة الجديدة ص 510 و: تلك الأيام 124

[204]- الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص160 –162 و السبيل إلى إنهاض المسلمين ص 266 وإرشادات إسلامية ص 119

[205]- الشيرازي ، محمد: ما هو الإسلام ص 74 ، من هكذا الإسلام 1979م

[206]- ثم عاد الشيرازي فقال بضرورة التقيد بالقوانين في حالة وجود دولة إسلامية شرعية تفرض قوانين خاصة للحدود ، من باب وجوب إطاعة أوامر رئيس الدولة الإسلامية الصحيحة. راجع: الحكم في الإسلام ص 191

بمحاولة استمالة بعض الرؤساء والوزراء والتـأثير عليهم من اجل تطبيق الإسلام أو جوانب معينة لصالح الشعب.
و عنـدما سـأله جماعة من المثقفين : هل يعـني من تطـبيق الإسلام إعادة الخلافة؟ قال : "لا.. الإسـلام يـرى لـزوم أن يكـون الرئيس ومن بيده إدارة أمور المسلمين عدولا جامعين للشـرائط ، ولا صـــيغة خاصة لـــذلك وإني اعتقد أن الخلافة انقطعت بغيبة الإمـام المهـدي فلا خليفة ظـاهرة ولا خلافة في أسـلوب الحكم . ويصح تنفيذ حكم الإسلام على يد الوزارة على الصـورة الحديثة ، على شـرط تـوفر الـوزارة للقـوانين الإسـلامية من علم وعدالة وفهم للحيـاة وخـوف من الله وتقـديم المصـالح الإسـلامية على المصالح الشخصية". [207]
إن وزن السيد الشـيرازي على الأرض في السـتينات لم يكن يسـمح له بتبـني اسـتراتيجية سياسـية فاعلـة، ولـذا فقد انتهج سياسة إصـلاحية نخبوية ، وظل يأمل في إحـداث بعض التـأثير على الأنظمة المختلفة. وقد أشـار الشـيرازي إلى سياسـته هـذه في كتابه المهم:(إلى وكلائنا في البلاد) حيث قـال: "السـلطات غالبا – حيث تبطرها القوة والسـلطان والجـاه والمـال – تنحـرف عن الإسـلام انحرافا كبـيرا أو قليلا ، والعنف غالبا لا يزيد الأمر إلا إعضالا ، خصوصا في ظروف انحطاط المسلمين وكون الدفة بيد الأجانب. فمن الضـروري على العـالم أن يسـتدرج بالسـلطة إلى حظيرة الإسلام والحيلولة دون اسـتغلال الفسـاق لها في مـآربهم المنحرفة ، وذلك بالتعرف والتعارف والمجاملة والمـودة ، حسب المـوازين الشـرعية ، في مقابل عـدم سـماح السـلطة للفسـقة وأهل المنكرات ، وتمشيتها للأمور الإسلامية في البلاد، ذلك حـتى يقوم حكم الإسلام من جديد بإذن الله تعالى.
ولا يخفى أن ما ذكرناه إنما نقصد به غير الظروف الاسـتثنائية التي يرجح فيها مقاطعة السلطات لأنها تقوم بمنكـرات كبـيرة أو أرادت أن تقوم ، مما يكون القطع أنفع من الصلة.
كما إن من اللازم أن يلاحظ العالم الذي يـراود السـلطة لأجل تمشية أمور الإسلام كم يعطي؟ وكم يأخذ؟ .. فان مجاملة العالم للسلطة إعطاء لها وأي إعطـاء ، وقيـام السـلطة بخدمة الإسـلام ومكافحة المنكـرات أخذ منها ، فـاللازم المقارنة بينها لئلا يكـون العالم قد أعطى أكـثر مما أخذ ليخسر بـذلك سـمعته وآخرته في وقت واحد". [208] وتطبيقا لهذه السياسة التقى السـيد الشـيرازي

---

[207]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 99

[208]- الشيرازي، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص 77

في العهد الملكي بعدد من الوزراء والمسئولين بـدءا من السـيد محمد الصدر وانتهاء برئيس الـوزراء عبد الوهـاب مرجـان الـذي شـكا إليه انتشـار الشـيوعية ، فـدعاه إلى تطـبيق الإسـلام .[209]
والتقى بعد ثورة 14 تموز، الزعيم عبد الكـريم قاسم في مقـره بوزارة الدفاع ليطلب منه تطـبيق الإسـلام في البلاد ، وقد أجابه قاسم :"إنه لم يأت إلى الحكم إلا لتطبيق الإسـلام". [210] وهـذا ما دفع الشـــيرازي إلى تحديد النقـــاط والكيفية الـــتي يمكن عبرها تطـبيق الإسـلام على يـدي قاسم ، فـاقترح إلغـاء البنـوك الربوية والمدارس المختلطة ومحلات الخمور والقمار، واستبدال قـوانين المحاكم بكتاب (شـرائع الإسـلام) وتشـكيل لجنة من الأخصـائيين والخبراء وعلماء الدين والمـوظفين الكبـار من مختلف الـوزارات لرسم الصـيغة الإسـلامية الملائمة حـتى لا يـوجب التغيـير فوضى وخللا في الدولة أو في رفـاه الأمـة.[211] و أشـاد الشـيرازي بإلغـاء ثـورة 14 تمـوز للقمـار (الرايسـز) . [212] وكـرر اقتراحه بتشـكيل لجنة مشـتركة لتطـبيق الإسـلام في لقـاء له مع متصـرف كـربلاء كاظم الرواف.[213]

ولكن الشيرازي أصيب بخيبة أمل من قاسم عندما أصـدر قانون الإصـلاح الـزراعي وقـانون الأحـوال الشخصـية في كـانون الأول عـــام 1959 بتـــأثير من الحـــزب الشـــيوعي ومنح بمبوجبه المرأة حقوقا متساوية للرجل في الإرث . ومنع الزواج بـأكثر من واحدة وأعطى المرأة حق الطلاق. فذهب مرة أخـرى إلى قاسم ليصرفه عن تطبيق تلك القوانين. [214]

وعندما استولى عبد السلام عارف على السلطة في 1963 سلك الشيرازي معه سبيل الموعظة والإرشاد فبعث أخاه السـيد حسن إليه ، وطالبه بإلغـــاء كل القـــوانين المخالفة للإســـلام في عامة الوزارات والدوائر الرسمية سواء القوانين التي وضعت في العهد الملكي أو الجمهوري ، ثم التخطيط والبدء بتطبيق القوانين الإسلامية.

وعندما التقى في كربلاء عام 1965 برئيس الوزراء عبد الـرحمن الـبزاز ، ذكـره أثنـاء اللقـاء بضـرورة العمل بقـانون

---

[209]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص105-115
[210]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 97
[211]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 104
[212]- الشيرازي، محمد: إرشادات إسلامية ص 96
[213]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 149-169
[214]- نضير الخزرجي ، ندوة دراسات حـول كـربلاء ص 239 و القـانون ص 192

العقوبـات الإسـلامية ، والتخلي عن (قـانون العقوبـات البغـدادي) الذي وضعه قائد الحملة البريطانية على العراق.[215]

وبينما كان الشيرازي ينتظر من الرئيس عارف ان يحقق بعض مطالبه قام هـذا الأخـير بـإعلان التـأميم لكـبرى الشـركات التجارية والمصـــانع والبنـــوك العراقية ، فاتخذ الشـــيرازي منه موقفا سلبيا معارضا "لأن الإسلام لا يعترف بالتأميم لأنه من بنود الاشتراكية".[216] إن أقصى ما كان الشـيرازي يسـتطيع عمله هو المقاطعة السياســية ورفض اللقـــاء بـــالرئيس ، وهـــذا ما فعله المرجع الأعلى آنـــذاك الســـيد محسن الحكيم عنـــدما رفض استقبال عارف لدى زيارته النجف وكربلاء في نيسان 1966.[217]

وبنــاء على واقع حجم الســيد محمد الشــيرازي السياسي واستراتيجيته في الدعوة السلمية الإصــلاحية، لم يتخذ في البداية موقفا سلبيا من انقلاب 17 تموز 1968 ، وبدلاً من ذلك حـاول أن يمد مع حكومة البعث الجسور وينصـحها ويـؤثر عليها ، خاصة وإنها اتبعت معه في الســنة الأولى سياسة الحــوار ، وطلب من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة أن لا يضربوا العشائر ويحافظوا عليها ويحققوا مطالب الشيعة ، وكانوا يعدونه خـيرا ، بحيث دفعه ذلك إلى التفاؤل.[218] ولكنه فوجئ باعتقـال أخيه السـيد حسن في أوائل ربيع الأول سنة 1389/صيف 1969 وبالتضـييق عليه حـتى إخراجه أو خروجه من العراق يوم 18 شعبان 1391 المصادف 9 أكتوبر 1971

و- المقاومة السلبية

إضافة إلى استراتيجيته الإصلاحية ، العملية والعلنية التي كان يتبعها مع الرؤساء والوزراء من أجل حملهم على تطبيق الإســلام أو جــوانب منه ، اتبع الســيد محمد الشــيرازي بعد فــترة من انطلاقته ، استراتيجية أخرى طويلة المدى تتمثل في السعي إلى القضـــاء على تلك الأنظمة وإقامة الحكم الإســـلامي بقيـــادة (المرجعية الدينية) وذلك لأنه لم يكن يعترف بشـرعية أي نظـام آخر حـتى لو كـان ديموقراطيا منتخبا من الأمة ، ويـرفض قبـول

---

[215]- الشيرازي، محمد: القانون، ص 183

[216]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص133-142

[217]- محاضـرة للشـيرازي في 23 ربيع الثـاني 1402 في قم تحت عنـوان: الحاجة إلى السياسة ص 20 والخرسان ، صلاح: حزب الدعوة ص 150

[218]- حسب مصادر خاصة مقربة من الشيرازي

القوانين التي تصدر عنها ، وكانت استراتيجيته تنطوي على شقين هما المقاومة السلبية والإيجابية للحكومات " الجائرة ".[219]

فقد دعا إلى التمرد على الدول اللاشرعية و الجائرة التي تحكم بغير ما أنزل الله ، وخرق كافة القوانين الوضعية الكابتة للحرية والمناقضة للإسلام كقوانين السفر والتجارة والصناعة والعمارة والزراعة والزواج والاستيراد والتصدير وملكية الأرض وما شابه حتى قوانين المرور ، واعتبر العمل بها مساعدة للظالم وإبقاء للمستعمر في بلاد الإسلام وجريمة كجريمة الزنا وشرب الخمر .[220]

ز - المنهج السلمي

وفي الوقت الذي دعا فيه الشيرازي إلى إسقاط الأنظمة اللاشرعية المختلفة فانه طرح شعار العفو والتسامح وانتقد العنف .[221]

وكان في البداية يشكك في أسلوب غاندي في (اللاعنف)[222] إلا انه عاد بعد فترة ليؤكد على اللاعنف واعتماد السلم في العمل كاستراتيجية ثابتة له من أجل التغيير.[223]

وقد انتهج الشيرازي سياسة ثقافية تقوم على تأليف الكتب والمقالات وإلقاء المحاضرات.[224] ولم يمارس العنف أو يدعُ إليه في الستينات ، ولم يفكر بعمل انقلاب عسكري في العراق أو التسلل أو القيام بتنظيم عسكري في الجيش ، أو خارج الجيش. وكان يوصي أتباعه ووكلاءه بالمحافظة على السلم واللين وتجنب العنف . ومع انه كان يدعوهم للحصول على القوة، إلا إنه كان يحرص على التزام الطرق السلمية في التغيير.[225]

وكان يؤكد على اتباع منهج السلم في اللسان والقلم والعمل ، وتجنب المواقف الحادة كالمقاطعة والحصار الاجتماعي، وتدريب

---

[219]- الشيرازي، محمد: الحكم في الإسلام ص 242

[220]- الشيرازي، محمد: الحرية الإسلامية ص 56-60 و مسألة رقم110 و 402 و 733 من المسائل المتجددة و القانون ص 294 و334 و الحكم في الإسلام ص 179و175و242

[221]- الشيرازي، محمد: إرشادات إسلامية ص 96

[222]- الشيرازي، محمد: في ظل الإسلام ص 20

[223]- الشيرازي، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص 112

[224]- الشيرازي، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص 84 ، طبعة ثانية من : إلى وكلائنا في البلاد 1970

[225]- المصدر، ص 85و112

النفس على الروح السـلمية [226] والتحلي بـروح الحـوار والتفـاهم والخلق الرفيع واحـترام الـرأي الآخـر.[227] ويطـالب بإزالة العنف من القلب أولا، وذلك بالدعاء للعدو في ظهر الغيب وعدم إظهار العـداء في أي حـال من الأحـوال. [228] ويوصي الحركة الإسـلامية العالمية بالتزام السلم و العفو مع الأصدقاء والأعـداء . [229] وكـان الشيرازي يردد دائما المقولة المشهورة عن غاندي محـرر الهند : " تعلمت من الحسين كيف أكون مظلوما فأنتصر". [230]

ح - التطور الديموقراطي

حدث تطور كبير في فكر السيد محمد الشيرازي، في مرحلة لاحقـة، باتجـاه الديموقراطية أو الشـورى، فبعد موقفه السـلبي العـنيف منها ومن أي ممارسة للشـورى أو الانتخابـات أو التنظيم الحـزبي، في بداية السـتينات ، عـاد تـدريجيا فقبل بكل مفـردات الديموقراطية إنما تحت ظل (ولاية الفقيه) أو (شـورى الفقهـاء). ويشكل كتابه: (حوار حول تطبيق الإسلام) الذي ألفه في منتصف الستينات (1965) نقطة تحول لديه ، حيث تخلى الشـيرازي في ذلك الكتـــــاب عن موقف المقاطعة لمفـــــردات الديموقراطية المختلفة ، وبدأ ينفتح عليها قبل أن يلتزم بها أو ببعضها بقــوة في المســتقبل، حيث قــال: "من الجــائز ان تختــار الأمة ان تجعل المجلســين (الأمة والشـيوخ) أو أحــدهما ، ومن الجـائز ان تقتنع الأمة بمنصب الرئيس فقط ، ثم الرئيس يختار المشاورين ســواء في صـورة مجلسـين أو مجلس واحد ، كل ذلك لأنه لا دليل على أحد الأمرين ، فالأمر مطلق للأمة ...

[226]- المصدر، ص 99
[227]- الشـيرازي، محمـد: اللاعنف في العمل ص 6 و إلى حكم الإسـلام ص 50
[228]- الشيرازي، محمد: إلى حكم الإسلام ص 70
[229]- الشيرازي، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص 195
[230]- الشـــيرازي، محمـــد: إلى حكم الإســـلام ص 53 و: تحويل المعنويـــات الإسلامية ص 34

إن الديموقراطية هي حكم الشعب للشعب بالشعب ، والشورى حكم الله للأمة بالأمة ، وحيث إن الشرع لم يحدد مدة الرئيس ، فللأمة الحق بتقرير المدة". [231]

ثم قام في وقت لاحق بتحليل عوامل انحطاط المسلمين وصعود الغرب ، فوضع إصبعه على الديموقراطية في الغرب وغياب الشورى عند المسلمين .[232] وقال معلقا على التجربة الديموقراطية في الغرب:" إن الغرب لما ابتلي بحكام مستبدين سواء باسم الدين كالكنيسة ، أو باسم الدنيا كالملوك ، كان يتقهقر من سيئ إلى أسوأ حتى قام عقلاؤه بتنبيه الناس إلى ان المشكلة من الحكام المستبدين ، وان الخلاص : بتوزيع القدرة ، فلما عمل الغرب بذلك ارتفع عن تلك المهاوي السحيقة حتى وصل إلى أن ساد العالم - حتى العالم الإسلامي - إن الغرب لما أخذ بمبدأ الشورى - إلى حد ما - ... ارتفع عن ذلك الحضيض إلى هذا المرتفع الذي سيطر به على العالم". [233]

وقال أيضا :" لقد بدأ الانحطاط ومعه بدأ السقوط في تلك الساعة التي ترك حكام المسلمين مبدأ الشورى ، وأخذ الاستبداد ينخر في جسم الكيان الإسلامي ، فتحول كل إلى ضده ، وبات الإسلام مجرد طقوس وشعارات ، وشيئا فشيئا بدأت معالم الدين تتغير وتتبدل وتأثرت العلاقات الاجتماعية بالحالة الدينية ...

إن انهيار الحكم الإسلامي يعود إلى عامل الاستبداد الذي أخذ يتفشى في الحكم وفي المجتمع وفي العائلة ففقدوا حريتهم وتنازلوا عن الأحكام الإسلامية". [234] وبناء على ذلك التحليل اعتبر الشيرازي الديموقراطية أفضل أساليب الحكم ، لأنها تهيئ الجو الكامل للحرية، وفي الحرية تظهر الكرامة الإنسانية والكفاءة، فتنمو الملكات وتبرز العبقريات، وبذلك يظهر في الحياة الأصلح فالأصلح.[235] وتصدى الشيرازي لمناقشة الاشكالات التي يأخذها البعض على الديموقراطية وخاصة (مبدأ الأكثرية) ، اعتمادا على أن الله عز وجل قد ذم الأكثرية في عدد من الآيات القرآنية مثل: (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله) فقال:" ان الله لم يذم الأكثرية مطلقا ، بل ذمهم في زمان كون الأكثرية منحرفة عن سبيل الله ، ولذا لم يكن

---

[231]- الشيرازي، محمد : حوار حول تطبيق الإسلام ص 19-20

[232]- الشيرازي ، محمد: سبل النهوض بالمجتمع الإسلامي ص 20

[233]- الشورى في الإسلام ص 28، عام 1988م

[234]- الشيرازي ، محمد: سقوط بعد سقوط ص 13-18 و : الاجتماع ص 21ج2

[235]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص 58-60 ج2

الأمر كـذلك فيما إذا كـان هنـاك أكثرية نسـبية كما في (سـبيل المؤمنين) إذا كانوا ذهبوا إلى شيء".[236] وقـال:" ان المحكم في الشورى هو اتباع أكثرية الآراء". [237]

وقام بتحليل جذور الاستبداد في العـالم الإسـلامي ، فعـزى المشكلة إلى الـرحم الـتي تولد الحـاكم المسـتبد وهي الأمـة.[238] وانتقد بشـدة الانقلابـات العسـكرية ، الـتي قـال إنها تحـدث في العالم الإسلامي والبلاد المتخلفة ، بسبب وجود التخلف في جميع أبعـاد الحيـاة ، إضـافة إلى وقـوع تلك البلاد تحت نـير الاسـتعمار المباشر أو غـير المباشر ، في غيـاب الـوعي الجمـاهيري أو رشد الأمـة.[239] وإن مشـكلة الاسـتبداد والحكومـات العسـكرية سـوف تبقى في العالم الثالث إلى ان يحصل الوعي لشعوب هذا العـالم ويكون الحكم مرتكزا على الانتخابات الحرة. [240]

ومن هنا أخذ الشيرازي يطالب بتوعية الأمة حول الشورى ، ويـــــدعو إلى العمل بها في كل مرافق الحيـــــاة وجوانبها .[241] ويشـترط في كل قضـية خاصة أو عامة اجتماعية أو سياسـية أو اقتصـــادية أن يتم حلها على قاعـــدة الشـــورى ، وإلا فانه خلاف صريح للقرآن والسنة والعقـل.[242] ويقـول:" إن كل من يصل إلى الحكم بلا استفتاء حر من الشـعب، وبلا شـورى منهم ولا انتخـاب فهو باطل وليس من الإســـلام في شـــيء".[243] ويعتـــبر الحكم الاستبدادي مخالفا بصراحة للقرآن الكريم والسنة والعقل.[244]

التعددية الحزبية

تبعا لتطور نظرة الشيرازي إلى الديموقراطية الغربية وتحولها من النظـرة السـلبية المطلقة في بداية السـتينات إلى النظـرة الإيجابية فيما بعـــد، فقد تغـــيرت نظرته تجـــاه إحـــدى لـــوازم الديموقراطية وهي التنظيمـــات الحزبية ، فـــآمن بأهميتها أولا ، وطـالب بتعـددها ثانيـا، باعتبارها الضـمانة العملية للحفـاظ على

236- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص 55
237- الشيرازي ، محمد: سبل النهوض بالمجتمع الإسلامي ص 20
238- الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص 29
239- الشيرازي ، محمد: الاجتماع ص55 ج1
240- الشـيرازي ، محمـد: إلى الحـوزات العلمية ص 74، عـام 1387 مع ملحق: كلمات حول نهضة المسلمين
241- الشيرازي ، محمد: سبل النهوض ص22
242- الشيرازي ، محمد: تنظيم الحوزة ص12
243- الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص 39، عام 1990
244- الشيرازي ، محمد: تنظيم الحوزة ص12

الديموقراطية والحيلولة دون الاستبداد .[245] وقال:"إن الأحزاب السياسية أصبحت في المجتمعات الغربية من مستلزمات الديموقراطية ".[246] وإنها ضرورية لتثبيت النظام البرلماني وإشراك الأمة في الحياة السياسية .[247]

وبناء على موقفه هذا أفتى الشيرازي في : (المسائل المتجددة) بحرية الأحزاب ، بصورة عامة. وأجاز قيام أحزاب وطنية ، إذا لم تكن تخالف الإسلام ، بل أوجب ذلك في بعض الأحيان.[248] واستثنى من الجواز الأحزاب الإلحادية والمضادة للدين والمرتبطة بالاستعمار.[249]

ورفض الشيرازي نظرية الحزب الواحد "لأنه خلاف الحرية المقررة في الشريعة" وطالب بتعدد الأحزاب.[250] وقال: "إن الدولة التي تحكمها أحزاب متعددة تتناوب على السلطة في انتخابات حرة تكون أقوى وأسلم واصلح للامة من الدولة التي يحكمها حزب واحد أو فرد واحد أو تيار واحد، فالواجب .. تحقيق التعددية السياسية في الدولة".[251] وقال "يحرم استئثار الحزب الواحد بالحكم حيث انه يوجب الديكتاتورية المحرمة في الإسلام ، لأن الإسلام دين بني على الشورى وحرية الآراء". "ولأن الحزب الواحد استبداد لا يجوز شرعا ، حتى إذا كان سببا لسيطرة فقيه عادل، لأنه إضاعة لحق سائر المسلمين ".[252]

وتعزيزا للديموقراطية أكد الشيرازي على ضرورة ممارسة الشورى داخل الحركات والأحزاب الإسلامية ، وأن تنتخب قيادتها بأكثرية الآراء .[253] ونبه إلى خطر تحول الحركات الإسلامية إلى حركات ديكتاتورية إذا لم تقم على الشورى ، ومساهمتها بتكريس الاستبداد في البلاد .[254]

---

[245]- الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص 35

[246]- المصدر، ص 45

[247]- المصدر، ص70-73

[248]- الشيرازي ، محمد: مسألة 75 المسائل المتجددة. وإذا قام الإسلام في العراق ص 75

[249]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص 124-125 ج2 و ص183 ج2

[250]- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص23

[251]- الشيرازي ، محمد: إلى وكلائنا في البلاد ص92

[252]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص 117 و121ج2

[253]- الشيرازي ، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص 106-112 و السبيل إلى إنهاض المسلمين ص69

[254]- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص210 و222-224

وإذا كانت الديموقراطية تحمل خطر انحراف الأمة عن الدين أو انتخاب أحـزاب أو أشـخاص لا يلـتزمون بالشـريعة الإسـلامية ، فـان الشـيرازي يـدعو إلى تقييد الديموقراطية بالمرجعية الدينية أو (ولاية الفقيـه) ، حـتى يكـون المرجع (الفقيـه) هو المشـرف الأعلى والمقوّم لانحراف الدولة.[255]

مشروع دستور إسلامي

ومع انفتــاح الشــيرازي على الديموقراطية قــام في نهاية الســتينات بكتابة مشـروع دسـتور إسـلامي، يقـوم على الشـورى والانتخابـــــــــــات والديموقراطية ، ويرتكز على نظرية (ولاية الفقيه).[256]

وقد جـاء فيه (المـادة 2 من الفصل الأول) : إن الله سـبحانه هو واضع قــانون الإســلام وليس للبشر حق وضع أي قــانون ، على خلاف قانون الله إطلاقا . وإن مصدر التشـريع (حسب المـادة 3) هو القرآن والسنة ، و إجماع الفقهاء ، والعقل.

وإن الحاكم في الدولة الإسلامية هو المجتهد الجامع للشرائط أو شــورى الفقهــاء بشــرط رضا النــاس (المــادة 8 من الفصل الثاني) .

وجــاء في الفصل الســادس (مــادة 28) - إن البرلمــان في الإسلام ليس لتقنين القوانين ، وإنما لأجل تطبيق الإســلام وإدارة البلاد. وإن تكــوين الأحــزاب جــائز أو واجب ، إذا تــوقفت إعــادة الإسلام عليها، بشرط إجازة الفقيه العادل (المادة 29).[257]

---

[255] - الشــــيرازي ، محمــــد: السياسة ص 62ج2 وص 117 و121 ج2 و الصــياغة الجديــدة ص 710 و انظر أيضــا: الشــيرازي ، محمــد: الحرية الإسلامية ص 25-28

[256] - كما جاء في كتاب (هكذا حكم الإسلام) الموقع بتـاريخ 17 ربيع الثـاني 1389 المصادف 1969 و قد أجرى الشيرازي تعديلا على النص الذي كتبه في الســتينات ، بعد انتصــار الثــورة في إيــران ، ونشر النص الأول ســنة 1400/1980 كملحق لكتـاب (إلى حكومة ألف مليـون مسـلم) ثم حـذف بعض الأمور وأضاف بعضا إلى الطبعة المستقلة للكتاب، فلاحظ

[257] - الشيرازي ، محمـد: هكـذا حكم الإسـلام – الطبعة المسـتقلة ، والطبعة الملحقة بكتـاب إلى حكومة ألف مليـون مسـلم. ومع ان الشـيرازي وضع ذلك " الدستور" في نهاية الستينات ، وطبعه أكثر من أربع مـرات ، إلا انه عاد فتراجع عن فكرة الدستور سنة 1400 هـ للأسباب السابقة الـتي كـان قد احتج بها من قبل وهي : عــدم وجــود الدســتور في التجــارب التاريخية الإسلامية القديمة ابتداء من حكومة رسول الله (ص) وانتهاء بــآخر حكومة إســلامية قبل قــرن ، ولأن القــانون الأساسي للدولة الإســلامية : الكتــاب والســنة والإجمــاع والعقــل. وذلك في بيــان له عن العــراق بتــاريخ 20-5-

ومع حدوث ذلك التحول لدى السيد محمد الشيرازي باتجاه الديموقراطية والشورى والدستور، قام بتصحيح نظرته إلى (الحركة الدستورية – المشروطة) التي قادها المرجع الديني الشيخ محمد كاظم الآخوند الخراساني ، في بداية القرن العشرين ، والتي هاجمها الشيرازي سابقا ، واعتبرها من فعل الاستعمار وسخر من وجود المجتهدين في مجلس الشورى ، حيث عاد فاتخذ منها موقفا إيجابيا.[258] ودافع عن زعيم الحركة الدستورية الشيخ الآخوند الخراساني .[259]

ط - شورى الفقهاء

هناك نقطة جوهرية في فكر الشيرازي السياسي وهي (المرجعية الدينية) كما فتح عينيه عليها، باعتبارها الصيغة القيادية الشرعية الوحيدة التي تشكل امتدادا لنظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت، وتنوب عن الإمام الثاني عشر الغائب (المهدي المنتظر) . ورغم أن المرجعية تطورت عبر الزمن واتخذت أشكالا وأبعادا عدة إلا إنه وجد في الصيغة التي قامت في ظل سيادة المدرسة الأصولية منذ منتصف القرن الثامن عشر (الثالث عشر الهجري) صيغة مثالية ثابتة ، وقد عبر عنها في أكثر من مكان ، ثم أضاف إليها فكرة الشورى وطورها إلى (شورى الفقهاء).وتذبذب في تفاصيلها الجزئية.

وقد ظل يلتزم في كل الأحوال بنظرية : (النيابة العامة) ونظرية نصب الفقهاء من قبل الإمام المهدي ، فهو يقول بصراحة:"إن الفقهاء العدول هم ولاة من قبل الوالي المنصوب من الله سبحانه بالنص ، فان الرسول والأئمة هم منصَّبون من

1400

258- الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص21

259- الشيرازي ، محمد: السياسة ص 101ج2 و إلى حكومة ألف مليون مسلم ص 11 و الشيرازي ، محمد: تحويل المعنويات الإسلامية ص59، سنة 1403

قبل الله سبحانه وتعالى بالنص ، والفقهاء العدول الجامعون للشرائط هم منصَّبون من قبلهم بالعموم".[260] "وحيث قدر الله تعالى للإمام المهدي الغيبة الكبرى أصدر (ع) توقيعا ينص فيه على ان قيادة الأمة بيد الفقهاء المراجع ، ودلل على أنهم هم وحدهم الحجة من قبله على الناس وهو حجة الله عليهم".[261]

ويتفق الشيرازي في هذا الرأي تماما مع الإمام الخميني والشيخ أحمد النراقي، وان كان يختلف معهما حول حدود الولاية.[262]

ومع إيمان الشيرازي بنظرية (النيابة العامة) والنصب من قبل الإمام المهدي ، إلا إنه بدأ يميل إلى الشورى أيضا ، ويحاول ان يعطي المرجعية الدينية صفة الاستشارية والانتخاب ويبعدها عن الاستبداد والديكتاتورية.[263] وخلافا للإمام الخميني الذي اعتبر (ولاية الفقيه) شعبة من ولاية الله ورسوله ، فان الشيرازي اشترط ان يستمد الحاكم شرعيته وقدرته من الله والأمة ، وذلك بأن يكون فقيها عادلا ومختارا من قبل أكثرية الأمة.[264]

وقد أكد على ضرورة الانتخابات الحرة و تحقيق الشورى والاستشارة في جميع المجالات.[265] واعتبر التزام الحكم بالشورى شرطا لاتصافه بالإسلام.[266]

استند الشيرازي في الارتكاز على نظرية الشورى ، إلى حديث يرويه سليم بن قيس الهلالي عن الإمام علي بن أبي طالب (ع) يوجب على المسلمين عندما يموت إمامهم ان يختاروا لأنفسهم إماما.[267] وبناء على ضرورة انتخاب الأمة للمرجع ومدخلية الاختيار في رئاسته ، حسب عقيدة الشيرازي ،

260- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص 24 و34 ج101

261- الشيرازي ، محمد: حياتنا قبل نصف قرن ص 138 و نحو يقظة إسلامية ص 89 و السبيل إلى إنهاض المسلمين ص 292

262- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص 62 ج 101

طرح الإمام الخميني نظرية الولاية المطلقة للفقهاء عام 1988 في رسالة إلى السيد علي الخامنئي رئيس الجمهورية يوم ذاك ، وقال فيها : ان الحاكم يستطيع ان يلغي أية اتفاقية شرعية مع الأمة من طرف واحد إذا رأى بعد ذلك أنها مخالفة للإسلام أو لمصلحة البلاد.

263- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص292

264- الشيرازي ، محمد: السياسة ص181

265- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص 16و17

266- الشيرازي ، محمد: الاجتماع ص 57 ج1

267- المصدر

فان ثمة إمكانية لتحديد الأمة لفترة الرئاسة بسنوات محدودة.[268]

وهكذا يتأرجح جانب الشورى لدى السيد الشيرازي على جانب النص والتعيين في (المرجعية) برئاسته حتى يكاد يعيد صياغة (المرجعية) بشكل جديد .[269]

ويبتعد جدا عن نظرية النص والتعيين للفقهاء ، حتى يكاد يرفضها بالمرة ، فيقول بعد بضعة أعوام من تجربة حكم الفقهاء في إيران:" الاستبداد بالحكم محرم حراما بحجم الأمة ..ولا يصح التسلط على الناس إلا برضاهم". [270]

إلزامية الشورى

وإضافة إلى ذلك يجعل الشيرازي الشورى ملزمة للحاكم (الفقيه) بعد انتخابه في كل قضية.[271] إذ " لا يكفي للحاكم الإسلامي ان يطبق مبادئ الإسلام وقوانينه دون قانون الشورى ".[272] ويعتبر حدود سلطة الفقيه الحاكم مقيدة ضمن إطار الصلاحيات التي يمنحها له الناس حسب الدستور. وأن لا حق له لتنفيذ رأيه ضد إرادة "المقلدين" حتى إذا كان منتخبا منهم ، وذلك " لأن انتخاب المقلدين له ليس معناه تخويلهم له الصلاحية المطلقة لتصرفه في أموالهم ودمائهم وأنفسهم ، بل بقدر ما يرى المقلدون ، لأن دليل الشورى حاكم على دليل التقليد". [273]

استند الشيرازي في ميله إلى جانب الشورى ، إلى أن الحكم نوع تصرف في حقوق الناس وعدم جواز تصرف أي أحد في حقوق الناس إلا بإذنهم ، وأن رضا الأمة وإجازتها للحاكم تأتي بعد رضا الله وإجازته ، وأن الفقهاء وكلاء الأمة وخلفاء الرسول

268- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص 65 ج101

269- يقول:" الشورى أساس العلاقة بين الحاكم والأمة ، فإذا لم يكن النبي موجودا ولا الإمام المنصوب من قبله حاضرا ، فمن حق الأمة ان تختار حكامها بإرادتها الحرة المطلقة ، كما ان للأمة الحق في محاسبتهم وفي عزلهم إذا حادوا عن الشريعة". الدولة الإسلامية ص282 و الشورى في الإسلام ص 16

270- الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص 20-21

271- الشيرازي ، محمد: الصياغة الجديدة ص136 و الشورى في الإسلام ص 21

272- الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص25

273- المصدر، ص22

(ص).[274] وقد حاول الشيرازي من خلال التركيز على الشورى أو القول إن مراجع التقليد هم وكلاء الأمة ، أن يتحلل من نظرية (النيابة العامة) ويفرغ محتوى خلافة الفقهاء للرسول والأئمة ، ولكنه لم يقم بالتشكيك في أصل النيابة.[275]

شورى الفقهاء

وفي محاولة من الشيرازي لمنع قيام ديكتاتورية الفقيه المطلقة ، دعا منذ قدومه إلى إيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية ، إلى (شورى الفقهاء) واعتبر ذلك أقرب إلى الشورى والى روح الإسلام.[276] وقال:" إن للأمة ان تختار جماعة من الفقهاء لإدارة الحكم كعشرة من الفقهاء يكون بينهم الشورى ويؤخذ بأغلبية آرائهم في الإدارة ".[277]

وقد اعتمد الشيرازي في قوله هذا على نظرية (النيابة العامة من الإمام المهدي لجميع الفقهاء) ولذلك لم يعترف ، رغم قيام الجمهورية الإسلامية ، بسلطة أي فقيه على فقيه آخر ولا على مقلدي الفقهاء الآخرين ، وتمسك بشرعية الصيغة القديمة للمرجعية وشرعية المراجع في أنفسهم ، خلافا للشهيد السيد محمد باقر الصدر وفقهاء آخرين مالوا إلى ضرورة البيعة والاندماج والتبعية للفقيه الحاكم من قبل سائر الفقهاء في جميع أنحاء العالم ، وقد نفى الشيرازي ولاية فقيه على آخر حتى في البلد الواحد ، وقال:"الفقيه حجة على مقلديه لا على فقيه آخر أو مقلديه ، ولا فرق بين الفتوى والحكم" [278] وقال:" إذا كان الفقيه حاكما على المسلمين وبيده زمام السلطة ، لا يجب على غيره من الفقهاء أن يطيعوا حكمه ،وإنما اللازم شورى الفقهاء المراجع". [279] وقال أيضا:" لا يحق لبعض المراجع الذين هم خلفاء رسول الله ووكلاء الإمام (ع) أن يستبد بالأمر، ولنفرض ان الرسول (ص) أرسل أربعة وكلاء إلى بلد ليكونوا حكاما فهل يحق لأحدهم أو لأثنين منهم أو حتى لثلاثة منهم أن يدفعوا الآخرين أو الآخر عن حقه ويستبدوا بالأمر؟ وهكذا في زمان غيبة الإمام (ع)

---

[274]- المصدر، ص11و12

[275]- الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص 18

[276]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص 270 ج 2

[277]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص 128ج2و الصياغة الجديدة ص 326 والدولة الإسلامية ص 65

[278]- الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية ص 28

[279]- الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية ص 29

حيث يقول: (جعلته عليكم حاكما) فالفقيه حاكم من قبل الإمام (ع) فإذا اختارهم الناس كان الواجب أن تكون بينهم شورى لإدارة الحكومة".[280] " ولو استبد أحدهم بالأمر خرج عن العدالة لأنه خلاف شرط الإسلام ".[281] "إن الحكومة الإسلامية قوامها: شورى المراجع ... لأنهم نواب الأئمة الذين نصبوهم حكاما وخلفاء.. ولا وجه لأن يكون بعض المراجع في الحكم دون بعض ، لأنه عزل لخليفة الرسول. وما دام جملة من الأمة قد قبلت مرجعا بملأ إرادتها فاللازم ان يكون (ذلك المرجع) شريكا في الحكم ...وحيث ان الأمة تختار المجتهدين فاللازم أن يكون الكل في مسرح السياسة والحكم بأكثرية الآراء، ولا ديكتاتورية في الإسلام من حيث المرجعية".[282] ويضيف:"إن الفقهاء بمجموعهم نواب الإمام (ع) وإن جميعهم نائبٌ نائبٌ ، فكل من اختارته الأمة مرجعا للتقليد كان في ضمن الشورى".[283] "و لا يحق لأحد مهما كان قدره ان يستبد بالسلطة السياسية، بأي اسم كان ، بل اللازم وجود شورى المراجع للامة الذين اعترفت الأمة بهم وقلدتهم".[284]

ويلاحظ هنا بوضوح أن الشيرازي يتمسك بنظرية (النيابة العامة) التي تعطي الشرعية لجميع الفقهاء وتعتبرهم نوابا عامين منصوبين ومجعولين ومعينين من قبل الإمام المهدي ، كما يعترف الإمام الخميني نفسه[285]، لكي يحدد سلطة الولي الفقيه المطلقة ويشرك بقية الفقهاء (المراجع) فيها. ولم يعترف الشيرازي بصيغة الدولة الحديثة حتى بعد قيام (الجمهورية الإسلامية) في إيران تحت قيادة (ولاية الفقيه) والتي تقتضي التسليم لإمام واحد ، وإنما أصر على ضرورة حفظ مقام (المراجع) الآخرين ، وإعطائهم دورهم في قيادة الدولة ، وذلك من خلال (شورى الفقهاء).

لقد ولدت الصيغة القديمة التقليدية للمرجعية في ظل نظرية (التقية والانتظار) التي كانت تحرم قيام الدولة في (عصر غيبة الإمام المهدي) وتشترط ظهور الإمام المعصوم المعين من قبل الله لإقامة الدولة الإسلامية ، وبرزت المرجعية الدينية لتهتم

---

[280]- الشيرازي ، محمد: الصياغة الجديدة ص 507
[281]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص 85 ج101
[282]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص 76 وممارسة التغيير ص296
[283]- الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص13
[284]- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص319
[285]- الخميني: كتاب البيع ص 483-488

بأمور الفتوى والإرشاد ، وتطورت إلى مستوى (ولاية الفقيه) وأضفى بعض الفقهاء عليها صفة (النيابة العامة) عن الإمام المهدي ليبرر تدخل المرجعية في الشؤون السياسية ، وقام بعض الفقهاء (كالشيخ علي عبد العالي الكركي) بمنح بعض الملوك الصفويين والقاجاريين ، الشرعية الدستورية للحكم بالوكالة عنه ، باعتباره (نائبا عاما عن الإمام المهدي). كما قام بعضهم بعقد مجالس شورى من عدد من الفقهاء لإدارة شئون بعض البلاد الشيعية (كتجربة بحر العلوم وكاشف الغطاء في النجف في نهاية القرن الثامن عشر) .ولكن الفقهاء الشيعة لم يواجهوا من قبل تجربة الحكم بصورة مباشرة ، وكان عليهم بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن يذعنوا لقيادة واحد منهم ، ويقبلوا بالصيغة الدستورية الحديثة التي أقرها الشعب الإيراني ، ولكن السيد محمد الشيرازي رفض التسليم بولاية الإمام الخميني أو الانضواء تحت شرعيته ، انطلاقا من إيمانه بامتلاكه للشرعية الدستورية باعتباره فقيها و (نائبا عاما عن الإمام المهدي) تماما كما هو الإمام الخميني. ولم يرَ في كون الأخير حاكما أو منتخبا من الأمة مبررا كافيا للتخلي عن "شرعيته" و"حقه الدستوري" في مشاركته الحكم ضمن (شورى الفقهاء).[286]

ومن جهة أخرى حاول الشيرازي أن يؤصل لنظرية (شورى الفقهاء) من خلال الدعوة إلى توزيع القدرة بين مختلف الفئات والمنظمات والأحزاب ، لأن من طبيعة القدرة الطغيان ، وأن الحكم الديني المنحرف أبشع من الحكم المدني وحتى لا يبقى مجال للديكتاتورية و لا تتمكن جماعة من استغلال الحكم وضرب الآخرين . [287]

الفصل الثالث:

---

[286] - راجع: الشيرازي ، محمد: الصياغة الجديدة ص508 والاقتصاد بين المشاكل والحلول ص135،عام 1403 و الحرية الإسلامية ص 14-16 و السبيل إلى إنهاض المسلمين319 و الدولة الإسلامية ، الفقه ص 65 ج 101 و حياتنا قبل نصف قرن ص 138-140 ، طبع سنة 1995

[287] - الشيرازي ، محمد: الاجتماع 133-134 ج2 و348 ج1

الفكر الاقتصادي عند الشيرازي

يستلهم السيد محمد الشيرازي نظرياته الاقتصادية من الفقه الإسلامي الشيعي ويبنيها على أساس نظريته السياسية التي تقوم على شرعية دولة الإمام المعصوم وعدم شرعية كل دولة ما عداها ، إلا دولة (الفقيه العادل) النائب العام عن الإمام المهدي الغائب : (محمد بن الحسن العسكري) الإمام الثاني عشر من سلسلة الأئمة المعصومين عند الشيعة الامامية الاثني عشرية.

أ- قانون الملكية الخاصة والعامة

وحسب هذا الفقه فان الأرض وما فيها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:
1 – ملك خاص ، للناس
2 – ملك لكل المسلمين ، وهي الأرض المفتوحة عنوة .
3 – ملك للإمام ، وهي الأنفال ، أي كل ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، كالجبال والأنهار والغابات في أراضى الكفار ، وكل أرض خربة ، فهي لرسول الله وللإمام يضعها حيث يشاء ، ويدخل فيها الأراضي الموات التي لا ينتفع بها ، كسيف البحار ورؤوس الجبال وما بها من معادن وأشجار ومراع.[288] ولذلك يرى الشيرازي :أن منابع الثروة العامة الطبيعية وغير الطبيعية يمكن أن تكون بيد الفرد أو المجتمع [289] وأن الملك إذا كان للإمام (أو نائبه) كان له ان يتصرف فيه كيف يشاء ، ولا مجال لاعتراض أحد.[290] وهو يربط بين الملكية العامة وملكية الإمام ، ولا يعني بالملكية العامة ملكية الدولة الحديثة ، حيث يرفض بصراحة أي تدخل من طرفها للسيطرة على المنابع الطبيعية، لأنه لا يعترف بشرعية الدولة في (عصر الغيبة).[291] لذا يبيح لكل إنسان حيازة الثروات الطبيعية والمعدنية[292] ويرفض تدخل الدولة أو فرضها لضرائب أو رسوم على عملية الحيازة أو إخراج

---

[288]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 335 و 343 ج1
[289]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد للجميع ص5 و الاقتصاد ص 284 ج1
[290]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 335 ج1
[291]- المصدر، ص 244 ج1
[292]- الشيرازي ، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص91

المعادن، إلا في صورة الاضطرار وهدر الحقوق. ويعتبر كل من يمنع من ذلك آثما والقانون المقيد باطلا.[293]
و يفتي ،كسائر الفقهاء الشيعة ، بحرية استغلال الأرض واستخراج المعادن والثروات الطبيعية والاستفادة من الغابات وما شابه بعيدا عن إذن الدولة.[294] لذلك فهو يعتبر سيطرة الدولة على الأرض أو تأميم المنابع الطبيعية والغابات ونحوهما.. تفويتا للفرصة وهدرا للطاقات.[295]
ولما كان الشيرازي لا يعترف بأساس الدولة خارج إطار (الإمام المعصوم أو نائبه: الفقيه) فقد كان يكتفي باشتراط إخراج الخمس (20% من الأرباح) وتسليمه إلى المرجع الديني.[296]

وفي هذا السياق جاء رفض الشيرازي لتدخل الدولة في الشئون الاقتصادية ، حيث طالب بإدارة الشعب للعملية الاقتصادية تحت إشراف الدولة.[297] وانتقد تضخم النظام الإداري وجهاز الدولة واعتبره مظهرا من مظاهر الحداثة الغربية ، المنافية للإسلام.[298] وأكد أن الروتين وليد الغرب ، والولاية الإسلامية تقوم على الأمانة والإيمان والبساطة والثقة .[299]

ب - الضرائب والمكوس

في إطار مفهوم الشيرازي عن دور الدولة الإشرافي ورفضه للتضخم الإداري (الذي قد يعني به مجرد الإدارة العادية) وما يستتبعه من فرض ضرائب ترهق المواطنين ، وربما أيضا في إطار الصراع المحتدم بين المرجعية الدينية والدولة العراقية الحديثة ، يرفض السيد محمد الشيرازي الضرائب المختلفة التي

---

[293]- المصدر، ص92
[294]- الشيرازي ، محمد: القانون الإسلامي في المال والعمل ص92، عام 1969 والحكم في الإسلام، ص 152-153 وراجع أيضا: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص 130 ، عام 1403 وما هو الإسلام ص 74 من هكذا الإسلام
[295]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 168 ج1 و إلى حكم الإسلام ص 217
[296]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 144 ج1
[297]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص 140 و الصياغة الجديدة ص477
[298]- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص 73 و ص 107
[299]- المصدر، ص 112-116 و إذا قام الإسلام في العراق ص 98

تأخــذها الحكومــات من المواطــنين ، ويــدعو إلى حصر المــوارد المالية بتلك الضــرائب الشــرعية الــتي تجبيها المرجعية الدينية كالخمس والزكاة . ويتماهى في ذلك مع رفض العراقيين القــديم والحديث للضرائب المختلفة التي كـان العثمـانيون يضـعونها على أراضيهم ومحاصيلهم وأنعامهم ، والضرائب المشابهة الـتي كـانت الدولة الحديثة تضعها عليهم .

يركز الشيرازي كثيرا وفي عدد كبير من كتبه على موضوع الضرائب ويعتبر جعل الضرائب الخارجة عن الخمس والزكاة والخراج والجزية ، وأخذ المكوس والأعشار ، حراما في حرام .[300] بل من أشد المحرمات التي يحاسب الله الحكام عليها في الآخرة حسابا شديدا .[301] ويتساءل باستغراب : "هل من الإنسانية جعل الضرائب المرهقة على الإقامة والجنسية والهوية والشجر والحجر والماء والهواء والحيوان والنبات والتراب والمعدن ؟ وحتى على الأموات الذين يجب أن يدفع ذووهم مالا إلى السلطة حتى تأذن لهم بتجهيزهم؟ ".[302]

ويستند الشيرازي في حصر الضرائب بتلك الأمور (الخمس والزكاة والخراج والجزية) على مجموعة أحاديث مروية عن الإمام الصادق (ع) بعدة طرق يقول فيها: (ان الله عز وجل فرض للفقراء في أموال الأغنياء ما يكتفون به ، ولو علم أن الذي وضعه لا يكفيهم لزادهم ، وإنما يؤتى الفقراء في ما أتوا من منع من منعهم حقوقهم لا من الفريضة) (ولو أن الناس أدوا زكاة أموالهم ما بقي مسلم فقيرا محتاجا) ويرفض الشيرازي بناء على ذلك توسيع دائرة الزكاة من الغلاة الأربع: (الحنطة والشعير والتمر والزبيب) لتشمل الرز والذرة ، مثلا ، لأن الرواية تقول:" ان رسول الله (ص) عفا عما سوى ذلك".[303] وفي هذا السياق يرفض الشيرازي ضريبة الإرث الحديثة التي وضعها بعض الحكام، بناء على حديث نبوي يقول: (من ترك مالا فلورثته، ومن ترك ضياعا فعَليّ وإليّ)".[304]

إن الشيرازي يعتبر سن الضرائب الجديدة عادة غربية مستوردة ومرتبطة بتضخم الجهاز الإداري ، ولا منجى منها إلا بالعودة إلى الإسلام.[305] وذلك لأن " الضريبة في الإسلام بسيطة

300- الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص 20
301- الشيرازي ، محمد: القانون ص 90
302- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص 37
303- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص 38 ج102
304- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص 410
305- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص37

جدا ، موردا ومصدرا وجمعا وتوزيعا ، فهي الزكاة والخمس والخراج والمقاسمة والجزية، وتجمع وتوزع في يسر وسهولة ، فلا حاجة إلى جهاز خاص ، وإنما الوالي هو المشرف على الجمع والتوزيع .[306] على العكس من النظام الغربي الذي يفرض ضريبة على كل شيء .[307]

ويعتقد الشيرازي أن الضرائب الإسلامية القديمة وبالنسب التقليدية كافية لإدارة الدولة الإسلامية في الحالات الطبيعية .[308] أما في الحالات الاستثنائية فيجوز لإمام المسلمين أخذ ضرائب جديدة ، تقوم على أساس نسبة الملكية للمواطنين ، وذلك بناء على قاعدة الاضطرار ، وليس على القاعدة الأولية التي تحصر الضرائب في الأخماس والزكوات وما شابه.[309]

إضافة إلى ذلك ، وانطلاقا من إيمانه بوحدة الدولة الإسلامية وعدم اعترافه بالحدود الدولية والإقليمية ، واستنادا إلى أحاديث خاصة ، يرفض الشيرازي الجمارك والمكوس ويعتبرها محرمة في الشريعة الإسلامية نصا وروحا [310] ويقول :إن المسلمين كلهم أمة واحدة ولهم حرية التجارة والكسب ، ولا يحق لأحد تغيير القانون السماوي الذي يقرر وحدة المسلمين ويعطيهم الحرية في التجارة والحركة.[311]

وفي وقت لاحق قال الشيرازي ان المكس قد يصبح مباحا بالعنوان الثانوي ، إذا أضرت التجارة الحرة بالاقتصاد الوطني لبلد ، بناء على قاعدة (الأهم والمهم) أو (لا ضرر ولا ضرار).[312]

وفي تطور آخر سيطالب الشيرازي الدولة بحماية الاقتصاد الوطني ، إذا تعرض لخطر التنافس الأجنبي وأدى ذلك إلى بطالة أهل البلاد وتضررهم .[313]

وفي كل الأحوال يرفض الشيرازي إعطاء مسألة الحماية الجمركية صفة القانون الدائم ، ويصر على وصفها بالحكم

306- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص123

307- المصدر، ص 206

308- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص 35 ج102

309- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 43ج2و ص292 الاقتصاد ج1 و الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص128 1403 قم والسبيل إلى إنهاض المسلمين ص 337-338

310- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص28 ج102

311- الشيرازي ، محمد: القانون ص 285-286

312- الشيرازي ، محمد: حول القرآن الحكيم ص 35 و الاقتصاد ص 45 ج2 و الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص 138

313- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 253 ج2 و الدولة الإسلامية ، الفقه ص 29 ج 102/

الثانوي الذي يقدر بقدره ، والذي يرتفع بارتفاع الحالة الثانوية الاستثنائية.[314] وفي الوقت الذي يسلم بحق الدولة في الإشراف على التجارة الخارجية حفاظا على الاقتصاد الوطني، يشترط الشيرازي ان تكون العملية تحت إشراف الفقهاء . [315]

ج - الإصلاح الزراعي

بنـاء على رؤية الشـيرازي عن الدولة الإسـلامية وعـدم الاعـتراف بالدولة الحديثة ، واعتمـادا على نظريته في حرية الملكية الخاصة بلا حدود، ووفقا لرؤيته عن الأرض في الإسـلام في إطار (الأنفال) وحسب قـانون (إحيـاء الأرض) اتخذ السـيد محمد الشيرازي موقفا سلبيا من قانون الإصلاح الزراعي (رقم 30 لعام 1958) الذي أقرته حكومة قاسم في العراق ، واعتبر الشـيرازي توزيع الأرض من قبل الحكومة على الفلاحين نوعا من الغصب الذي حرمه الإسلام.[316]

ورأى في ذلك القانون الذي يستوجب توزيع الأرض بين المالك والفلاح ، أو إرغـام المالك على التنـازل عن أرضه ، مخالفة مع قـانون : (الأرض لله ولمن عمَّرها) المعتمد على حـديث نبـوي بهـذا الشـأن. [317] وقـام السـيد محمد ، بـدعم من والـده المـيرزا مهدي الشيرازي ، بزيارة عبد الكريم قاسم والاحتجاج لديه على قانون الإصلاح الزراعي. ووصفه بالشيوعية. [318]

وقال لعبد المجيد كمونة عضو مجلس السيادة : إن الأراضي للملاكين ولا يحق لكم تقسيمها على الفلاحين، وإن باسـتطاعتكم

314- الشيرازي ، محمد: القانون ص287 و السياسة ص172

315- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص 138

316- الشـيرازي ، محمـد: القـانون ص 125 وكـان عبد الكـريم قاسم قد أصـدر قـانون الإصـلاح الـزراعي الـذي وضع حـدا للملكية الفردية ، وقـام بمصـادرة الأراضي الإقطاعية وإعـادة توزيعها على الفلاحين المعـدمين بمعـدل 20 و40 فـدانا لكل فلاح، ونظم العقـود الزراعية بين الفلاحين والملاك بحيث تكون أكثر فائدة للفلاحين . سلوجلت : العراق الحـديث من الثورة إلى الديكتاتورية ص 125

317- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص193

318- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص166-167 ج1

توزيع الأراضي الموات والبائرة، وهي كثيرة ، عليهم، وإن قانون الإصلاح الزراعي قانون باطل وكل العلماء السنة والشيعة أفتوا ببطلانه.[319]

وبالرغم من قيام الحكومة العراقية بتعديل قانون الإصلاح الزراعي عام 1964 وتعويض الملاكين، وبقاء 30% من مجموع الأراضي الزراعية بيد 3% من الملاكين حتى عام 1972[320] إلا إن ذلك القانون لم ينل رضا الشيرازي الذي ظل ينظر إليه ، حتى وقت متأخر ، كقانون مخالف للإسلام من عدة نواح .[321]

ورفض الشيرازي أن تقوم الدولة الحديثة بتنظيم الزراعة ومنح الفلاحين الإجازة للزراعة ، أو تنظيم السقي وتغريم وحبس من يأخذ الماء بدون إجازة. وقال :إن الزراعة حرة في الإسلام.[322]

وهو لم يرفض ، فقط ، الإصلاح الزراعي الشيوعي القائم على ملكية الدولة للأرض وعمل الفلاحين تحت إشراف الدولة وحصولهم على الناتج حسب حاجاتهم ، ولا نظام المزارع الجماعية، وإنما رفض أيضا الإصلاح الزراعي الذي يقوم على تقسيم الأرض بين الفلاحين وإعطاء كل واحد منهم قطعة من الأرض ، وذلك " لأنه خلاف العدل حيث لا يتساوى الفلاحون في كفاءاتهم فكيف يعطون بالتساوي من الأرض؟ ولأنه يحتوي على مشكلة عدم قدرة الفلاحين على الإدارة".[323] أو بقاء بعض الأراضي خرابا بيد من لا كفاءة له في تعمير القدر المقرر له.[324] كما رفض التحديدات التي وردت في قانون الإصلاح الزراعي حول هوية المستفيد والمستأجر ومكان أقامته .

ومع أن الشيرازي أدان الإقطاع الذي يعني الاستيلاء على الأراضي بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة والاستهتار بدماء الفلاحين وأموالهم وأعراضهم [325] ، إلا انه رفض الإصلاح الزراعي، واعتبر ذلك " أسوء حسب التجربة التي فشلت في كل مكان، ولأن الملاكين أعرف بإدارة الأرض من الفلاح ومن الدولة مما يوجب استثمار الأرض بطريقة أفضل".

[319]- الشيرازي ، محمد: تلك الأيام ص 186- 199

[320]- سلوجلت: العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية ص 201 و 332

[321]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص 270ج 101

[322]- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص191

[323]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص323 ج2

[324]- المصدر، ص166-167 ج1 و ص 147-148 ج1

[325]- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 144

واقـــترح بـــدلا من ذلك أن تقـــوم الدولة بتهيئة الأراضي البـــائرة للفلاحين وتقسيمها بينهم.[326]

و بعد أن انتقد السيد محمد الشيرازي الإصلاح الزراعي قدم نظريته "الإسلامية" الخاصة التي كانت تقوم على أسـاس الجمع بين حرية الملكية ، والكفاءة في العمل وعدم الإجحاف.[327]

وحسب هذه النظرية فان الفقيه العادل يجوز له إقطاع الأرض لمن يشاء ، كما يصح للنبي والإمام لأنه نائبهما .[328]

وطرح الشيرازي أيضا قانون المزارعة والمساقاة ضمن دائرة الحرية المطلقة في الحصـــول على أية ارض غـــير مزروعة أو معمرة من قبل الآخرين. واقـترح أن تقـوم الدولة بتهيئة الأراضي (البـــائرة) وتقســـيمها بين الفلاحين عوضا عن تقســـيم الأراضي العامرة ، والتسبب في بوارها.[329]

وربما كان لصراع السيد محمد الشيرازي مع الدولة العراقية الـتي حـاولت عـبر قـانون الإصـلاح الـزراعي تثـبيت أقـدامها في المجتمع العراقي ، ولموقفه المتلاحم مع رؤساء العشـائر الـذين كـانوا يقفـون تاريخيا مع المرجعية ، دور في موقفه السـلبي من قانون الإصلاح الزراعي، بـالرغم من أن موقفه وموقف المرجعية الســلبي عموما من ذلك القـــانون أدى إلى انفصـــام الفلاحين الشيعة والشباب اليساري المثقف الذي كان يـدعم الإصـلاحات ، عن المرجعية ، والاستهتار بها في ذلك الوقت.

وربما يعود السبب في موقف الشيرازي السلبي من الإصلاح الزراعي إلى قلة المعرفة بتاريخ ملكية الأرض في العراق وعدم دراسة الموضوع بدقة وعلى أرض الواقع ، وجمود عملية الاجتهاد ، والاعتماد على القوانين الإسلامية القديمة التي سنت في ظروف مختلفة سابقة ومتغيرة.

---

[326]- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسـلام ص 146و الاقتصـاد ص 323 ج2

[327]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 324 ج2

[328]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 34 ج2 و ص26 ج2

[329]- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 146 وقد كتب أخوه السيد صـادق الشـيرازي (الإصـلاح الـزراعي في الإسـلام) عـام 1963 ، وانتقد فيه قوانين الإصلاح الزراعي، اعتمادا على قانون إحياء الموات في الإسلام وحرية النـاس المطلقة في الزراعة وعـدم جـواز تحديد مسـاحة الأرض أو كمية الإعمـار أو تحديد هوية القـائم بالإعمـار وجنسـيته ومحل سكنه وعدم الحاجة لتدخل الدولة في عملية توزيع الأرض.

وقد تغيرت نظرة السيد محمد الشيرازي نفسه ، لقانون الإصلاح الزراعي، بعد دراسة مشكلة الأرض والإقطاع في العراق ، في وقت متأخر ، حيث رفض التعويض على الملاكين و طالب باسترجاع الحقوق ممن أخذ أكثر من حقه من الأرض ، فقال في كتابه (الاقتصاد) الذي نشره سنة 1980 ما يلي:" لو استولى أحد على أكثر من حقه من الأرض والغابات والمعادن والمياه وما أشبه من الأمور المشتركة ، بسبب الإرهاب أو القوانين الفاسدة ، كان للمحروم الذي غصب حقه في حال عدم تكافؤ الفرص أن يسترد حقه ، وإن سبق إليه غيره وان أحياه. فان القوانين العامة التي تعطي الحق العام (من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم) أو (من أحيى أرضا ميتة فهي له) إنما تكون في إطار الحق العام الذي يضمن الحق للجميع ، فهي حاكمة على تلك. وللمحروم ان ينزع قسما من الأرض ، وينزع شجره ويهدم عمارته ، كما أمر رسول الله بالنسبة إلى شجرة سمرة بن جندب لأنه (ليس لعرق ظالم حق) ، و (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام).

ولو كان استيلاء الأول على الأرض وما شابه بالحق ، ولكنه أصبح الآن غير ذلك لكثرة أو تكاثر المحتاجين وذوي الحق فهو كذلك أيضا ، إذ الحق محصور بنسبة ذوي الحق.

ويمكن اخذ الأجرة من المستولي السابق الذي استولى على أكثر من حقه بقوة القانون أو بالإكراه الشخصي ، لأن الأرض كانت حقه ، فاستبداد غيره بها سواء عن علم أو جهل لا يسبب هضم حق المظلوم. فاللازم أخذ الأجرة حسب القواعد العامة".[330] و قال (سنة 1980) :إذا ثبت أن الملاكين أخذوا الأرض بدون حق استرجعتها الدولة الإسلامية وجعلتها في حوزة المسلمين .[331] وقد تراجع الشيرازي أيضا عن دعوته السابقة لتوزيع الأرض حسب الكفاءة وقال، في قم بحدود عام 983 : "إذا تسبب تطبيق مبدأ (الأرض لله ولمن عمرها) بالفوضى والنزاع تقوم الحكومة بعملية الإشراف على عملية توزيع (الأرض) فإذا كان حول القرية ألف هكتار من الأراضي وأراد أهل القرية وهم مائة إنسان استثمارها في الزراعة قامت الحكومة بتوزيعها على مائة قسم أعطت كل قسم لأحدهم بالقرعة". [332]

330- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 162-163 ج1

331- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص26 ج2

332- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص 117، عام 1403 قم

وأعاد النظر ، ضمن مراجعته الشاملة ، في قانون (الطابو) الـذي كـان مسـتند كثـير من الملاكين الإقطـاعيين في العـراق ، فرفض الاعتراف به لأن عملية تسجيل الأرض بالطـابو الحكـومي قد تمت بصـور غـير شـرعية وأدت إلى تسـجيل أراضي واسـعة لأشـخاص معـدودين وتجريد معظم الفلاحين من ملكية أراضـيهم [333].

د - قانون العمل

لم يوجد في الفقه الإسلامي، في السابق، قانون خاص للعمل والعمال، وإنما كانت القوانين الإسـلامية العامة تنظم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، وتنص على ضـرورة الالـتزام بأية اتفاقية تعقد في أجواء حرة وحسب رضا الطرفين، ولا يرى الفقه القديم أي حق للدولة بالتـدخل بين الطـرفين وتحديد أجر معين أو مـدة للعمل أو وضع شــروط خاصة كالتــأمين والتقاعد وما شــابه.[334]
وقد قــام الســيد محمد الشــيرازي ببحث موضــوع العلاقة بين العمال وصاحب العمل، وقـدم نظرية جديـدة حـول قـانون العمل وكيفية توزيع الأربــاح ، تبتعد كثــيرا عن النظرية الفقهية القديمة وتكاد تقترب من النظرية الاشتراكية.

وبالرغم من أنه يميل عموما إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصــادية ، إلا إنه يبــني نظريته تلك على أســاس من تــدخل الدولة في كثــير من الأمــور ، وربما يــذهب بعض الأحيــان إلى استدعاء الدولة في أمور يصعب عمليا التدخل فيها.

لا يكتفي الشيرازي بالرضا المتعارف عليه في تصحيح العقود والمعاملات المتفق عليها بين العامل وصاحب العمل ، وإنما يشترط الرضا الحقيقي البعيد عن أية ضغوط خارجية أو داخلية نفسية، ويطالب بتصحيح العقود الماضية لو مرت في ظروف

---

[333]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص 113 و117

[334]- عنـدما حـاولت الجمهورية الإسـلامية الإيرانية في بداية نشـوئها وضع قـانون جديد للعمل ، جـوبهت بمعارضة بعض كبـار الفقهـاء وخاصة في (مجلس المحافظة على الدستور) الذين وجدوا في ذلك القـانون المقـترح من قبل وزير العمل مخالفة صريحة مع الدستور والإسلام ، وردوا القانون خلال ثمـاني دورات لمجلس الشـورى خلال ثمـاني سـنوات ، مما اضـطر وزير العمل إلى الاستعانة بالإمام الخميني سنة 1988 والطلب منه إمضاء القانون خارج الأطر الدستورية.

جديدة (كحصول تضخم) ليست لصالح أحد الطرفين ، على قاعدة العدل و الإنصاف وعدم الإجحاف. ويعطي للعمال الحق في أخذ بقية أجورهم التي لم يعطها لهم صاحب العمل والتي لم تكن ضمن الاتفاقية السابقة " لأنهم كانوا مكرهين شخصيا أو بصورة عامة ، و العقود المكرهة إما غير صحيحة أو صحيحة وللعمال حق الفسخ والرجوع إلى أجرة المثل ، كما في المعاملات الغبنية" . [335]

يعطي الشيرازي للعامل الحق في الأجر العادل الذي يناسبه ويوفر له عيشة مرفهة متوسطة.[336] ويرفض اتفاق أصحاب العمل فيما بينهم على تحديد الأجور بصورة منخفضة من أجل إجبار العمال على قبول العمل بتلك الشروط. ويطالب الدولة بمنع ذلك .[337] و يجيز للعمال تشكيل نقابات للدفاع عن حقوقهم ، بل يوجب ذلك عليهم .[338] وينتقد الشيرازي نظرية الرئيس الإيراني الأول (أبو الحسن بني صدر) في (الاقتصاد التوزيعي والمجتمع التوحيدي اللاطبقي) تلك النظرية التي تقوم على المساواة في الأجور وشرعية المال في مقابل العمل فقط ، وعدم شرعية المضاربة والمساقاة والمزارعة ، أو الإرث أو التجارة المربحة أو الكسب عن طريق الإيجار ، وترفض تراكم المال.

ويرد عليه الشيرازي بعدم التلازم بين الإفساد وبين تراكم المال ، كما لا ضرورة للإفساد مع تراكم السلطة أو تراكم العلم ، وان وجود الفساد في أي من ذلك لا يبرر منع التراكم ، كذلك الواقع الفاسد في باب تراكم المال لا يبرر المنع عن تراكم المال وإنما يبرر المنع عن إفساد المال. وعدم وجود ظلم في تراكم المال إذا كانت الفرص متكافئة وكان التعامل بالاختيار والحرية". [339]

وفي مقابل ذلك يطرح الشيرازي نظريته في الاقتصاد الإسلامي ، فيقول: إنه يقوم على قاعدة : (من العامل عمله وله حصته) وعلى الملكية الفردية بشروط خاصة ، وتوزيع الأرباح بين الإدارة ورأس المال والمعمل والأرض والعامل والعلاقات الاجتماعية وغيرها.

---

[335]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص164 – 163 و168 ج1
[336]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد للجميع ص 54
[337]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد للجميع ص96-97
[338]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص297 ج2
[339]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد للجميع ص 25-30

ويرى أن توزيع الأرباح بين الفئات المختلفة المذكورة هو في مقابل الاقتصاد الرأسمالي الذي يعطي غالبية الأرباح للتاجر ، وفي مقابل الاقتصاد الشيوعي الذي يعطي غالبية الأرباح للدولة، أو الاشتراكي الذي يجمع ويفرق ، أو التوزيعي الذي يجعل غالبية ما يحصل للأفراد العاملين.[340]

ويميل الشيرازي في مكان آخر إلى توزيع الأرباح بشكل يعطي الحصة الكبرى للعمال ، بعد إخراج حصة راس المال والإدارة والأرض والمعمل ، وذلك بناء على قاعدة (إعطاء كل ذي حق حقه) و(حرمة الغبن) و (حرمة الإجحاف) .[341]

لم يوضح الشيرازي كيفية تطبيق هذه النظرية وأسلوب تحديد الحصص ، فضلا عن أدلتها العلمية ؛ حيث لم يناقش صورا عديدة يتحمل فيها مدير الشركة أو المعمل الخسائر لوحده ، وقد يربح أضعافا مضاعفة ، ولكنه في كل الأحوال يعطي عماله وموظفيه أجورهم العادلة ، فلماذا يجب عليه ان يشركهم في أرباحه التي قد تعقبها خسائر ؟ وهل يشاركونه هم في خسائره؟

وبناء على ما تقدم يطرح السيد محمد الشيرازي مبادئ قانون ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل، يقوم على اشتراط العدالة وعدم الإجحاف والرضا التام في العقد ، وإمكانية مشاركة العامل في الأرباح ، و ضمان حق التقاعد.[342]

ورغم اشتراط الشيرازي للعدالة فانه يرفض تدخل الدولة لفرض قانون عمل ، بالرغم من إمكانية استغلال أصحاب العمل للعمال في حالة عدم وجوده ، وقبول العمال للعمل في ظل شروط قاسية وعدم توفير الضمان والعلاج. ولا يشير إلى كيفية تطبيق العدل والإنصاف وتجنب الإجحاف ، إذا وقفت الدولة بعيدا ولم تفرض قانونا معينا ، ولم يسمح لها بالتدخل للمحافظة على حقوق العمال الأميين والمضطرين للعمل.

و يعتبر اعتراف الشيرازي هنا بقانون التقاعد ، تطورا جديدا إيجابيا بعد أن كان يرفضه سابقا ويعتبره نظاما غربيا خاطئا ومفسدا للعمال والموظفين ، وظلما لصاحب العمل.[343]

---

[340]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص145-146 و154-155 و147 ج1 و الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص123 و الاقتصاد بين المشاكل والتطبيق ص 125

[341]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 228 ج1

[342]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص 141-145 ج 102

[343]- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص 208-209

هـ - قانون الأجور والأسعار

لم يكن الفقه الشيعي والإسلامي القديم ، أيضا ، يقول بتحديد الأجور أو الأسعار ، بل كان يترك ذلك إلى الطرفين ، ولكن السيد الشيرازي بدأ يميل في بعض كتبه الأخيرة إلى تحديد الأسعار والأجور رابطا إياها بالعدل وعدم الإجحاف ، ويشترط الرضا المطلق في جميع الأحوال وعدم وجود أية شائبة للجبر والإكراه ، وإلا فانه يعطي الطرف المجبر (المظلوم) الحق باستعادة التفاوت .[344]

ولا يعترف الشيرازي باستقرار البيع في حالة الاضطرار النفسي وليس الاضطرار الخارجي فقط ، كمن أجبرته الدولة على الخروج من بلد فاضطر لبيع أملاكه بثمن بخس (كما حدث لبعض الإيرانيين الذين هجرتهم الحكومة العراقية عام 1971) ، ويقول بعدم لزوم هذا البيع ، لأنه يتضمن نوعا من الإكراه ، فللبائع الحق بعد ذلك بالمطالبة ببقية الثمن أو الفسخ .[345]

ويرفض كذلك قيام بعض التجار بكسر الأسعار من أجل إخراج الباعة الصغار من السوق ، ويعتبر هذا العمل محرما شرعا لأنه إضرار ، ويطالب الدولة الإسلامية بالوقوف دون التلاعب بالأسواق .[346] ولكن الشيرازي لم يوضح الحدود التي يمكن ان تضعها الدولة لحرية السوق ، أو تقف عندها، ولم يبين ما هو الضابط القانوني لكسر الأسعار .

وبالطبع يرفض الشيرازي تأميم المهن المختلفة ويقول عنه إنه أسلوب شيوعي خلاف الحرية الإسلامية ويتضمن كبتا للمواهب وتحطيما للكفاءات ، ولكن الشيرازي في نفس الوقت لا يقول بالإطلاق الذي يصفه بأنه أسلوب رأسمالي مجحف ، وإنما يقول بتحديد الأجور حسب العدل .[347] وتحديد الأرباح بشكل معقول.[348]

---

[344]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 147 ج1

[345]- المصدر، ص159 ج1

[346]- المصدر، ص 242 و 258 ج2

[347]- المصدر، ص166و168 ج1

[348]- المصدر، ص 144ج2

و يطالب الشيرازي الدولة الإسلامية بالتدخل سنويا لتصحيح الأسعار والأجور حسب ارتفاع أو انخفاض القيمة الشرائية للنقد في تلك السنة ، حتى تحافظ على العدالة في المجتمع وتمنع من الإجحاف، ويستند في ذلك إلى وصية الإمام علي إلى مالك الأشتر، واليه على مصر ، التي طالبه فيها بمنع الإجحاف ، ويقول ان هذا الدليل حاكم على دليل (الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم).[349]

و- الربا والبنوك

كان الصـراع بين المرجعية الدينية والدولة الحديثة ، في وجه من وجوهه وبصـــورة عامة ، صــــراعا بين الأصـــالة الإســـلامية والحداثة الغربية ، وتشكل البنـوك الـتي تقـوم على الربـا، والـتي دخلت إلى العالم الإسلامي حديثا ، أبرز أوجه ذلك الصراع ، حيث وقعت البلاد الإسلامية بين محذور الموافقة على البنوك والتعامل مع الربا المحرم بشدة في الشريعة الإسلامية ، أو رفض النظام البنكي والانعزال عن الحيـاة الاقتصـادية الـتي دخلت فيها البنـوك بشكل أساسي لا يمكن الاستغناء عنـه، وكـأي رجل دين مسـلم ، شن الشـــيرازي منذ انطلاقته الأولى حملة عنيفة على البنــــوك الربوية واعتبرها مظهـرا من مظـاهر التغـرب والاسـتعمار ، وأن الربا يشكل حربا مع الله والرسول و امتصاصا لدماء الفقراء .[350]
ورفض التعامل الربوي بأي صورة أخذا وعطاءا ، وبـأي نسـبة كانت قليلة أو كثـيرة ولو واحد في المائة ، في المصـارف أو في غيرهـا.[351] وحـرم حـتى إيـداع المـال في البنـوك بـدون ربا ، لأنه تعاون مع الرأسمالية المنحرفة ومساعدة لها في امتصاص أموال الناس بالباطل ، إلا في حالة الاضطرار.[352]
وفي البداية قدم الشيرازي حلا لمشكلة البنوك يتثمل في أحد أمرين: إما إعطاء الدولة أجرة الموظفين وإن لم يكن البنك لها ،

---

[349]- المصدر، ص180 ج2

[350]- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص2213 و في ظل الإسلام ، هكذا الإسلام ص 208
[351]- الشيرازي ، محمد: من القانون الإسلامي في المال والعمل، ص89، و الاقتصاد ص 214 ج2
[352]- الشـيرازي ، محمـد: الاقتصـاد للجميع ص 83 عـام1400 و الاقتصـاد ص238و239 و240 ج2

أو تحويل البنـوك إلى شـركات مضـاربة .[353] واشـترط أن تكـون أرباح المضاربة بنسبة لا إجحاف فيها ، وذلك بتقسـيم الأربـاح بين رأس المال والإدارة والعمل بالعدالة.[354] ودعا إلى تشـريع قـانون بنكي جديد يقوم على المضاربة .[355]

ولكنه ، وفي مرحلة لاحقة ، وكحل جـزئي أجـاز الإيـداع عند المصارف ، إلا إنه اشترط أن لا يأخذ المودع أكـثر مما أودعه في المصـرف ، إلا أن يعطيه للحـاكم الشـرعي (الفقيه العـادل) أو يصالحه.[356]

وأشار في بعض كتبه المتأخرة إلى كون الفائدة القليلة التي يقدمها أو يأخذها البنك في مقابل التضخم أو تنزل العملة لا تعتبر ربا ، لأن" التضخم والتنـزل يؤثر في القروض ، حيث أن علة حرمة الربا فساد المال ولا فساد في المقام ، ولأن الربا منصرف عن الزيادة والنقيصة اللتين تؤثران في الفرض".[357]

محاولة إنشاء بنك إسلامي

وقد اهتم الشيرازي منذ الخمسينات بـتأسيس بنك إسلامي خال من الربا يقوم على المضاربة والتجارة ، ولكنه أدرك صعوبة قيام البنك اللاربوي على قدميه ، لأنه قد يخسر أكثر مما يربح خاصة إذا أخذ يقرض دون فوائد ولم يجد طريقة مضمونة لاستعادة أمواله من المقترضين ، فاقترح الشيرازي أن تتكفل الحكومة الإسلامية القيام بهذا المشروع فتعطي أجور العمال من بيت المال كسائر مصالح الدولة ، وتخصص كمية من الأموال للبنوك لأجل حاجات الناس بدون أخذ فائدة منهم ، حتى من التجار الذين يقترضون لأجل الاسترباح ، كما تخصص الدولة أموالا لأجل الصحة والعلم والبلدية وغيرها ، وتكون أجور عمال البنوك على الدولة.[358]

---

[353]- المصدر، ص 219ج2
[354]- المصدر، ص 219 و233 ج2
[355]- المصدر، ص236 ج2
[356]- الشيرازي ، محمد: من القانون الإسلامي في المال والعمل ص 89، عام 1969

[357]- الشـيرازي ، محمـد: الاقتصـاد بين المشـاكل والحلـول ص 157و الاقتصاد ص 250 ج2
[358] - الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص 31

وحاول الشيرازي مع مجموعة من التجار المتدينين في العراق ، في بداية الستينات ، تأسيس بنك إسلامي لا ربوي ، وكانت فكرته تقوم على:

1- إلغاء الربا قرضا واقتراضا
2- المضاربة والاستثمار
3- الخدمات .[359]

وبينما كانوا في طريقهم لتنفيذ المشروع قامت حكومة الرئيس عبد السلام محمد عارف بتأميم البنوك، فصرفوا النظر عنه.[360]
إلا إن تلك الخطوات الإيجابية في التعامل مع البنوك ، التي أقدم عليها الشيرازي لم تكن كافية ولم تحل المشكلة ، فالبنوك ليست جمعيات خيرية ، وهي ليست مستعدة للمضاربة غير المأمونة بالنسبة إليها ، في حين لا يمكن الاستغناء عن البنوك ، وفي إغلاقها إغلاق لباب ضروري يحتاجه كثير من الناس ، مع عدم وجود من يقرضهم بلا فائدة.
وإذا أغلقت الدولة البنوك الربوية فان الناس الذين يحتاجون إلى القروض الاقتصادية والتجارية يضطرون إلى الاقتراض من الخارج ، والذين لديهم أموال فائضة سيقومون بتهريب أموالهم إلى الخارج أيضا ، وفي كل الحالات يخسر البلد ويتأثر وضعه المالي العام . وقد تضطر الدولة عادة للمحافظة على مستوى التضخم ان ترفع أو تخفض نسبة الفائدة لجذب الأموال أو ضخها في السوق، وما إلى ذلك من الأمور الضرورية التي لا تسمح عمليا استبدال البنوك اللاربوية بالبنوك الربوية . وفي هكذا حالات إما أن نقول بجواز التعامل الربوي للضرورة ، وإما أن نقول بأن نسبة الفائدة المعادلة لنسبة التضخم ليست ربا ، وإما أن نقول بجواز الربا حتى إذا كان أعلى من نسبة التضخم من باب (الأهم والمهم) و (لا ضرر ولا ضرار) وما إلى ذلك من القواعد الحاكمة على قانون الربا.
وقد أدرك الشيرازي ، في وقت متأخر ، مشكلة الربا المستعصية فطالب ببعض المرونة في التعامل مع الربا والبنوك الربوية ، وعدم إلغاء الربا بشطبة قلم بدون دراسة وإيجاد البديل الأحسن ، خوفا من تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وتزعزع الاقتصاد الوطني والوقوع في اضطرابات.[361] ومال إلى الحل التدريجي للمشكلة تجنبا للوقوع في العسر والحرج وتطبيقا

---

[359] - الشيرازي ، محمد: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص76
[360]- المصدر، ص 17
[361]- الشيرازي ، محمد: إذا قام الإسلام في العراق ص 113

لقانون (الأهم والمهم). واقترح تشكيل لجان من علماء الإسلام ومن الخبراء والأخصائيين حتى يحددوا الأولويات في سلم التدرج بما لا يوجب اهتزازا في الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو الإدارة أو غير ذلك مما لا يحمد عقباه.[362]

وإدراكا من الشيرازي لضرورة البنوك الربوية واضطرار الناس في التعامل معها ، فقد أجاز ، في السنوات الأخيرة ، إيداع الأموال في البنوك مع حساب الفائدة ، وكذلك الاقتراض منها والعمل فيها كما أجاز المساهمة في البنوك الربوية بقصد الاسترباح ، ولكنه ربط كل ذلك بإجازة الحاكم الشرعي (الفقيه أو المرجع الديني) إجازة خاصة ، وتخميس الفائدة ، أي إعطاء خمس الفائدة إلى المرجع من أجل تحليلها ، واشترط الضرورة في حالة الاقتراض وإعطاء الفائدة بعنوان الهدية.[363] وربما كان يهدف من وراء الإجازة الخاصة التحقق من وجود الضرورة ، باعتبار ان المرجع حسب نظرية ولاية الفقيه ، هو الحاكم الشرعي المسؤول عن إصدار أحكام الطوارئ الاستثنائية .

الفصل الرابع

الموقف من القوانين الحديثة

ضمن إطار موقف الشيرازي السلبي والشامل من كل أركان الدولة الحديثة التي يعتبرها جزء لا يتجزأ من الاستعمار الغربي ، شن السيد محمد الشيرازي حملة شعواء على القوانين المختلفة التي تسنها الدولة بعيدا عن الشريعة الإسلامية ، انطلاقا من " أن الإسلام دين كامل فلا حاجة له لقوانين جديدة ، ولا إضافة شيء عليه إطلاقا ، فما من كبيرة ولا صغيرة إلا وقد استوعبها الإسلام بالتنصيص أو بجعل القواعد الكلية المنطبقة عليها في الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والوسائل والآلات وما إليها" .[364]

---

[362]- إذا قام الإسلام في العراق ص 42-44

[363]- استفتاءات ، المجموعة الرابعة مسألة : 117و118و120، إعداد حسن حسين 1993

[364]- الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص 23

وأكد " أن الحاكم الإسلامي لا يحق له ان يعمل بغير حكم الله حتى في أصغر الأشياء".[365] وأن وضع القانون من قبل البشر جريمة كبيرة .[366] وأن مرض البلاد الإسلامية يكمن في القوانين المستوردة من بلاد الكفار .[367]

و سحب الشيرازي الشرعية من القوانين الحديثة ونفى أية عقوبة في الإسلام على مخالفتها.[368] وعزا سبب عدم احترام الناس للقوانين في البلاد الإسلامية إلى كونها شرقية أو غربية ومخالفة للكتاب والسنة.[369] وقد انتقد القوانين الغربية بالجملة وخاصة فيما يتعلق بالقضاء والعقوبات ، وحين التقى برئيس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز في كربلاء عام 1965،طرح عليه فكرة إلغاء (قانون العقوبات البغدادي) لأنه قانون استعماري أجنبي عن الإسلام ، وأن المستعمرين هم الذين وضعوه وفرضوا تطبيقه في العراق .[370]

وفي مقابل ذلك طالب الشيرازي بالعودة إلى المحاكم الشرعية التي كان يديرها مراجع التقليد .[371]

وقارن بين القضاء في ظل الإسلام والقضاء في المحاكم الحديثة ، وانتقد التضخم الهائل في مؤسسة القضاء والروتين والكبت والارتباك في فصل الخصومات وإطالة المحاكمات إلى شهور وسنين طويلة ، على العكس من القضاء الإسلامي ، حيث يفصل قاض واحد في الخصومات في دقائق بلا رسوم ولا عرائض أو ضرائب ولا التواء ولا محامين.[372] واعتبر المحاكم الحديثة فاجعة من فجائع الغرب التي تعاني منها البشرية و مصنع الباطل والرشوة وإفناء الطاقة للجميع .[373]

وكان في البداية يرفض مهنة المحاماة الحديثة على العالم الإسلامي.[374] ولكنه عاد فأجاز العمل بالمحاماة في ظل القانون الوضعي مع اتباع الحق ، والدفاع حتى عن المجرمين من باب درء العقوبات اللا إسلامية كأن يدافع من باب إبعاد القانون غير

365- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص 39
366- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص 101
367- الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص17
368- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص109
369- الشيرازي ، محمد: القانون ص 263
370- الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص 43
371- الشيرازي ، محمد: حياتنا قبل نصف قرن ص55
372- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص 135 و إذا قام الإسلام في العراق ص102
373- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص 35عام 1959
374- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص 128

الشرعي من التطبيق عليه إلا عن قدر التأديب.[375] ومع ان الشيرازي حرم تشريع القوانين الحديثة والعمل بها ، إلا انه لم يعتبر الحكومات التي تمارس ذلك كافرة أو مرتدة بسبب عدم تطبيقها أحكام الإسلام كما قد يفهم من قوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) وذلك لأن المراد من الكفر هنا – حسب رأيه - هو كفر العمل لا كفر العقيدة. بالإضافة إلى حصول الشبهة لدى الحكام الذين يقولون بأن الأحكام متطورة أو عدم وجود العلة.[376]

المرونة في التطبيق

وذهب الشيرازي ، في وقت متأخر ، إلى ضرورة المرونة في تطبيق قانون العقوبات الإسلامية كالجلد والرجم والقطع ، أو إرجاء تطبيقها لمدة خمس سنوات ، واستبدالها بالسجن ونحوه ، حتى تستولي الحكومة الإسلامية على مقاليد الأمور ، ويتم تطبيق الإسلام في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وذلك لعدم إمكان تطبيق نظام العقوبات ما لم تطبق قوانين الإسلام الأخرى ، بحيث توفر الدولة كل مستلزمات الحياة السليمة والصحيحة للناس ، ولأن الرسول الأعظم لم يطبق العقوبات إلا بعد تطبيقه الإسلام في المدينة.[377] وقال بعدم إجراء الحدود في ظل الدول غير الإسلامية لعدم توفر الأجواء الصالحة الإسلامية المكملة للنواقص . [378] واستند إلى حادثة عفو النبي عن أهل مكة وعدم معاقبة بعض الصحابة الفارين من الزحف في أحد وحنين أو الرادين لحكمه وعفو الإمام علي بن أبي طالب عمن حاربه من أهل الجمل ليعطي للفقيه (رئيس الدولة) القدرة على التصرف المرن في تطبيق القوانين وتقدير الظروف المناسبة حسبما يراه صلاحا للإسلام والمسلمين. [379] وقد أفتى بعدم تطبيق حكم الردة إذا كانت هناك ردة جماهيرية ، وفرق بين المعاند والشاك والمشتبه حقيقة [380] وقال: إن من

---

[375]- الشيرازي ، محمد: استفتاءات 125و127، إعداد حسن حسين ، المجموعة الرابعة

[376]- الشيرازي ، محمد: القانون ص303

[377]- الشيرازي ، محمد: إذا قام الإسلام في العراق

[378]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص 115

[379]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص113

[380]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص 219ج2

شروط أحكام الارتداد الموجبة لقتل المرتد أن لا يكون عن شبهة .[381]

الفصل الخامس:
من الثورة إلى الحرب

أ - إعلان الثورة ضد النظام البعثي في العراق

كان السيد محمد الشيرازي يعيش في الكويت في السبعينات بعيداً عن بلده الأول العراق كالجمرة تحت الرماد ، لأنه لا يملك القوة الكافية للتحرك السياسي المضاد لحكومة البعث ، وعندما انتصرت الثورة الإسلامية في إيران نفخت ريحا على تلك الجمرة الساكنة فابتدأت تلتهب وتتأجج مرة أخرى.

بعد شهور قليلة من انتصار الثورة الإيرانية هاجر الشيرازي من الكويت إلى مدينة قم في إيران ، وطلب لقاء الإمام الخميني لتهنئته بالانتصار الكبير، ولكن الخميني رفض إلا أن يزوره أولاً في بيته مهنئا بسلامة وصوله إلى قم ، في مبادرة فريدة ومحاولة لرد الجميل الذي أسداه الشيرازي إلى الخميني في أيام (انتفاضة خرداد) سنة 1963 عندما وقف إلى جانبه في العراق ، واستقبله بعد ذلك في كربلاء استقبالاً حاراً.

وحاول الخميني أن يدمج الشيرازي في جهازه الحاكم ، فأرسل إليه ابنه السيد أحمد وطلب منه أن يقبل منصب إمامة الجمعة في الأهواز ، ولكن الشيرازي الذي كان يعتبر نفسه نظيرا للخميني كمرجع تقليد ، ويحلم بالمرجعية العليا ، رفض هذا الاقتراح الذي لا يناسبه ، وفضل التركز في حوزة قم ومد جذوره فيها والانطلاق منها إلى سائر أنحاء العالم الشيعي ، وخصوصا العراق الذي كان يغلي بالثورة تلك الأيام ، وكتب في بداية سنة 1400 /1980 كتاب (إلى حكومة ألف مليون مسلم) الذي يعبر عن طموحاته البعيدة الواسعة، ودعا فيه إلى تشكيل حكومة إسلامية عالمية وإنقاذ المسلمين المضطهدين في كل مكان. [382]

---

[381]- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ، الفقه ، ص 14 ج 111

[382]- الشيرازي ، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص 30

وبالرغم من أن خيوط الشيرازي مع الشعب العراقي كانت ضعيفة في ذلك الوقت بسبب البعد عن العراق منذ 1971 ، ماعدا خيوط تنظيم (الحركة المرجعية = منظمة العمل الإسلامي) وبعض العلاقات القديمة التي كان يحتفظ بها مع بعض التجار ورؤساء العشائر والشخصيات العراقية ، فانه قرر التصدي لمقاومة النظام العراقي الذي بدا وكأنه على وشك السقوط ، وبدأ الشيرازي يصدر البيانات المتلاحقة في مختلف المناسبات الدينية والسياسية ، ويبثها عبر الإذاعة العربية من طهران التي كان يشرف عليها أعضاء في منظمة العمل الإسلامي المؤيدة له ، فأصدر بيانه الأول في 5-8- 1399 في أعقاب انتفاضة رجب ، التي احتجز على أثرها السيد محمد باقر الصدر في النجف وأصدر نداءاته الثلاثة الشهيرة بالثورة والكفاح المسلح ، ودعا الشيرازي إلى سيادة حكم الله في كافة أنحاء العراق ، واختيار الحاكم الذي تتوفر فيه الشروط الإسلامية ، بالشورى والانتخابات الحرة ، كما قال سبحانه: (وأمرهم شورى بينهم) وإسقاط الحكومات الانقلابية العسكرية التي تتناقض مع الإسلام ، وأفتى بكفر النظام العراقي حيث قال:" اعلموا ان هذه الحكومة التي تسودكم الآن هي حكومة كافرة بنص القرآن الكريم الذي يقول: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون).[383]

ودعا الشيرازي في بيان آخر بمناسبة استقالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر واستلام صدام حسين للسلطة في 17 تموز 1979 ، إلى انتخاب الأمة للحاكم الذي يجب ان يتمتع برضا الله.[384] وتمنى ان يحكم الشعب العراقي نفسه بنفسه تحت لواء جمهورية إسلامية مستقلة صادقة قانونها الإسلام والقرآن وهدفها الرفاه والحرية والعدالة الاجتماعية".[385] وأكد أن العراق لا ينجو إلا بأن يرجع الحكم إلى الله ويكون الحاكم من تنتخبه الأمة من العلماء العدول المتفقهين للدنيا والدين.[386] ووجه خطابا للأكراد في العراق دعاهم فيه إلى التمسك بالإسلام والوحدة الإسلامية ، وتطبيق قانون الله والقرآن والشورى في الحكم.[387] ودعا في بيان آخر ، الشعب العراقي إلى الكفاح و

---

[383]- مجموعة بيانات الشيرازي ص 6 ، وكان هذا الموقف يختلف عن رأيه السابق في عدم تكفير الحكـام بسـبب عـدم حكمهم بما أنـزل الله كفـرا عقديا .

[384]- بيان للشيرازي بالمناسبة

[385]- بيان له في محرم 1400

[386]- من بيان له في عاشوراء1400

[387]- من بيان له بتاريخ 25-12-1399

توحيد الصفوف من أجل إسقاط حكم الديكتاتوريين (الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد) لأن الظالم لا يعطي الحق ، وإنما يؤخذ منه بالقوة... والمستعمرون أسياد البعث لا يتخلون عن استعمار العراق إلا إذا قاومهم الشعب وأخرج عملاءهم من الساحة . [388]

وقال في بيان آخر بتاريخ 15-10-1399 :" من الواجب على رجال العلم في العراق أن يجاهروا بالحق ويهيئوا الأمة لإسقاط حكم العمالة والخيانة حكم البعث ، كما أن الواجب على التجار أن يبذلوا المال لأجل قلع جذور هؤلاء الطواغيت ، وكذلك الواجب على العشائر العراقية أن يؤازروا العلماء في هذه المهمة النبيلة ، وهكذا يجب على المثقفين الذين هم طلائع الأمة المؤمنة أن يقوموا بإنقاذ بلادهم ، فلتنهض العراق المجاهدة الصامدة بعربها وأكرادها وسائر فئاتها نهضة رجل واحد لإسقاط هذا الحكم الفاشي الطاغوتي ليأخذ مكانه الحكم الذي يرضاه الله وتنتخبه الأمة".

واستمر يعبئ العراقيين ويدعوهم إلى التمرد ومقاطعة النظام وعدم التعاون مع البعث بأي شكل ، ويهدد البعثيين من اليوم الأسود.[389] وطالب البعثيين ، في بيان أصدره بمناسبة شهر محرم ، إلى الخروج من حزب البعث فورا ، لئلا يكونوا أعوانا للمستعمرين وأذنابهم في ضرب إخوانهم وتحطيم العراق ومحاربة الإسلام .

ودعا الشيرازي في بيان عاشوراء 1400 إلى "جعل محرم وصفر منطلقا لإسقاط البعث الخائن ، واعتبار من يسقط في ساحة المظاهرات عند الصدام مع جلاوزة البعث شهيدا" . وأكد على حرمة التعاون مع البعثيين حتى بالسلام عليهم والتدريس في مدارسهم والبقاء في وظائفهم وإعطاء حتى فلس واحد لهم ، ولو أجرة الماء والكهرباء ، وطالب الجنود والموظفين بالهرب من وظائفهم ومنظماتهم بكل الوسائل الممكنة ، ودعا الشعب العراقي إلى محاربة البعث وكل من يتعاون معهم ويسكت على جرائمهم بكل ألوان المحاربة حتى إسقاطهم.[390] وخاطب الجنود العراقيين بخلع لباس الذل والهرب من الجيش ، و التوبة إلى الله ، ووعدهم بالمحافظة على كرامتهم إذا رجعت القيادة بيد

---

[388]- من بيان له بمناسبة عيد الفطر 1399

[389]- من بيان له بتاريخ 1-11-1399/راجع أيضا بيان بتاريخ 1-2-1400 و 18-4-1400

[390]- بيان عاشوراء 1400

الأمة وصار الحكم لله وانتخبت البلاد رئيسها بملأ إرادتها.[391] كما وجه رسالة إلى العشائر العراقية المؤمنة دعاهم فيها إلى لـمّ الشمل وتنظيم الأمر وتحصيل السلاح حيث ان الطغاة لا يفهمون إلا منطق القوة ، وان يهبوا هبة رجل واحد لدك صروح الخيانة والعمالة. [392]

ودعا التجار والأثرياء وذوي القدرة إلى صرف بعض حقوقهم الشرعية على العلماء والخطباء والمثقفين والمؤمنين المجاهدين ، وطبع الكتب والمناشير الثورية ومساعدة المنظمات العاملة في سبيل إسقاط البعث والصرف على عوائل الشهداء والمسجونين ومساعدة الجرحى والمرضى. [393]

رفض الانقلاب العسكري

وكان من الواضح أن الشيرازي يأمل في قيام ثورة جماهيرية كبرى ، على غرار ما حدث في إيران، تستجيب لقيادة العلماء المراجع في وقت قريب ، ولذا فقد رفض في بيان آخر له أي انقلاب عسكري على نظام صدام حسين ، وطالب الشعب بالقيام بالإضرابات والمظاهرات حتى سقوط النظام ، وقال:"إني أحذر من الانخداع بانقلاب عسكري أخذت بريطانيا تطبخه منذ اشهر لتغيير البعث بعملاء جدد ، فكل انقلاب عسكري مرفوض ، بل اللازم إسقاط الشعب للبعث ، ولا يكون ذلك إلا بالتسلح العام والمظاهرات والإضرابات المستمرة ومقاطعة الحكومة الغاصبة إلى سقوطها ، إن إطاعة العلماء في وجوب إسقاط البعث إطاعة لخلفاء رسول الله ولنواب الإمام (المهدي) عليه السلام". [394]

ورفض الشيرازي قيام النظام العراقي بإجراء انتخابات برلمانية، معتبرا إياها محاولة لامتصاص نقمة الشعب الثائر وخدعة للسذج والبسطاء ، وخطوة تكتيكية نابعة من الشعور بالضعف والانهيار أمام ضربات المجاهدين .

وطالب العراقيين بمقاطعة الانتخابات بأشد أنحاء المقاطعة ، واعتبر الاشتراك في أي شأن من شؤون البعث من أشد المحرمات والآثام ، وأن كل مساعدة لهذا الحزب الكافر إنما هي بمثابة إهدار لدماء الشهداء وتمديد لفترة بقائه المشؤوم. [395]

---

[391]- بيان حول مجزرة كر بلاء في عاشوراء 1400

[392]- بيان بتاريخ 1-2-1400 و18-4-1400

[393]- بيان بمناسبة زيارة الأربعين 1400

[394]- بيان بتاريخ 15-5-1400

[395]- بيان بتاريخ 20 رجب 1400

واقترح بدلا من ذلك أن يقوم العراقيون أنفسهم بالاجتماع في المساجد والحسينيات وانتخاب هيئة عليا تقوم بإسقاط حكومة البعث وتشكل الحكومة المرتقبة. [396]

وفي تلك الأثناء كان النظام العراقي قد بدأ بتهجير العراقيين من أصول إيرانية أو من " العرب غير المرغوب بهم" من الموالين للثورة الإسلامية في إيران ، ووصلت طلائع منهم إلى طهران حيث اعتصموا في مسجد جامعة طهران ، فوجه لهم الشيرازي عدة بيانات في شهر جمادى الأول والثاني من سنة 1400/ أيار 1980 ودعا الشباب "إلى الانخراط في المقاومة المسلحة ضد العراق، وتشكيل معسكرات على الحدود للشباب والجنود الهاربين من العراق وتدريبهم ليرجعوا إلى العراق محررين لبلادهم من الأجنبي الغادر ، والانضمام إلى الحركات الإسلامية السليمة ، وإعداد أفراد لتسلم زمام الأمور عند سقوط البعث القريب ، وتشكيل حكومة إسلامية عالمية واحدة تضم تحت جناحها ألف مليون مسلم". [397]

كما وجه في هذه البيانات ، مرة أخرى ، نداء إلى الجيش العراقي بالالتحاق بجماهير الشعب الغاضب والهرب من الثكنات وفتح مخازن الأسلحة للمؤمنين الصالحين وكسر السجون وإطلاق سراح السجناء المظلومين وقتل كل آمر يقف في الطريق" فان في قتله لكم الجنة وله النار ، دكوا صروح الطغيان والعمالة بما في أيديكم من الأسلحة". [398]

وعندما وصل خبر إعدام الشهيد السيد محمد باقر الصدر إلى إيران ، أصدر الشيرازي بيانا دعا فيه "الأمة كافة في غرب الأرض وشرقها إلى الواجب الشرعي الملقى عليهم وهو مقاومة هذه الزمرة الطاغية البعثية بكل أساليب المقاومة إلى حين سقوطها ، مثل الانخراط في الفئات الإسلامية المسلحة، ومثل تسليح أهل العراق بكل أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة ، ومثل مقاطعة كل شيء مربوط بالبعث من قريب أو بعيد، فليس للمسلمين في هذا العهد خلاص إلا بأن يثوروا ويطهروا الأرض من رجس هؤلاء الكفرة الفجرة ". [399]

وعندما بلغه خبر استشهاد أخيه السيد حسن الشيرازي في بيروت ، بعد ذلك بأسبوع ، قال ما يلي:" إنني أطلب إلى المسلمين جميعا العمل لإسقاط حكومة حزب البعث العميل

---

[396]- بيان بتاريخ 20-5-1400

[397]- بيانات بتاريخ 22 -5 و23-5-و25-5-و3-6- 1400

[398]- بيان بتاريخ 23-5-1400

[399]- بيان بتاريخ 7 -6-1400

الذي ينفذ أوامر أسياده الأمريكيين في ذبح الإسلام وسحق القرآن وقتل علماء الدين". [400]

دعوة للثورة المسلحة

وعندما ازدادت حملات التهجير إلى إيران ، وجه الشيرازي رسائل إلى الشعب العراقي و المهجرين دعاهم فيه إلى حمل السلاح وتحرير العراق ، وجاء فيها: "إن الواجب الشرعي الإسلامي والواجب العقلي يحتمان عليكم حمل السلاح لأجل إنقاذ العراق من يد الاحتلال". [401]

وترافقت تلك الدعوة مع إعلان تشكيل (الجيش الثوري الإسلامي لتحرير العراق) في طهران ، من قبل عدد من الحركات الإسلامية العراقية (كحزب الدعوة ومنظمة العمل وحركة المجاهدين وجند الإمام) بالتعاون مع الحرس الثوري الإيراني.

بلغ الشعور بالأمل والنصر القريب ، بالشيرازي حدا دفعه إلى رفض فكرة استبدال النظام بجبهة سياسية عريضة ، وعندما تناهى إلى سمعه نبأ محاولة غربية لاستبدال صدام وحزب البعث بجبهة مؤتلفة من الأحزاب والتكتلات ، أصدر بيانا في 10 شعبان 1400 يعتبر الدخول في هكذا جبهة من أكبر المحرمات الإسلامية ، لأنها تستهدف تمديد بقاء النظام. وطالب العراقيين بإسقاط هذه الجبهات وفضحها " لأن الإسلام لا يعرف الحلول الوسطى". وأكد رفضه لأي انقلاب عسكري تدبره الدوائر الغربية في العراق ، وكذلك أية جبهة سياسية تشكل باسم العراق". [402]

وقال:"إن حزب البعث وصل إلى درك سافل لا يتمكن ان ينجو منه بسبب طبيعة حكمه و يقظة الشعب العراقي المتزايدة ، وقوة الحركة الإسلامية ، وشدة الاختلافات الداخلية وسقوط البكر وإعدام أقطاب الحزب مما جعل الحكم هشا مهلهلا. وعلى هذا فلم يبق للشعب العراقي إلا ان يتحرك بقوة لإسقاط البعث الذي هو قلعة من قلاع بريطانيا وإسرائيل وأمريكا في الشرق الأوسط".[403]

إن الشعارات السياسية التي كان يطلقها الشيرازي والحركة الإسلامية العراقية ،كانت تتمحور حول إسقاط النظام ، ولم تكن

---

[400]- بيان بتاريخ 16-6-1400

[401]- بيان بتاريخ 13 رجب 1400 و بيان بمناسبة زيارة 15 شعبان 1400

[402]- بيان بتاريخ 10 صفر 1401

[403]- بيان في 1 رمضان 1400

تطالب بالديموقراطية و الانتخابات و حرية الأحزاب في ظل النظام، بل رفض الشيرازي بشدة هذه الأفكار التي كان يروج لها النظام أو يلوح بها ، كما رفض أي تغيير من قبل النظام أو من داخله أو شبيها له ، حتى مع الإطاحة به.

ولكن نداءات الشيرازي لم تعط النتيجة المرجوة منها أمام تصاعد الحملة الإرهابية التي شنها النظام بكل قوة ضد قواعد الحركة الإسلامية بالتهجير والاعتقال ، والإعدام ، والتجنيد العسكري العام ، وربما أعطت بعض نداءاته حول دعم التجار للثورة في داخل العراق وتجنيد الشباب المهجرين عسكريا ودفعهم للعودة لتحرير العراق ، ردود فعل عكسية ، حيث قام النظام بتهجير مئات التجار الشيعة من سوق الشورجة في بغداد مرة واحدة ، ثم قام باحتجاز الشباب القادرين على حمل السلاح واستثنائهم من التهجير ، وإرسال الشيوخ والأطفال والنساء ، فقط ، إلى إيران ، وهو ما زاد من مرارة التهجير ومعاناة المهجرين.

وبالرغم من ان الشيرازي كان ينطلق في نداءاته من المنطلق الشرعي ، فيفتي بالوجوب والحرمة (يجب ... ويحرم...) بناء على كونه مجتهدا ومرجع تقليد ، إلا ان صدى فتاواه في العراق كان ضئيلا جدا ولم يظهر لها أي أثر في ظل سيطرة النظام العراقي المطلقة على الأوضاع. [404]

ب - الشيرازي والحرب العراقية الإيرانية

بينما كان الشيرازي يعبئ الشعب العراقي للثورة ضد نظام البعث ، قام الرئيس صدام حسين بشن هجوم واسع على أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، واحتل مساحة شاسعة منها ، فوجد الشيرازي أن الفرصة قد تضاعفت لإسقاط النظام ، فوجه نداء إلى الجنود العراقيين دعاهم فيه إلى التمرد على البعث

---

[404]- بعد حدوث انتفاضة آذار 1991 في أعقاب هزيمة العراق في حرب الكويت ، أصدر الشيرازي بيانا في 19 شعبان 1411 دعا فيه إلى الوحدة الشاملة والحيلولة دون أية محاولة لتقسيم العراق وصياغة مستقبل العراق وحكومته حسب رأي أكثرية الأمة دون أي تدخل للقوى الخارجية ، كما طالب الشيرازي الجيش بالالتحاق بالأمة ، والموظفين بترك وظائفهم ، والجميع بمقاطعة النظام في كافة الأبعاد والامتناع عن دفع الضرائب والرسوم المالية ، والاستمرار في الإضرابات والمظاهرات.

والهروب من الجيش والالتحاق بالجمهورية الإسلامية في إيران ، وأعلن بأن "الحرب تحت لواء البعث خزي في الدنيا وعذاب في الآخرة ، فمن قتل مسلما دخل النار ومن قتل على يد مسلم دخل النار". [405]

كما وجه بيانا إلى المسلمين في العراق دعاهم فيه إلى " الثورة الجماهيرية حتى إسقاط هذا النظام الكافر ليسود مكانه نظام الهي يكون قانونه الإسلام ورئيسه مرضيا لله ومنتخبا من الأمة " ودعا الجيش إلى الفرار من الثكنات وجبهة القتال بكل صورة ، كما دعا إلى مساعدة المسلمين في العراق وإيران بالمال والسلاح والدعاية لإسقاط " النظام البعثي الكافر".[406]

وفي نداء ثالث طالب" الجيش العراقي بتوجيه أسلحته إلى صدور خونة البعث ، لأنهم كفرة فجرة، والهرب بالأسلحة ، وقتل كل بعثي ملحد ، فلمن قتل أي فرد من البعث الكافر الجنة والعزة".[407]

وقال الشيرازي تعقيبا على الحرب :" إنها أشعلت حماس المسلمين في كل مكان وجعلتهم يتحركون لينفضوا عن أنفسهم غبار الذل والكسل والجمود والانهزام ليلتحموا مرة أخرى، ويكوّنوا حكومة إسلامية عالمية واحدة تحت لواء الإسلام وحكم القرآن". [408]

ولما كان الشيرازي والحركة الإسلامية ووسائل إعلام الجمهورية الإسلامية تتهم صدام بالكفر والعلمانية ومحاربة الإسلام ، فقد وجد الرئيس العراقي صدام حسين بأن من صالحه رفع شعار الإسلام والتظاهر ببعض الشعائر الإسلامية ، وهنا أصدر الشيرازي بيانا رفض فيه إسلام صدام ، واعتبره كإسلام اليهود المنافقين الذين قالوا: (آمنوا بالذي انزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره) وذكر الشيرازي عشرين دليلا على كفر النظام كرئاسة عفلق الصليبي لحزب البعث ، وإلغاء الأذان والقرآن من الإذاعة العراقية ، والتصريح بالقضاء على الدين ، ونشر حوانيت الخمر والبغاء ، وقتل العلماء وهدم الحوزات ومنع الزيارات ، وحرق مئات القرى الكردية ، وإحياء القومية الجاهلية، وترويج سب الله والمقدسات ، وتسفير مئات المسلمين وسجن الآلاف والاعتداء على شرف الفتيات المسلمات، وهدم المساجد وضرب قوانين الإسلام كالشورى ، وانتهى إلى القول بأن علماء

405- بيان بتاريخ 4-11-1400
406- بيان بتاريخ 14-11-1400
407- بيان بتاريخ 18-11-1400
408- بيان بتاريخ 6-12-1400

المسلمين قد أفتوا بكفر البعث ، وحان الموعد لأن يلفظ الشعب العراقي المسلم هذا الحزب الكافر بالله واليوم الآخر .[409]

وبناء على ذلك نادى الشيرازي باستمرار الحرب بين العراق وإيران ، ورفض أي محاولة للصلح مع صدام ، وأيد إيران في رفع شعار (لا صلح مع البعث).[410] وقال:" إن ما أبداه البعث الكافر ، من وقف القتال مع الجمهورية الإسلامية ليس إلا مكيدة وخداعا يريد بذلك تجديد أنفاسه ليعيد الكرة ، فالواجب الشرعي على الجمهورية الإسلامية مواصلة القتال ، كما إن الواجب على الأمة الإسلامية في العراق وخارجه مساعدة المقاتلين المسلمين ضد الكفار والعملاء الفاسدين". [411]

وطالب الشيرازي المقاتلين بالصبر ومواصلة الحرب حتى سقوط حزب البعث الحاكم في العراق.[412] وقال: "إن المسلمين داخل وخارج إيران لا يتصالحون مع الكفر أبدا ، وعلى المسلمين أن يمدوا الشعب العراقي الثائر ... بالمال والسلاح وسائر المستلزمات". [413]

وأصر على موقفه المطالب بإقامة الحكم الإسلامي تحت قيادة العلماء في العراق وتشكيل الحكومة الإسلامية الواحدة التي يكون قانونها الإسلام ويعين رئيسها بالشورى في انتخابات حرة ، حيث " ان العراق بلد مسلم لا يقبل إلا بالإسلام دينا ومنهجا ". [414]

ومن هنا فقد دعا إلى تسليح الشعب العراقي ودعم ثوار العراق من الداخل بالمال والسلاح ، وقام الشيرازي بمقابلة الإمام الخميني في بداية الحرب العراقية الإيرانية ، وعرض عليه تزويد الشعب العراقي بمليون قطعة سلاح ودعمه بمليار دولار. [415]

409- بيان بتاريخ 2 محرم 1401

410- بيان بتاريخ 20-11-1400

411- بيان بتاريخ 25-11-1401

412- بيان بتاريخ 23-5-1401

413- بيان بتاريخ 23-5-1401

414- بيانات بتاريخ محرم 1401 و 10 صفر 1401 و13 ربيع الأول 1401

415- حدثني بذلك المرحوم السيد علي الفالي الذي رافق الشيرازي في زيارته للخميني

وتحرر الشيرازي في ظل الحرب من كل القيود والتحفظات وبــدأ يحث على كل أنــواع المقاومة الســلمية والعســكرية ضد النظام البعثي ، وأصدر بيانا في مناسبة " الأربعين" يقـول فيـه:" الـواجب الشـرعي على الجميع ان يجعلـوا من (زيـارة الأربعين) منطلقا لأجل تكميل الثـورة الإســلامية ضد البعث، وذلك بتجديد العهد مع الإمام الحسين ومع أنفسـهم بمقاطعة كل شـيء يرتبط بالبعث ومواصلة الإضرابات والمظـاهرات ، والفـرار من الإدارات والثكنات وكسر أبواب السجون وتحرير السجناء ، وحمل السـلاح ضد البعث ، والقيـام بكل أعمـال المقاومة من نسف القطـارات الحاملة للأســـلحة وإلقـــاء القنابل في مراكز البعث ، وحيث ان البعث يعد كافرا محاربا للإسلام فمن قتل بعثيا فله الجنة".[416]

وبينما كان الشيرازي يعول كثيرا على انتصار الثورة الإسلامية في العراق في وقت قريب ، أزعجته، مرة أخرى ، أنباء عن احتمال وقوع انقلاب عسكري في العراق ، أو إقامة جبهة وطنية ، فأصدر بيانا رفض فيه أية حكومة عسكرية أو ائتلافية في العراق ، واتهم كل من يشترك في تلك الحكومة بالعمالة الصريحة للاستعمار. ووعد باستمرار القتال في حال وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، من داخل العراق حتى إسقاط نظام البعث . [417]

ولكن الحرب استمرت ولم يحدث انقلاب عسكري في العراق ولا قامت جبهة وطنية ، ولم تستطع الثورة الإسلامية ان تتقدم أو تنتصر على إجراءات النظام القمعية ، ولم تستطع القوات الإيرانية ان تدخل في العراق لتغير النظام فيه أو تقيم حكومة إسلامية بأي شكل من الأشكال.. وتدهورت علاقة السيد محمد الشيرازي بقيادة الجمهورية الإسلامية في إيران ، التي أهملته وفضلت عليه السيد محمد باقر الحكيم لقيادة "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" الذي أسسته عام 1982 ، وهذا ما دفع الشيرازي إلى اتخاذ قرار مفاجئ بالانسحاب من المواجهة السياسية والتعبئة الإعلامية ضد النظام العراقي ، والانزواء في قم والعمل من اجل المرجعية وتقويم التجربة الإسلامية الإيرانية ككل ، وخاصة في اتجاهها الاستبدادي وابتعادها عن الشورى والديموقراطية.

ومنذ عام 1982 وتحديدا بعد تحرير مدينة خرمشهر (المحمرة) بدأ الشيرازي يتحدث في مجالسه الخاصة عن عبثية

---

[416]- 10 صفر 1401

[417]- بيان بتاريخ 13 ربيع الأول 1401 و 7 رجب 1401

الحرب وضرورة وقفها .[418] ولم يكن يستطيع أن يعلن موقفه أمام الملأ ، خوفا من الاصطدام مع الإمام الخميني الذي ظل يدفع باتجاه الحرب ستة أعوام أخرى.

الفصل السادس:
الشيرازي وآفاق التطور

أ - الشيرازي وأصول الاجتهاد

بـنى السـيد محمد الشـيرازي فكـره الثقـافي والسياسي والاقتصــادي والاجتمــاعي ومشــروعه العملي على نظرية (ولاية الفقيه ونيابته العامة عن الإمــام المهــدي الغــائب) وان هــذه النظرية قديمة وتشكل امتـدادا لنظرية الإمامة منذ القـرن الرابع الهجري (بداية الغيبة الكـبرى) ، وحصر الحق في عملية التشـريع والتنفيذ والقضاء بالفقهاء العـدول ، ثم اعتـبر نفسه مجتهـدا يحق له التصــدي للمرجعية الدينية أو الــدخول في شــورى الفقهــاء. فكيف آمن الشيرازي بنظرية ولاية الفقيـه؟ وهل تأكد من وجـود الإمــام الثــاني عشر (محمد بن الحسن العســكري)؟ وهل درس الفكر السياسي الشــيعي الإمــامي؟ وهل كــان يتصف شخصــيا بملكة الاجتهاد؟ ومن الذي أعطـاه تلك الرتبة ؟ وهل كـان يحظى بـاعتراف الفقهـاء الآخـرين في حـوزة كـربلاء والنجـف؟ أم كـان ينطوي على ضعف في ملكة الاجتهـاد كما يقـول بعض خصـومه ، وخاصة الإمــــام أبو القاسم الخــــوئي الــــذي أصــــدر في بداية السبعينات بيانا بذلك؟ وإذا كان الشيرازي فعلا ضــعيفا في عملية الاستنباط ، فأين يكمن الخلل؟ وما هو مستوى الاجتهاد لديه؟

إن الإجابة عن هــذه الأســئلة المهمة تعطينا مفتــاح فهم المشروع المرجعي للشـيرازي وتفتح أمامنا آفـاق التطـور ، ليس عند الشيرازي فقط ، وإنما في عموم المشروع المرجعي القـائم على نظرية (النيابة العامة وولاية الفقيـه) والمسـتمد جـذوره من الفكر الإمامي الاثني عشـري ، وإذا كنا نتحـدث عن السـيد محمد الشــــيرازي فإنما لأنه يشــــكل نموذجا بــــارزا لهــــذا الفكر وذلك المشروع .

لا بد ان نعرف أولا ، أن الاجتهاد يمارس في الأوساط العلمية الشيعية المعاصـرة ، على درجـات ، في الفقه والأصـول والدراية

---

[418]- حدثني شخصيا مرارا.

والرجال واللغة العربية والكلام والعقيدة والتاريخ ، وفي الوقت الذي يكثر فيه الاجتهاد – مثلا - في الفقه ، بمعنى تطبيق القواعد الكلية على الجزئيات ، يقل في مجال التاريخ والكلام والعقيدة ، باعتبار هذه الأمور مفروغا منها وثابتة وضرورية وبديهية لا تحتاج إلى بحث أو دراسة معمقة ، ويكاد يكون معظم "المجتهدين" المعاصرين مقلدا في هذه الجوانب. وإذا كان الشيرازي يعاني من نقاط ضعف في عملية الاجتهاد ، كما يتهمه خصومه، فان تلك النقاط موجودة، في الحقيقة ، لدى بقية (الفقهاء المراجع) بصورة أو بأخرى .

وينقسم الفقهاء الشيعة بعد ذلك إلى قسمين رئيسين هما : الأخباريون ، أي الذين يقبلون الأخبار الواردة في الكتب الروائية الشيعية الأربعة والتراث الشيعي القديم كما هي ، بدون نقد أو تمحيص ويحرمون الاجتهاد والاعتماد على القواعد الأصولية ، و الأصوليون الذين يمارسون الاجتهاد ويقبلون بالأصول العملية. [419]

وبالرغم من حسم العلماء الأصوليين للمعركة نظريا لصالحهم في القرن التاسع عشر على يدي الشيخ مرتضى الأنصاري ، إلا ان كثيرا من العلماء الأصوليين ظلوا يمارسون عمليا نهجا قريبا من الأخباريين في تقبل كثير من الروايات والحكايات التاريخية بدون تمحيص أو اجتهاد.

وربما كان السيد محمد الشيرازي واحدا من هؤلاء "الفقهاء" الذين اجتهدوا في (الفقه) ولم يجتهدوا في (الأصول) أو (الرجال) أو (العقيدة) وخاصة (نظرية الإمامة أو وجود الإمام

---

[419]- يعتقد الأخباريون بصحة جميع ما في كتب الأخبار الأربعة المعروفة عند الشيعة وهي (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار) وأن الروايات الواردة فيها إما قطعية السند أو موثوق بصدورها ، فلا حاجة إلى البحث عن سندها ، و لا يشترطون للمجتهد العلم بأصول الفقه ، غير المعرفة باصطلاحات أهل البيت ، ولا يجوزون الرجوع إلى الأصول المأخوذة عن العامة كالعقل والإجماع ، ويكتفون بالأخبار ، ولذلك أطلق عليهم اسم (الأخبارية). السيد محمد بحر العلوم : الدراسة وتاريخها في النجف ص 65-71 - الجزء الثاني من قسم النجف من موسوعة العتبات المقدسة، رقم 7 - جعفر الخليلي ، مؤسسة الأعلم للمطبوعات بيروت لبنان الطبعة الثانية 1407- 1987
وكانت مدينة كربلاء ، التي نشأ فيها الشيرازي ، مسرحا لمعركة طويلة بين الأصوليين والأخباريين ، قادها (الأصولي) الوحيد البهبهاني (1116 – 1205هـ/1793م) ضد زعيم الأخباريين الشيخ يوسف بن أحمد البحراني الدرازي (صاحب : الحدائق الناضرة) وتابعها تلميذه الشيخ جعفر كاشف الغطاء (الذي انتقل إلى النجف) ضد السيد محمد الأخباري. ندوة دراسات حول كربلاء ص 648

الثــاني عشــر). وهو يــبرر ذلك بقوله : " ليس الفقهــاء الــذين اجتهدوا في الأصول ممن توفر فيهم الاجتهـاد في جميع مقـدمات الاستنباط من اللغة والنحو والصـرف والمنطق والبلاغة والرجـال وغيرها ، بل الغالب الذي يشذ خلافه: انهم يأخـذون في المسـائل النحوية ومعـاني الكلمـات اللغوية وغيرهما بـآراء المجتهـدين في تلك العلـوم ، ولو احتـاج الفقه إلى الاجتهـاد في جميع ذلك حـتى يكون الفقيه مجتهدا في اللغة والنحو والمنطق وغيرها لم يتسن التفقه في مائة عـام... وعليه فـإذا اخذ الشـخص نتـائج مسـائل الأصول عن الأصولي ، كأخذه نتائج الإعراب والبناء عن النحـوي، ثم اجتهد بتطبيق الكبريات على الصـغريات لم يكن بـأس في ان يعمل باجتهاده وان يعمل الغير بفتاواه على مقتضى القاعدة".[420]

وربما كان الشيرازي مصيبا في رأيه باستحالة الاجتهاد الشامل في وقت قصـير ، إذا كـان المطلـوب من المجتهد أن يجتهد في جميع أبـواب الفقه ، كما هو الحـال لـدى المجتهـدين المعاصـرين الــذين يغطــون جميع أبــواب الفقه من الطهــارة والنجاسة إلى الصلاة والصوم وسائر العبادات إلى المعـاملات المالية والأحكـام الشخصية ، بحيث لا يمكنهم التعمق أو التخصص في أي بـاب من الأبواب ، ولذا فانهم يضطرون إلى (التقليد) في كثـير من أصـول الاجتهـاد كالعقيــدة والتــاريخ واللغة والأصــول والدراية ويكتفــون بالاجتهاد في تطبيق القواعد الفقهية الكلية على الصغريات ، ومع ذلك قد يبتعـدون عن الصـواب أو عن الـرأي السـديد في مجـال الفقه الســطحي أيضــا. إلا ان لهــاث "الفقهــاء" للإجابة عن كل سؤال فقهي والتمتع بالصـفة الموسـوعية الشـاملة لجميع أبـواب الفقه بما يؤهلهم للحصــول على لقب (المجتهد المطلق والأعلم) الــذي يعطي المجتهد حق (التقليــد) من العــوام ، لا يســمح لهم بالتخصص والاجتهـاد العميق في جميع المراحل الضـرورية. ولكن "الاجتهـاد" السـطحي في الفقه اعتمـادا على التقليد في قضـايا العقيــدة والتــاريخ والأصــول والرجــال لا يجعل من "المجتهــد" مجتهدا حقيقيا.

وربما كــان تســامح الشــيرازي في بعض المراحل الأساســية للاجتهـاد، سـببا لعـدم اعـتراف السـيد أبو القاسم الخـوئي (زعيم الحــــوزة العلمية في النجف والمرجع الأعلى في الســــبعينات والثمانينــات) باجتهــاد الشــيرازي ، بــالرغم من تأليفه لكتــاب: (الاجتهاد والتقليد) في الفقه الاستدلالي سنة 1374هـ 1955م ، وتأليفه لموســوعة ضــخمة في الفقه تجــاوزت المائة والثلاثين

---

[420]- الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد ، مسألة 67 ص 463

مجلـدا. [421] مع أنه لا يمكن إغفـال العامل السياسي (التنافسـي) في تحمس الخـوئي لإصـدار بيـان ضد الشـيرازي عـام 1971 ، وعدم وجود مؤشرات على ممارسة الخوئي للاجتهاد في العقيـدة والتـاريخ وخاصة موضـوع الإمامة ووجـود "الإمـام الثـاني عشر محمد بن الحسن العسكري".

وعلي أي حـال فقد أجـاب الشـيرازي على من شـكك في اجتهاده بأن الإجـازة ليست طريقا منحصـرا ، والفقه الاسـتدلالي كاف لإثبات الاجتهاد. [422]

و لكن من المهم هنا التعرف على نظرية الشيرازي الأصولية وموقفه من المدرسة الأخباريـة، لنعـرف مـدى اجتهـاده وعمقه وطبيعته.

من المعروف أن الفقهاء الأصوليين يميلـون إلى عـدم حجية الظن عقلا ، ويعتـبرون النهي الـوارد في القـرآن الكـريم: (وإن الظن لا يغـني من الحق شـيئا) النجم 28، نهيا إرشـاديا وليس مولويا ، ولكن الشيرازي يخالف المشهور لدى الأصوليين ويقـول بحجية الظن استنادا إلى عمل العقلاء في كافة أمورهم بالظن إلا ما خرج.[423] كما أن من المعروف عـدم الـتزام الأصـوليين بحجية الخبر الواحد، ولكن الشـيرازي يلـتزم بـذلك ، ويقبل حـتى الخـبر الضـعيف إذا كـان مشـهورا .[424] وهو أساسا يعتمد على الشـهرة في الروايـات والفتـاوى ، ويـرى أنها تجـبر الروايـات الضـعيفة وتكسر الروايات الصحيحة، وذلك اعتمادا على روايـات مثل : (لا عـذر لأحد من موالينا في التشـكيك فيما يرويه عنا ثقاتنا) و(خذ بما اشـتهر بين أصـحابك) والمرسـلة: (فخذ بما اجتمعت عليه شيعتنا). ويعتقد : أن المشهور، وإن كـان ضـعيف الطريق ، أولى بالعمل لدى العقلاء من غـير المشـهور القـوي الطريق الضـعيف العمل به ، مما يصطلح عليه بانكسار الرواية بسبب الشـهرة .[425] وأن "الشهرة بمعنى كثرة نقل الرواية في قبـال أخـرى شـاذة أو نادرة ، جابرة كاسـرة ، للـدليل فيهما ، على المشـهور المنصـور، المؤيد من قبلنـا".[426] وبنـاء على ذلك يفتح الشـيرازي بابا واسـعا على التراث الـروائي والمحافظة على التقاليـد، ويأخذ بالروايـات

---

[421]- أصـدر الخـوئي عـام 1971 بيانا ينفي اجتهـاد الشـيرازي اعتمـادا على شهادة أحد أساتذة الشيرازي: الشيخ يوسف الخراساني.

[422]- الشيرازي، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية ص 14

[423]- الشيرازي ، محمد: الأصول مباحث الحجج والأصول العملية ص 49

[424]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص 85

[425]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص96-99 ج102

[426]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص75

الضعيفة التي تلقاها الأصحاب بالقبول بناء على رواية المشايخ الثلاثة (الكليني والصدوق والطوسي) لها مما يجعلها في نظره في أعلى الروايات " لأن الكليني والصدوق قد ضمنا حجية ما في كتابيهما ".[427]

وإضافة إلى ذلك يقبل الشيرازي خبر الثقة ، وهو خبر الصادق غير العادل ، خلافا لمن اشترط العدالة بدليل آية (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) ، أو لأن خبر الثقة لا يورث إلا الظن و (الظن لا يغني من الحق شيئا) . إذ يرى الشيرازي ان بناء العقلاء يقوم على قبول خبر الثقة من غير ردع ، وانهم لا يلومون من اعتمد على الثقة لو حصلت المخالفة فرضا، واعتمادا على المشهور وبناء على جملة من الآيات والروايات .[428]

وعلى رغم وجود مناقشة حادة بين فقهاء الشيعة حول وجود الإجماع ، وحجيته وكذلك الإجماع المنقول بخبر واحد ، فان الشيرازي يعتبر الإجماع المحصل والمنقول حجة ، حتى إذا كان منقولا بخبر الواحد ، لأنه إخبار عن قول المعصوم ، سواء كانت الدعوى مبنية على علم أو حدس برؤية الناقل للإجماع ، للإمام المهدي.[429]

وهكذا يقبل دعوى التواتر، من دون حاجة للتأكد من الأمر، وذلك "لأن الإخبار به إخبار بالإجمال عن موجب القطع".[430]

ويعتقد الشيرازي ، ككثير من الفقهاء ، بالتسامح في أدلة السنن ، حسب المشهور ، اعتمادا على بعض الروايات التي تقول: (من بلغه عن النبي (ص) شيء من الثواب فعمله كان له أجر ذلك، وان كان رسول الله لم يقله) ، ولا يستبعد شمول ذلك لفتوى الفقيه لأنه ينقل كلام أهل البيت.[431]

ومن هنا فانه يؤمن بحجية كتب الأدعية والزيارات والآداب ، المروية عن الثقاة ، ككتاب (حلية المتقين) و (مرآة الكمال) و (مفاتيح الجنان) ونحوها مما أثبتت فيها الأخبار الواردة عن الأئمة (ع) بغض النظر عن ذكر السند ، اعتمادا على جريان السيرة على العمل بها.[432]

---

[427]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص 75

[428]- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ، الفقه ، ص 17 ج 111 و الأصول ص 75

[429]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص 71

[430]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص74

[431]- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص72

[432]- الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد مسألة 6 ص 78

ويؤمن أيضا بصحة رواية الطفل المميز، وجواز الاعتماد عليه ، خاصة إذا روى بعد البلـــوغ ، وذلك اعتمـــادا على بنـــاء العقلاء والسيرة .[433]

وعموما فان الشيرازي يعتقد بأن الحجية في الرواية قد تكون من جهة تمامية السند ، وقد تكون من جهة قوة المتن مما تكـون دليلا على الورود عنهم (ع) وان لم يكن قوي السـند ، وقد تكـون من جهة قـوة المؤلف ، وان كـانت خالية من السـند ، وقد تكـون من جهة القـــرائن الخارجية ، وقد تكـــون من جهة الشـــهرة المضمونية . وقد يتعامل مع الحديث المرسل كالتعامل مع الحجة من جهة التسامح في أدلة السنن.[434]

وإضافة إلى كل ذلك يؤمن بحجية قول الشـعراء في حضـور الأئمة (ع) اعتمـــــادا على كونه نوعا من التقرير .[435] كما يقبل الرواية عن الجن .[436]

ويختلف الشـيرازي عن الأخبـاريين في انه لا يقبل بحجية الرؤيـا، والرواية عن الأئمة في المنـام.[437] ومن هنا فقد اعتمد الشيرازي في بحثه الاجتهادي الأول عن (الاجتهـاد والتقليـد) على عشـرات المصـادر الضـعيفة المشـكوك في صـحة نسـبتها إلى مؤلفيها أو غير المسندة إليهم أو المليئة بالروايات الموضـوعة أو غير المعتمدة من قبل الفقهاء الأصوليين المحققين ، مثل:

1 - الاحتجاج للطبرسي
2 - الاختصاص للمفيد
3 - إرشاد القلوب للديلمي
4 - إقبال الأعمال لابن طاووس
5 - الأمالي للمفيد
6 - أمالي الصدوق
7 - إكمال الدين للصدوق
8 - الأنوار النعمانية للجزائري
9 - بحار الأنوار للمجلسي

433- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص 60-61 ج2

434- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص 7-9 ج 1

435- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص 60

436- يـذكر عن والـده المـيرزا مهـدي عن الشـيخ حسـين النـوري صـاحب (مسـتدرك وسـائل الشـيعة) أنه كـان منعـزلا في غرفة وهو يكتب خطبة النـبي في غـدير خم ، فـدخل عليه اثنـان من الجن وصـححا بعض فقـرات الخطبة ، حسـبما سـمعاها من رسـول الله (ص) حيث كانا حاضـرين في غدير خم . العلماء أسوة وقدوة ص 31

437- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص 63

10 - تحف العقول
11 - تفسير العسكري
12 - تفسير العياشي
13 - تفسير فرات الكوفي
14 - تفسير القمي
15 - تفسير البرهان للبحراني
16 - مجموعة ورام للاشتري
17 - روضة الواعظين للفتال النيسابوري
18 - كتاب سليم بن قيس الهلالي
19 - غوالي اللئاليء للأحسائي
20 - الغيبة للطوسي
21 - الغيبة للنعماني
22 - الفقه المنسوب إلى الرضا
23 - فلاح السائل لابن طاووس
24 - عيون أخبار الرضا للصدوق
25 - كامل الزيارات لابن قولويه
26 - كشف الغمة في معرفة الأئمة لابن أبى الفتح الإربلي
27 - مستدرك وسائل الشيعة للميرزا حسين النوري
28 - مصباح المتهجد للطوسي
29 - مكارم الأخلاق للطبرسي
30 - نوادر الراوندي
31 - الوافي للفيض الكاشاني
32 - وسائل الشيعة للحر العاملي
33 - وقعة صفين للمنقري
34 - الوسيلة للطوسي

وفي الوقت الذي اعتاد الفقهاء الأصوليون على التحقيق في روايات الكتب الأربعة (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار) التي تعتبر في قمة التراث الشيعي من حيث السند، وإهمال وإسقاط أو تضعيف الآلاف منها [438] فان الشيرازي تعامل مع الروايات الواردة في تلك الكتب الأضعف بروح عالية من الثقة والاعتماد ، وقلما شكك في رواية توجد فيها إلا ما ندر، وسلك منهجا قريبا جدا من المنهج الإخباري القديم الذي هجره حتى الإخباريين الذين راحوا يتأكدون من الأخبار قبل العمل بها.

الاستثناء الوحيد الذي مارسه السيد الشيرازي هو رفضه القاطع لروايات تحريف القرآن وروايات التقية التي تحرم

---

[438] - يضعف العلامة المجلس في كتابه (مرآة العقول) 9500 رواية من روايات الكافي البالغة حوالي 16 ألف رواية.

الخروج قبل قيام القائم وقد وصفها بالضعف من دون نقاش كبير ، حيث يقول:" إن زهاء مائتين من أخبار التحريف عن (السياري) الكذاب الوضاع الغـالي ، والبقية لا دلالة لها ، كما ألمع إليه الوالد في رسـالة لـه".[439] ويقـول" إن جملة من الروايـات الناهية عن الخروج في زمان الغيبة سندها غير صحيح ، مثلا في سند بعضـها (الخليلي) و (الجيلاني) و (ابن نصـر) وأمثـالهم من الكـذابين والغلاة وفاسـدي المـذهب ، كما في (الرجـال)".[440] وقد يلقي الشيرازي باللوم على الاستعمار المـاكر ويحمله مسـؤولية إيجـاد هذه الأفكار في أدمغة المسلمين.[441]

فقد قبل كتاب (نهج البلاغة) الذي جمعه الشريف المرتضى ، بـالرغم من عـدم ذكر السـند ، اعتمـادا على وثاقة الشـريف الرضي ، الـتي تجعل مراسـيله كالمسـانيد ، تماما كمراسـيل ابن أبي عمـير ، ونظـرا لاعتمـاد الفقهـاء عليه قـولا وتقريـرا . وقبل (الصحيفة السجادية) بالرغم من انقطاع سندها ، أو احتوائها على روايـات غـير مقبولة .[442] وصـحح (حـديث الكسـاء) نقلا عن رواية والده له.[443] بالرغم من وجـود مناقشة قوية في الـراوي جـابر بن يزيد الجعفي ، وصحح أيضا الخطبة المنسـوبة إلى الزهـراء في مسـجد النـبي والمروية عن ابنتها السـيدة زينب الـتي كـانت في حـــــوالي الخامسة من عمرها وقت تحملها للرواية "لأن تلك الخطبة متلقاة بالقبول ، وقد كان الأئمة الأطهار (ع) والأعلام من الأخيـار يتعاهـدون هـذه الخطبة ويتواصـون بها ويعلمونها أولادهم جيلا بعد جيل ، فهي مقبولة سـندا ، لتلقي الأصـحاب والعلمـاء عصرا بعد عصر لها بالقبول ، وهو دليل الاعتبـار عقلائيا وشـهرتها الروائية كبـيرة جـدا، إضـافة إلى القـرائن المقالية والمقامية الكثيرة الشاهدة لها كنقل المخالفين لها مع تـوفر الـدواعي على عدم النقل ، وكقـوة المضـمون في الكثـير من مقاطعها ، بل في كلها ، وكتطابق مضمونها مع الأصول والقواعد ".[444]

و يستفيد من رواية زينب وهي صغيرة صـحة تحمل المميـز للرواية ، وجـواز الاعتمـاد عليه إذا رواها بعد البلـوغ، إضـافة إلى مقامها الخاص عند أهل البيت.[445]

---

[439]- الشيرازي ، محمد: الأصول، مباحث الحجج والأصول العملية ص 67

[440]- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص48

[441]- الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص8

[442]- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص60

[443]- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص 7-9 ج 1

[444]- المصدر، ص 55-59 ج2

[445]- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص60-61 ج2

ويعتمد على كتـاب (تفسـير القـرآن) المنسـوب إلى الإمـام الحسن العســكري ، لاعتمــاد ابن بابويه الصــدوق عليه ، خلافا لمحققي الأصــوليين الــذين خدشــوا فيه لعــدم وثاقة الــرجلين الراويين للتفسـير عن الإمـام (ع) .[446] وذلـك"لأن ابن بابويه قصد في (من لا يحضره الفقيه) الإفتـاء والحكم بصـحة والاعتقـاد فيما هو حجة بينه وبين ربه ، واســـــتخراج الأحــــــاديث من الكتب المشهورة المعول عليها والمرجع - كما يقول في مقدمته .. ولأن (ابن بابويه) الصـدوق كـاف اعتمـاده في الحجية إذا لم تظهر لنا خدشة ، **ولأنه عادل وخبر العادل حجة ،** وان ابن الغضـائري لم يخــدش في هــذا التفســير بل في تفســير آخر ، ولم نظفر بالمعارض القطعي لها ". [447]

وبغض النظر عن المناقشة في المبـادئ الأصـولية والمنهج الأخبـاري الـذي يـؤمن به السـيد محمد الشـيرازي ، فانه يجـيز الالتزام بتلك المبادئ التي تشكل مقدمة ضرورية لعملية الاجتهاد ، عن طريق التقليد ، ولا يوجب الاجتهاد فيها . [448]

وهـذه نقطة مهمة تكشف طبيعة الاجتهـاد الـذي مارسه السـيد الشيرازي . ومع انه يسـتظهر حرمة التقليد في أصـول الـدين[449] إلا ان منهجه الأخبــاري يحــول بينه وبين الاجتهــاد الــدقيق في المسائل الأصولية والعقائدية ويكاد يقربه من تقليد السابقين .

سوف يكون لتلك النوافذ الواسعة - أو في الحقيقة : الأبواب الواســعة - الــتي فتحها الشــيرازي على الأخبــار أثر مهم على موقفه من:

1 – الفكر الشيعي الإمامي ، و الغلو في أهل البيت .

2 – المشكلة الطائفية في العراق والعالم الإسلامي .

3 – نظرية المرجعية الدينية و (ولاية الفقيــه) وطبيعتها وحدودها .

4 – طبيعة العمليات الاجتهادية ونتائجها المختلفة.

---

[446]- انظــر: المســألة الثانية والعشــرين من (مستمسك العــروة الــوثقى) للسيد محسن الحكيم و (فقه الشيعة) للخوئي.

[447]- الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد ص 41

[448]- المصدر، مسألة 67 ص 463

[449]- المصدر، مسألة 1

ففي موضوع الإمامة الإلهية لأهل البيت و(الاثني عشرية) يتقبل الشيرازي جميع الروايات الواردة في التراث الإمامي ويعتبرها من الضروريات التي لا تحتاج إلى دليل.[450]

وفي موضوع وجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري ، يتقبل كذلك كل الروايات والقصص الواردة حول الموضوع ، دون أي نقد أو تمحيص أو دراسة أو مراجعة ، ويضيف إليها الروايات الشعبية التي يتناقلها الناس عن لقاء بعض العلماء بالإمام المهدي الغائب.[451]

وبالنسبة لنظرية النيابة العامة وولاية الفقيه وجواز التقليد ، فانه يعتمد على الروايات الواردة حولها، بدرجة كبيرة من الثقة[452] بالرغم من اعتراف الفقهاء المحققين كالشيخ مرتضى الأنصاري والسيد أبو القاسم الخوئي بضعف تلك الروايات .

و نتيجة لإيمان الشيرازي بالمنهج الأخباري المتسامح في نقل الروايات وقبول الأخبار الضعيفة من دون نقد أو تمحيص و دون الالتفات إلى السند ، وقع في مطب الإيمان بكثير من الخرافات والأساطير وأقوال الغلاة ، فآمن بعلم الأئمة من أهل البيت للغيب .[453] وبقدرتهم على اجتراح المعاجز.[454]

وصدق بحكاية عودة الشمس للإمام علي بعد غروبها.[455] وغالى كثيرا في منزلة السيدة فاطمة الزهراء، واعتقد أنها مفروضة الطاعة على جميع الخلائق من الجن والإنس والطير والوحش والأنبياء والملائكة، وأنها حجة حتى على الأئمة. وأن الله قد فوَّض إليها مع النبي والإمام علي أمور الخلق يحلون ما يشاءون ويحرمون ما يشاءون.[456] وقال بأن للزهراء وللأئمة من أهل البيت الولاية التكوينية والتشريعية ، وذلك بمعنى ان زمام العالم

450- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص 83

451- كلقاء الميرزا محمد حسن الشيرازي ووالده الميرزا مهدي الشيرازي ، مع الإمام المهدي في سرداب الغيبة في سامراء ، وقصة الشيخ محمد الكوفي الذي أمر السيد أبو الحسن الأصفهاني بالجلوس في الدهليز وإفتاء الناس بناء على لقاء له مع الإمام المهدي . الشيرازي ، محمد: رجال الدين بين الناس دائما ص 2

452- الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد مسألة 1 و حول السنة المطهرة ص 95ج111 الفقه

453- الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية 8 و أجوبة المسائل المالكية103

454- الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص 65

455- الشيرازي ، محمد: المسائل المتجددة 10

456- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص 10 -17ج1 نقلا عن كتاب : عوالم العلوم ومستدركاتها مجلد فاطمة ج1

بأيديهم فلهم التصرف فيه إيجـادا وإعـداما ، كما ان زمـام الإماتة بيد عزرائيل ، وانهم الوسائط في خلق العـالم والعلة الغائية له ، كما أنها وأنهم ســبب لطف الله تعــالى وإفاضــته على العــالم واسـتمرار قيـام العـالم بها وبهم .[457] وانهم أحيـاء دائما ، لا فـرق بين حيـاتهم ومـمـاتهم. وانهم يعلمـون ما كـان وما يكـون وما هو كائن . [458]

وكما هو واضح فان الشيرازي يحلق عاليا في أجواء الغلو بأهل البيت، اعتمادا على الأدعية والزيارات والأحاديث الضـعيفة ، دون أن يتوقف لحظة لكي يتأكد من ســـندها وصـــحتها، على طريقة متطرفي الأخباريين.

وقد انعكس موقفه المتطـرف المغـالي بأهل الـبيت، على نظرته إلى المشكلة الطائفية بين الشيعة والسنة ، وإمكانية حلها بصورة جذرية ، فبالرغم من إيمانه بالوحدة الإسلامية إلا انه عجز عن تقــديم حلــول ثقافية جذرية لإذابة الجليد بين الطــائفتين الإسلاميتين ، واقتصر في حلوله على الـدعوة للتعـايش السـلمي والتعاون السياسي بين الطرفين ، واقترح في السـنوات الأخـيرة فكرة إنشاء مجلس للطوائف الإسـلامية المختلفة ، يحكمـون فيه بأكثرية الآراء. [459]

ومع انه قام ببذل جهد كبير لتطوير نظرية ولاية الفقيه ودمجها بالشورى ، إلا انه لم يتوصل إلى تأصيل نظرية الشـورى في فكر أهل الـبيت ، في مقابل نظرية الإمامة ، وظل يتمسك بالشـورى في حــدود أو تحت ظل ولاية الفقيه أو شـــورى الفقهـــاء. ولم يستطع الوصول إلى الحكم المـدني والنظـام البرلمـاني أو الفكر الجمهوري المتكامل.

ولو انه قام بأية خطوة لدراسة المصـادر الشـيعية بعد تهـذيبها لربما كان قد وصل إلى نوع من التوحيد بين الطائفتين والتقـريب بينهما ، وبنــاء فكر سياسي جديد يقــوم على الشــورى . غـير انه كان من الصـعب عليه ان يقـوم بـذلك لأنه الـتزم بقـوة وبصـورة تقليدية بنظرية المرجعية الدينية وولاية الفقيه الشيعية ، ومن هنا لم يجد أية إمكانية عملية للحوار مع الفكر السني ، القائم أساسا على الإيمان بنظرية الشورى ورفض نظرية النص والتعيين.

---

[457]- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص 10 - 11 و17

[458]- الشيرازي ، محمـد: من فقه الزهـراء ص20 و23 و 28 و30 و32 و 36- 38

[459]- الشـــيرازي ، محمـــد: الدولة الإســـلامية ، الفقه ص 69 ج101 و ممارسة التغيير ص 99 وكيف نجمع شمل المسلمين ص 5-12

ب - المرجعية الدينية وآفاق التطور

حين بدأ السيد محمد الشيرازي نشاطه الإسلامي في الخمسينات من القرن العشرين، كان في بداية العشرينات من عمره ، وكان هدفه الأول هو إيقاف المد الثقافي الغربي "الاستعماري" ومقاومته والتشبث بالأصالة الإسلامية ، ولذلك فقد رفض كل شيء يمت إلى الغرب ، ورفض أي حل وسط أو أية محاولة للتوفيق بين الإسلام والغرب ، معتقدا بكمال الإسلام ومؤكدا على عدم الحاجة إلى أي تطوير أو استيراد لأي قانون من "الغرب الكافر" .

ولذلك انتقد الشيرازي بعض المفكرين المسلمين الذين يحاولون التوفيق بين الحضارة الغربية والإسلام أو تغليف الشيوعية أو الاشتراكية أو القومية أو الديموقراطية بالإسلام ، واعتبر ذلك محاولة لترقيع الإسلام ونوعا من الشرك وتوفيقا بين الاثنين على حساب الإسلام ، وانه أقرب إلى غير الإسلام منه إلى الإسلام .[460] وقال: " لا حلول وسط بين الإسلام وغير الإسلام ، ولا صورة للتوفيق والمجاملات على حساب الإسلام".[461]

ومن هنا فقد رفض الشيرازي الديموقراطية الغربية والأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية والبنوك الربوية والقوانين الحديثة المختلفة التي سنتها الدول الإسلامية ، كما رفض الإصلاح الزراعي الذي قامت به حكومة عبد الكريم قاسم وحكومات إسلامية أخرى ، وأصر على المحافظة على المرجعية الدينية باعتبارها النظام السياسي الإسلامي الشرعي الوحيد .

وبالرغم مما كان يبدو بوضوح من ان بعض القوانين والمفاهيم الإسلامية الموروثة بحاجة إلى مراجعة ونظر والتأكد مما إذا كانت حقا تمثل الإسلام و تستند إليه أو كانت تستند إلى مفاهيم وأفكار منحرفة وخاطئة ، إلا ان السيد الشيرازي كان يعتقد ان الصورة التي ورثها أو حملها عن الإسلام ، تمثل الأصالة الإسلامية

460- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص 155
461- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص 153

التي لا تقبل المناقشة أو التشكيك. وبالرغم من ان الفكر الإسلامي كان ينقسم إلى مذاهب وتيارات عديدة ويضم اجتهادات مختلفة ، إلا ان الشيرازي – فيما يبدو – كان يعتقد بصواب الفكر المذهبي الذي يحمله وخطأ المذاهب الأخرى .

وفي حين كان جمال الدين الأفغاني – مثلا - يعتقد بأن إثارة قضية الخلافة بعد وفاة النبي أمر يضر المسلمين في الوقت الحاضر ولا ينفعهم ، و يطالبهم بتجاوز الخلاف الطائفي العقيم ، و ينتقد كثيرا من الممارسات والشعائر الحسينية [462] فان الشيرازي كان يعتقد بأهمية التركيز على بحث القضايا المذهبية والتاريخية الموروثة ، ولم يجد حاجة لمراجعة الأسس التي يقوم عليها المذهب الشيعي الإمامي الاثنا عشري .

ورفض الشيرازي أيضا الدعوة إلى تجديد الفقه واتهم الذين يطالبون بذلك انهم يتظاهرون بتطبيق الإسلام ولكنهم يستوردون المناهج الجاهزة من الشرق أو الغرب ، و يغيرون الاسم فقط ، تحت شعار (تجديد الفقه) أو عدم كفاية الفقه القديم لمتطلبات العصر . وانهم لا يختلفون عمن ينادي بعدم صلاحية الإسلام للعصر كالشيوعيين والبعثيين والقوميين والعلمانيين ، في أنهم لا يمتلكون الجرأة للتعبير عما يريدون ، فيلجئون إلى شعار (تجديد الفقه). [463]

و رفض الشيرازي في البداية أية مرونة أو تطور في القوانين الإسلامية ، كتشريع أحكام أو فرض ضرائب أو سن حدود جديدة ، لأن التشريع بيد الله سبحانه ، وليس بأيدينا حتى نشرع ما نشاء.[464]

وحين توقف عند موضوع التمييز في توزيع الخمس والزكاة بين " السادة" من أبناء الرسول الأعظم وغيرهم من عامة الناس كما يقول الفقه الشيعي .وهو ما كان محل انتقاد من قبل الكثيرين من الجيل الجديد باعتباره تمييزا لا مبرر له ، دافع عن الموضوع بقوة وبرره بأعذار كثيرة. [465]

ولكن بعد مسيرة طويلة من التفكير والاجتهاد والتجربة والنظر في مختلف جوانب الحياة ، أبدى الشيرازي شجاعة فائقة ومرونة علمية وعملية في معالجة القضايا الاجتماعية ، وعاد فاقترب من الفكر الإنساني الحديث ومن مسألة تجديد الفقه ،

---

[462]- الوردي ، علي: لمحات اجتماعية ص 313 ج3

[463]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص 260

[464]- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص 89-90 ، عام 1962

[465]- الشيرازي ، محمد: عبادات الإسلام ، هكذا الإسلام ص 330 و الاقتصاد ص 39 و45 ج2

فأعاد النظر في كثير من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يرفضها في السابق رفضا شديدا ، فاقترب من الديموقراطية والتعددية الحزبية والمجالس البرلمانية والبنوك الربوية وقوانين العمل والعمال والإصلاح الزراعي وما إلى ذلك .

فتح الشيرازي باب التطور والتجديد في كثير من الأمور الفقهية ، على قاعدة (الأهم والمهم) والنظر إلى الأحكام الأولية والثانوية ، والمحافظة على سمعة الإسلام وحماية الوحدة الوطنية . واستشهد بسيرة الرسول الأعظم (ص) و الإمام على في ترك بعض الأحكام حفاظا على وحدة المسلمين . وتوصل إلى : ان الأحكام الإسلامية في باب الحكم ليست جامدة حرفية ، والى ضرورة جمع الأحكام الأولية بالأحكام الثانوية مثل قاعدة (الأهم والمهم) وقاعدة (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) وقاعدة (الإسلام يعلو) وقاعدة (تقوية المسلمين وعدم جواز تضعيفهم) و (ما من شيء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه) و (تأليف القلوب) و (وحدة الصف وتوحيد الكلمة) . وما إلى ذلك من القواعد التي يجب على الدولة الإسلامية مراعاتها جيدا ، من أجل بقاء الدولة وسلامة المجتمع.[466]

وانطلاقا من تلك القواعد نبه الشيرازي إلى ضرورة المحافظة على الهدوء والسلام والتدرج في عملية الانتقال من الأحكام الوضعية إلى الأحكام الشرعية ، عند قيام الدولة الإسلامية ، لكيلا يحدث رد فعل سلبي يؤدي إلى تمكن الأعداء من الإطاحة بالدولة الإسلامية أو حدوث الفوضى بسبب عدم استيعاب الأمة للتغير المفاجئ ، مما يوجب انفضاض الناس وإيقاف المد الإسلامي ، فان ملاحظة ذلك أهم من تطبيق بعض الأحكام الإسلامية الجزئية في الفترة الانتقالية .[467]

وهذا ما فتح لدى الشيرازي مجالا خصبا للتطور والتجديد وإعادة النظر في كثير من الأحكام والأفكار والقوانين "الإسلامية" بسبب من الخطأ في الاجتهاد أو عدم التطابق الخارجي أو تغير الأولوية أو تبدل المصلحة ، حيث اعترف بوجود

---

[466]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص215 و ممارسة التغيير ص 93

[467]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص 207و انظر أيضا: الحكم في الإسلام ص 209 و الحكم في الإسلام ص 210 ، الكويت 1978

بدائل عصرية تطبيقا للكليات الإسلامية على الصغريات الخارجية [468] .

وقد انتقل الشيرازي من الأحكام الأولية إلى الأحكام الثانوية في كثير من الأمور ، فقد انتقد الجمارك بالأحكام الأولية ثم أجازها بالأحكام الثانوية ، وانتقد الإصلاح الزراعي بالأحكام الأولية ثم أجازه بالأحكام الثانوية.

وقام الشيرازي بنفسه بالتوفيق بين الديموقراطية وبين الإسلام ، فاعتبرها شبيهة بالشورى وعودة إلى الفطرة الإنسانية في طريقة الحكم وأنها تشكل أحد أسباب التقدم الغربي والسيطرة على العالم .[469] كما أعاد النظر في الإصلاح الزراعي فاعتبره جائزا أو واجبا .

و أعاد النظر في مسألة التمييز في توزيع الخمس ، وقدم نظرية جديدة تخالف ما اشتهر بين الفقهاء الشيعة ، تقوم على العدالة والمساواة بين السادة أبناء الرسول وغيرهم.[470] وذلك خوفا من انفضاض الناس عن الإسلام. [471]

وبالرغم من ان الشيرازي ظل ملتزما بموقفه السلبي من تولي المرأة للحكم والقضاء والمرجعية الدينية، إلا انه ناقش في أدلة المنع التي يستند الفقهاء إليها في ذلك الحكم ، فضعف بعض الروايات الواردة في هذا الشأن واتهم بعضا آخر بعدم الوضوح في الدلالة ، وشكك في دليل الإجماع المدعى فقال انه محل نقاش وغير ثابت . [472]

لقد حاول الشيرازي أن يكون واحدا من مجددي عصره ، وذلك بالجمع بين الإسلام والعصر الحديث ، واهتم بالإفتاء في المسائل الحادثة.[473] و اجتهد في كثير من الأمور وأعاد النظر في قضايا عديدة وتوصل إلى تحليل ما كان يعتبره محرما أو مخالفا للشريعة الإسلامية ، وذلك بالنظر إلى الواقع وملاحظة الأهم والمهم، ولكنه بقي في مسائل أخرى رئيسية محافظا على موقفه الأول ، فلم يتطور ولم يبدل موقفه منها ، كموضوع

468- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص265

469- الشيرازي ، محمد: الغرب يتغير ص 26-27 ، عام 1994

470- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 67 ج2

471- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص 57-58 و59 ج2

472- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص 96-99 ج 102

473- وذهب بعيدا بافتراض مسائل خيالية لم تحدث بعد ، وتصور الحكم الشرعي لها . انظر : مسائل متجددة : حول الاستنساخ البشري ، مسألة رقم 21 و 44 و 91 و 96 و148و308 و609 و610 و 611 و612 و 689 و 699و700

المرجعية وحصر الاجتهاد في (مراجع الدين) فضلا عن الموقف من القضايا الطائفية والمذهبية ، وذلك يعود إلى اتباعه للمنهج الأخباري ، والتقليد في المسائل الأصولية والعقائدية ، وعدم ممارسته الاجتهاد أو النظر في تلك الأمور ، أو خوفه من طرح تلك القضايا لتأثيرها على وضعه (المرجعي) والسياسي ، وربما لو أتيحت له الفرصة للاجتهاد ودراسة الأمور العقائدية وإعادة النظر في القضايا التاريخية ، لقدم إلينا نتائج جديدة مثيرة ، وفتح آفاقا رحبة للتطور والتجديد.

والمهم في هذه العملية ان بعض (الفقهاء) الذين يحصرون الاجتهاد في أنفسهم في داخل الحوزة ، يفترضون انهم أعلم دائما من عامة الناس أو من الخبراء المختصين ، وأقدر على استنباط المسائل الحادثة أو التشريع ، ولذلك يرفضون ممارسة الاجتهاد من قبل عامة الناس أو ممثلي الشعب من خلال مجالس الشورى.[474] وهو ما يبرر اشتراط الشيرازي دائما لموافقة (الفقهاء أو شورى الفقهاء) على عدد من الأحكام الثانوية (كالبنوك الربوية) ، وعدم جواز اتخاذ قرار بشأنها بصورة مستقلة من قبل عامة الناس ، ولكن إذا تبين لنا قدرة الناس على الاجتهاد الميداني ومعرفة الصالح من الأصلح أو الأهم والمهم أكثر من (الفقهاء) التقليديين ، أو قلنا بأن الخبراء المختصين (في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية) أعلم من (الفقهاء) التقليديين الذين يمارسون الاجتهاد بشكل عام وسطحي أو محصورا في الأمور العبادة ، كما حدث مثلا في تشريع قانون الإصلاح الزراعي في العراق ، فإننا سوف نفتح نافذة على حرية الاجتهاد في المجتمع ونخرجه من إطار المؤسسة الدينية ، ونخطو نحو رفع يد (المرجعية الدينية) عن عملية التشريع أو التنفيذ. وعندها سوف نقترب أكثر من جوهر الشورى و الديمقراطية.

ج - مستقبل المرجعية الدينية في العراق

لئن كان مراجع الشيعة في العراق في بداية القرن العشرين قد قادوا العمل الوطني والمقاومة ضد الاحتلال البريطاني فـانهم قد وضــعوا اللبنـــات الأولى للدولة العراقية الحديثة القائمة على

474- راجع:الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية ص 24

الملكية والبرلمان، ولم توجد أية إشارة إلى انهم كـانوا يعـتزمون بنـاء دولة شـيعية خاصة لهم في العـراق ، صـحيح انهم اظهـروا مقاومتهم لمشروع الدولة التابعة للاستعمار وطـالبوا بالاسـتقلال التـام واسـتطاعوا ان يعرقلـوا إلى حد ما خطط الحكومة لعقد اتفاقية الانتداب مع بريطانيا ، إلا انهم انـزووا بعد ذلك عقـودا من الزمن وابتعدوا عن التدخل في الشؤون الداخلية العراقية ، وبـرز منهم بعض المراجع العراقـيين الـذين حـاولوا ان يخففـوا من طغيان الحكام الطـائفيين ويحققـوا قـدرا من العدالة لجمـاهيرهم الشيعية المحرومة في العهد الملكي.

وفي الوقت الذي كان المراجع يخوضون صراعا مع السلطة من أجل تحقيق العدالة والمسـاواة للشـيعة وعمـوم الشـعب العـراقي ، أرعبتهم الموجة الشـيوعية والثقافية الغربية ودفعتهم للمقاومة والعمـل، حيث بـرز السـيد محمد الشـيرازي حـاملا مشروعا راديكاليا رافضا للحداثة الغربية ووجود النظـام العـراقي ككل وداعيا إلى تغييره وبناء دولة (المرجعية الدينية).

وإذا كان الشيرازي قد ابعد عن العراق في بداية السـبعينات فقد حمل لواء المرجعية في تلك الفترة السيد محمد باقر الصدر الـذي قتل عـام 1980 قبل ان ينجح في إقامة دولة إسـلامية شيعية. ولكن مشـروع (الدولة المرجعيـة) لم يجهض بوفاته وإنما خبا تحت الرمـاد وظهر مـرة أخـرى في التسـعينات على يـدي المرجع السيد محمد محمد صـادق الصـدر الـذي تـولى المرجعية بعد وفـاة الخـوئي في التسـعينات ، واسـتطاع ان يعيد إنتـاج النظرية تحت شعار (الولي الفقيه) ويجمع حوله قطاعـات كبـيرة من المواطنين. وان كان الصدر الثـاني قتل في عـام 1999 قبل ان يبلـور نظريته إلى مشـروع سياسي متكامل ، إلا ان نظرية (القيادة المرجعية) لا تزال تحتل مكانة كبيرة في قلـوب شـرائح واسعة من الجماهير الشيعية في العـراق ، ومن الممكن ان تولد مـرة أخـرى في أي يـوم في المسـتقبل بعد تفجر ثـورة شـعبية عارمة.

ولئن ذهبت حظوظ السيد محمد الشيرازي في قيادة السـاحة العراقية مع وفاته في مدينة قم في اليـوم الثـاني من شـوال 1422هـ المصادف 17 كانون الثـاني 2001، إلا ان نظرية (ولاية الفقيه) لا تزال حية و يمكن ان تلعب دورا كبيرا في العـراق في المستقبل كما لعبت دورا عظيما في إقامة الجمهورية الإسـلامية في إيـران ، وإذا لم يكن من المـرجح في المـدى المنظـور، وفي ظل الحكم العسـكري، ان تنجح في إقامة نظـام سياسي في العراق إلا إنها يمكن ان تلعب على يدي أي مرجع في المستقبل،

وفي ظل حكومات ديموقراطية ، دورا موازيا للسلطة المركزية في بغداد ، ومن الممكن ان تؤثر على العملية التشريعية أو تهيمن عليها أو تشكل قوة ضغط رئيسية في العراق.

ومن هنا يتخوف البعض من إقامة المرجعية دولة في داخل الدولة العراقية أو فوقها ، وهذا صحيح عندما تكون الدولة العراقية مغتصبة من قبل العسكر أو حزب معين أو طائفة خاصة. إذ يبدو أن الشيعة بقيادة المرجعية يمارسون حقهم الطبيعي في التمرد على السلطة الظالمة اللاشرعية ، ولكن المخاوف قد تستمر مع قيام نظام ديموقراطي قد لا تعترف به المرجعية ، بل قد تلتهم المرجعية أي نظام ديموقراطي يمكن ان يقوم في العراق ، وذلك لهيمنتها على الغالبية الشيعية هيمنة روحية وسياسية، كما هو الحال في الجمهورية الإيرانية التي هيمن المرشد فيها على جميع المؤسسات الدستورية من رئاسة جمهورية ومجلس شورى وهيئة قضاء .

وهذا ما قد يفسر من جهة أخرى اعتصام الأقلية السنية الخائفة ، بقوة العسكر ، ورفضها لأجراء أية انتخابات ديموقراطية تكون فيها هي الخاسر الأكبر.

وتزداد هذه المخاوف في ظل الاستقطاب الطائفي بين الشيعة والسنة وميل الشيعة إلى قيادة المرجعية الدينية المغرقة في المذهبية. مع أن التاريخ الحديث أثبت قدرة القيادات السنية على شق النخبة والجماهير الشيعية في ظل الحياة الديموقراطية ، وان كل الدلائل تشير إلى قدرتها أيضا على استقطاب قطاعات كبيرة من الجماهير الشيعية التي ترتبط بأحزاب قومية ويسارية ويمينية مختلفة.

ومن الواضح ان السياسة الديكتاتورية للحكومة العراقية (البعثية) لعبت وتلعب دورا غير مباشر في تقوية المرجعية ودفع الجماهير الشيعية للالتفاف حولها كقطب سياسي ثوري مضاد للديكتاتورية. في حين ان من المعتقد أن دور المرجعية يمكن أن يتقلص في أجواء الحرية والديموقراطية وقيام حركات سياسية حرة.

والسؤال الآن هو هل يمكن ان يتخلى الشيعة عن مشروع الدولة المرجعية الدينية؟ ويقبلوا بمؤسسات دولة ديموقراطية حديثة؟ وهل يمكن ان يتجردوا من هويتهم الطائفية ؟ أو يبعدوها على الأقل عن المجال السياسي؟ لكي لا نقول استعدادهم للخضوع إلى قيادة سنية والذوبان في نظام حكم سني؟

إن المشــكلة الطائفية تشــكل عقــدة حقيقية في السياسة العراقية ، ومن دون حلها حلا جــذريا يتفق عليه جميع المواطــنين سوف تظل المشــكلة السياســية قائمة في العــراق .. واعتقد أن حل العقدة يبدأ بتطوير المرجعية والفكر المرجعي، والتسليم بأن نشوء المرجعية الدينية لدى الشيعة الامامية الاثني عشرية ، كـان في ظل عقيدة الانتظار للإمام الثاني عشر الغائب وتحــريم إقامة الدولة في (عصر الغيبة) وقد غلب على المرجعية الطابع الفردي لمحدودية النشاطات التي كان يقـوم بها المراجع سـابقا، أما وقد تطورت المرجعية إلى شكل دولـة، كما هو الحـال في الجمهورية الإســـلامية الإيرانية ، فلا بد من التخلي عن الإطـــار القـــديم والتشبث بالجوهر ، وهو تكوين الدولة على أساس العلم والإيمان ، وبناء مؤسسات دستورية ترتكز على قاعدة الشورى والانتخـاب الحر ، و إيكــال عملية التشــريع إلى مجلس شــورى منتخب من الأمة ، بينما توكل عملية التنفيذ إلى قيادة منتخبة كذلك ، وتجـاوز المخلفات الطائفية القديمة بتكوين نظـام سياسي يمثل الشـعب العراقي، وأي شعب مسلم آخر ، بعيـدا عن الانتمـاء الطـائفي أو العصبيات الضيقة.

تكمن العقبة الرئيسية للوصول إلى هـذا النظـام ، في فكر (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي) والولاية المطلقة الـتي يقول بها بعض الفقهاء لأنفسهم على الأمة ، من دون الحاجة إلى اخذ رأيهم، وهــذه نظرية تبتــني على مجموعة أقاويل يقف على رأسها القول بوجود الإمام الثاني عشر (المهدي المنتظـر) ، وهي تحتـاج إلى مزيد من البحث والتحقيق وإعـادة النظـر. وقد حـاول الشيرازي التحــرر من هـذه النظرية والتقـدم خطـوة إلى الأمـام وذلك بـــالجمع بين الشـــورى وولاية الفقيه ، ولكنه لم يصل إلى ولاية الأمة على نفسها أو إقامة نظام الشورى بصورة مستقلة.

وإذا أمكن فصل هــذه الفكــرة (الإمامة والولايــة) عن الفكر الشيعي الجعفـري ، فـان عقـدة كبـيرة في الخلاف الطـائفي بين الشــيعة والســنة يمكن ان تتلاشى ، ويتم الانـــدماج الكامل بين الطائفتين ، عبر انتخاب قيادة واحــدة والـتزام فكر سياسي واحد قائم على الشورى وحق الأمة في انتخاب الإمام.

وفي الحقيقة إن الفكر السياسي الشيعي المعاصر تخلى عن أهم شـــروط نظرية الإمامة القديمة كالعصـــمة والنص والوراثة العمودية ، وآمن بنظرية الشــورى والجمهورية الإســلامية ، ولكنه لا يزال يعاني من بعض مخلفــات نظرية الإمامة كالإيمــان بوجــود الإمام الثاني عشر الغائب والنيابة العامة للفقهاء عن ذلك الإمــام ، وهو ما يســبب بعض التعــثر في المســيرة الديموقراطية ، وقد

عـانى المرجع الكبـير السـيد محمد الشـيرازي (رحمه اللـه) من ديكتاتورية المرجعية الدينية في إيـران ، كثـيرا وحـاول جاهـدا أن يبحث عن حل لتلك الأزمة الديكتاتورية ، ولكنه لم يضع إصـــــبعه على جوهر المشـكلة، ولم يبحث نظرية الإمامة ولا مسـألة ولادة الإمام الثاني عشر وغيبته المزعومـة. وقد وجهت له رسـالة بهـذا الشـــأن وطلبت منه أن يقـــوم بمراجعة كتـــابي (تطـــور الفكر السياسي الشـيعي من الشـورى إلى ولاية الفقيــه) ولكنه انتقل إلى العالم الآخر دون أن يجبيـني بكلمة سـلبية أو إيجابية ، وحمل معه إلى القبر سراً كبيراً لا يعلمه إلا الله تعالى.

ملاحق

رسالة رقم 1

دعوة لإعادة النظر في موضوع وجود الإمام الثاني عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني الكبير الإمام السـيد محمد الشـيرازي دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأبقاكم لنصرة دينه الحنيف

سيدي الكريم

لا شك أنكم تـدركون أهمية موضـوع التـاريخ ، والتـاريخ الإسلامي الشيعي بالذات ، وتشكيله جزءا من عقيدتنا حـــول أهل الـبيت (ع) وان هـذه العقيـدة التاريخية وما تحمله من نظـرة إلى أئمة أهل الـبيت تشـكل مقدمة أو قاعـدة أساسـية للفقه ، وان الاجتهاد في الفقه لا يمكن ان يتم بصورة صحيحة إلا بعد الاجتهاد في العقيـــدة والتـــاريخ وخاصة فيما يتعلق بنظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت ووجود أو عـدم وجـود الإمـام الثـاني عشر (محمد بن الحسن العسكري).

وكما تعرفـون فقد تربينا على أيـديكم منذ الصـغر وآمنا بالمذهب الشـيعي الإمـامي الاثـني عشـري ، وقد قمنا منذ عـدة سـنوات بقـراءة التـاريخ الشـيعي وأحـاديث أهل الـبيت (ع) بدقة ووجدنا نوعا من الخلط بين تراثهم العظيم وبين أفكـار الفلاسـفة والمتكلمين والغلاة الـــذين كـــانوا يـــدعون تأييد الأئمة لهم أو ينسبون أقوالهم الباطلة إليهم (عليهم السلام) من خلال اصـطناع الأحاديث الكاذبة ووضعها على لسانهم.

وبالرغم من سهولة التمييز بين أحاديث أهل الـبيت (ع) وبين الأحــاديث الموضــوعة المنســوبة إليهم كــذبا ، وذلك من خلال عرضـها على القـرآن الكـريم وعلى الأحـاديث الصـحيحة الثابتة ، والتأكد منها من خلال دراسة ســــــندها ومعرفة رجالها وإمكانية التعـرف على الكـذابين والوضـاعين والغلاة وإسـقاط روايـاتهم.. وكــذلك من خلال المقارنة التاريخيــة. بــالرغم من ذلك فانه مع الأسف الشـــديد غلب التقليد على بعض علمائنا الـــذين تـــأثروا بــالمتكلمين وآمنــوا بأفكــارهم الباطلــة، فاستســاغوا الروايــات الضعيفة الكاذبة ولم يأبهوا لضعف سـندها وانحـراف رواتها ، ولم يتعبــوا أنفســهم كثــيرا في دراسة تلك الروايــات من جوانبها المختلفة تحت حجة أنها ضرورية وبديهية ومسـلمة، كما أغمضـوا أعينهم عن قــراءة التــاريخ ، وراحــوا يشــيحون بوجــوههم عن الحقائق البارزة ويحـاولون إنكارها أو تأويلها أو إهمالهـا.. وراحـوا يصــرون على التشــبث بنظريــاتهم الفلســفية البعيــدة عن أهل البيت.

ودأب بعض العلماء المجتهدين في الفقه والأصول والمقلدين في موضـوع العقيـدة والتـاريخ على ادعـاء" الاجتهـاد المطلـق" ومعرفة أسرار الدين ، فضلوا وأضلوا .

وكـانت ثقـتي بكم – ولا تـزال - كبـيرة في أن تولـوا التـاريخ الشيعي العقائدي أهمية كبرى في مسـيرتكم الاجتهادية وتقومـوا بدراسة الروايات وتصفيتها من الدخيلة والضـعيفة والموضـوعة ، ثم تقارنوا بين الأحداث التاريخية وتفسروها تفسيرا علميا صحيحا ، بلا تأويل تعسفي ولا إنكار أولي..

واعتقد أن المشـكلة الكـبرى الـتي تحـول دون التوصل إلى اجتهـاد سـليم واسـتنتاجات دقيقة هو التشـبث بالنظرية التقليدية الموروثة منذ تكــون الفرقة الاثــني عشــرية في القــرن الرابع الهجـري ، والتصـديق بالأحـاديث الـتي وضـعت ذلك الحين على

لسـان الرسـول الأعظم والأئمة من أهل الـبيت في أن الأئمة اثنا عشر وهم فلان وفلان ، كما ورد مثلا في: (ســـــليم بن قيس الهلالي) الموضــوع ، الــذي ظهر في ذلك العصــر.. ولو قمنا أولا بدراسة أحـاديث " الاثـني عشـرية" وتحققنا منها واحـدا واحـدا ، وهي تبلغ حوالي مائتي رواية ، ذكرها الخزاز في (كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر) لوجدنا أنها جميعا روايات ضـعيفة ومكذوبة ولم يكن لها أثر قبل ذلك الحين ، ولأدركنا عــدم صــحة ذكر النبي للأئمة القادمين من بعده بأسمائهم وصفاتهم واحدا بعد الآخر ..

ولو راجعنا كتب الكلام الشـيعية المؤلفة في القـرنين الثـاني والثالث الهجريين لوجدنا أنها لم تكن تعـرف نظرية تحديد الإمامة في اثني عشر إماما فقط ، بل كانت تعتقد باستمرار الإمامة إلى يوم القيامة ،وكذلك لو راجعنا الروايات الكثـيرة السـابقة المروية عن الشـيعة الامامية في القـرون الثلاثة الأولى لوجـدنا أنها أيضا تؤكد اسـتمرار الإمامة في الأعقـاب وأعقـاب الأعقـاب إلى يـوم القيامة ، وهـذا ما يتنـافى مع تحديـدهم من قبل في اثـني عشر واحدا فقط..

وإن ما يؤكد هذه الحقيقة: (حقيقة عدم تحديد أسماء الأئمة من قبل) وتكوين النظرية الاثني عشرية في القـرن الرابع ، هو عـدم معرفة الأئمة بالضـبط لأسـماء خلفـائهم ، كما حـدث مع الإمـام الصادق (ع) الذي أوصى في البداية إلى ابنه إسماعيل ، ثم أحجم عن الوصــية بالإمامة إلى أي أحد من أولاده وتــرك الأمر غامضا ولحين الوفـــاة ، مما أدى إلى تفـــرق الشـــيعة الامامية وقـــول معظمهم – ما عدا الإسـماعيلية والناووسـية – بإمامة ابنه الأكـبر عبد الله الأفطح ، وربما لو كــان يكتب لعبد الله الحيــاة الطويلة من بعد الصـادق أو كـان له أولاد ، لسـارت النظرية الامامية في أعقابه وأعقاب أعقابه إلى يـوم القيامة بعيـدا عن الإمـام موسى بن جعفر ، كما سارت في إسماعيل وأبنائه .

وقد أدى عـدم معرفة الأئمة لخلفـائهم من قبـل، إلى ظهـور نظرية (البداء) – حتى على حسب التفسير القائل : بـالظهور من الله – وذلك لتفسـير ظـاهرة الوصـية لرجل ثم العـدول عنه بعد موته ، وقد تكررت الظـاهرة مع الإمـام الهـادي (ع) الـذي أوصى إلى ابنه السيد محمد ، ثم عدل عنه إلى ابنه الحسن العسـكري ، بعد وفـاة أخيه مبكر ، ولو كـان ثمة قائمة مسـبقة بأسـماء الأئمة معروفة من قبل ومنذ أيـام الرسـول الأعظم (ص) لصـعب جـدا

على أبناء الأئمة وإخوانهم ادعاء الإمامة دون المعينين المعروفين ، ولبعد جـدا اختلاف الشـيعة يمينا وشـمالا، ووقـوعهم في حـيرة وغمــوض.. ولما كــان هنــاك أي داع للســؤال من أي إمــام عن الخليفة من بعـــده والإلحـــاح عليه بشـــدة في طلب الجـــواب ، ورفض الأئمة الجواب عادة إلا بالعلامات والإشارات والمواصفات كقـولهم: إنها في الأكـبر، مثلا ، ولما مـات تلامـذة عظـام للأئمة كزرارة بن أعين ، وهم لا يعلمون من هو إمام الزمان.

ولا يمكن أن نفسر ادعـاء محمد بن الحنفية وزيد ومحمد بن عبد الله بن الحسن ، وأحمد بن موسى بن جعفر ، وجميع أبنـــاء الأئمة وإخوانهم وأبناء عمومتهم للإمامة في القرون الثلاثة الأولى ، بالعناد واتباع الهـوى والشـهوات ومخالفة أوامر الله والرسـول وإهمـال القائمة المحـددة من قبل بأسـماء الأئمة الاثـني عشر .. وهم كانوا على درجة كبيرة من التقوى والورع والصـلاح والجهـاد في سبيل الله.

وأخيرا فان عدم ظهور الإمام الثاني عشر وعـدم وجـود أدلة كافية وقوية وصحيحة عليه ينسف حكاية "الاثني عشرية" ويعيـدنا إلى الـوراء للتسـاؤل في ما إذا كـانت نظرية الإمامة الإلهية هي حقا نظرية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام؟ أم هي من صــنع الفلاسفة والغلاة والمتكلمين؟

ومن المعـــروف أن نظرية الإمامة الإلهية ترتكز على فلســـفة (العصمة) وضرورة اشـتراطها في الإمـام ، أي الحـاكم والـرئيس والمنفذ للشريعة الإسـلامية ، وذلك بنـاء على القـول في الإطلاق لــولاة الأمر في الخــير والشر والحق والباطل ، حســبما يقــول المتكلمون ، وخاصة هشام بن الحكم الذي ابتدأ القول بالعصمة.

وهذا ما يسميه المتكلمون : بالدليل العقلي ، وهو في الحقيقة ليس دليلا عقليا بحتا وليس دليلا فطريا ، وإنما يقـــوم على تأويل نص معين ، والقول بالإطلاق ورفض النسبية في الطاعة الــواردة في الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) وعلى أية حــال فقد قــال المتكلمــون الــذين آمنوا باشـتراط العصـمة في الإمـام بضـرورة تعيينه من قبل الله بعد ان قــالوا بعجز الأمة عن اكتشــاف الإمــام المعصــوم وعــدم إمكانية الشـــورى لأن تكـــون طريقا شـــرعيا لانتخـــاب الإمـــام، وضـرورة حصر الإمامة في أهل الـبيت وانتقالها بالوراثة في ذرية علي والحسين إلى يوم القيامة.

وقد أول المتكلمون واختلقوا روايات تفيد النصب من الرسول للإمـــام علي بن أبي طـــالب (ع) ثم حصـــروا الإمامة في أولاد الحســين دون أولاد الحسن ، بلا أي دليل مقنــع.. ثم وقعــوا في مشكلة التعرف على الإمام بعد الإمــام ، خاصة إذا لم يكن يوجد عليه نص واضح ، كما لم يكن يوجد أي نص من الحســـــين على ابنه علي زين العابــدين ، فــاخترعوا نظرية (المعجــزة) كطريق لإثبـات إمامة هـذا أو ذاك، وادعى الغلاة نـزول الـوحي والملائكة على الأئمة والتحدث معهم، وقـالوا بنظرية (الجفر والنكت والنقر وعمود النـور والإلهـام) وما إلى ذلك ، وبـالرغم من تنـاقض ذلك مع القــرآن الكــريم في أكــثر من موضع ، من حيث ادعــاء علم الغيب الـذي لا يعلمه الله ولم يعلمه إلا بعض رســله ، وفي بعض الأمور فقط (ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير).

وإذا ابتعــدنا عن نظريــات الفلاســفة والمتكلمين والغلاة، واســتطعنا أن نكشف كــذب روايــاتهم وزيفها ، وعــدنا إلى أهل البيت (ع) والى أحاديثهم المتواترة الثابتة في أمهات كتبنا ، والتي تنفي العصمة عنهم وتـرفض الغلو وتحـذر المتكلمين من (الكلام) ولم نؤولها تعسفا وعنادا ، لوجدنا أنهم أقرب إلى نظرية الشورى القرآنية العقلائية وأنهم كانوا يؤكدون على ضرورة انتخاب الإمـام من قبل الأمة ويلعنـون من يقـوم باغتصـاب الأمة أمرها ويتولونها من غير مشورة ..

ويكفي لترجيح نظرية الشورى والإيمان بوهمية نظرية النص مرور أكثر من ألف عام من تاريخ الأمة الإسلامية مع عدم وجـود إمــام ظــاهر معين من قبل الله وعــدم وجــود حل آخر ســوى نظرية الشورى ، عمليا ، وربما ستمضي مئات أو آلاف أو ملايين الســنين إلى يــوم القيامة مع عــدم ظهــور مصــداق واحد من مصاديق نظرية النص .. وهذا ما يدعونا إلى التفكير بجدية وإعادة النظر مرة أخرى في عقائدنا الموروثة التقليدية ويدفعنا للاجتهاد في قراءة التـاريخ والعقائد على أسـاس القـرآن الكـريم والعقل والأحاديث الصحيحة الثابتة.

ومن هنا فإني اعتقد أنكم تتفقون معي في الرأي على ضرورة إطلاق لقب "المجتهد" على من يجتهد في العقائد والتـاريخ ، قبل ان يجتهد في اللغة والأصـــــــول والفقه ، دون من يقتصر على الاجتهاد في المراحل السطحية الأخيرة التي تتأثر ســلبا أو إيجابيا بالمراحل الأولى الأساسية ، وان إعـادة بنـاء الحضـارة الإسـلامية

من جديد يتطلب القيام بعملية اجتهاد كبرى أساسـية وجذرية في العقائد والأصول الأساسية.

كما أرى أن سماحتكم الكريمة بما عرف عنكم من جد واجتهاد وذكاء ، أقدر الناس على القيام بذلك.

وفقكم الله ورعاكم وأسألكم الدعاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ولدكم : أحمد الكاتب

لندن في 3 رجب 1414 هـ

رسالة رقم 2

دعوة لإعادة النظر في حكم صلاة الجمعة

سماحة الإمام السيد محمد الشيرازي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فقد تسنى لي خلال السنوات الماضية ان أقوم بإلقاء نظرة على معظم أمهـات كتب الفقه الشـيعية خلال ألف عـام ، وان أقـارن بين آراء العلمـاء الأعلام فيما يتعلق بـالجوانب السياسـية والاقتصـادية .. وقد وجـدت أثنـاء البحث سـيادة نظرية " التقية والانتظـار" في القـرون الأولى من (عصر الغيبـة).. وان تلك النظرية كـانت تحـرم وتعطل كل ما يتعلق بالدولة في (عصر الغيبـة). كما وجـدت كثـيرا من العلمـاء المتقـدمين والمتـأخرين يحـاولون التملص من تلك النظرية اللامعقولة والمخالفة للقـرآن الكريم والفطرة والواقع . وقد توجت محـاولاتهم الجريئة بـالقول في القرون الأخيرة.. بنظرية ولاية الفقيـه، واسـتطاعوا بـذلك أن يعيدوا الحياة للجوانب المجمـدة من القـوانين الإسـلامية كقـانون الثـورة والدولة والأمر بـالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود والخمس وما شابه.

وقد لاحظت ان القول بولاية الفقيه تطور تدريجيا مسألة مسألة ومن عـالم إلى عـالم .ز وقد أثـار انتبـاهي قـولكم لأول مـرة في تـاريخ الفقه الشـيعي الجديد ، بقـدرة الفقيه الـولي على إعلان الجهاد الابتدائي ، خلافا لإجماع العلمـاء الممتد منذ أكـثر من ألف عام، والمبني على قاعدة نظرية "التقية والانتظار".

وقد عززتم بذلك نظرية "ولاية الفقيه" وتقدمتم بها خطوة إلى الأمام.

واعتقد أن هناك خطوة مشابهة أخرى تحتاج إلى التنفيذ ، وهي صـلاة الجمعة ، وهي كما قلتم في كتـاب (الفقه) ثابتة بصـريح القـرآن الكـريم والأحـاديث الصـحيحة ، ولكن الـذي أدى إلى تحريمها أو نفي الوجوب عنها هو القول بنظرية (التقية والانتظار) واشـتراط حضـور الإمـام العـادل ، أي الإمـام المعصـوم ، أو إذن نائبه الخاص.

وقد ظهر هذا الشرط في القرن الخامس الهجري أيام السـيد المرتضى والطوسي ، واعتمد على الإجمـاع (إجمـاع المسـلمين) في اشتراط إذن الإمام في صلاة الجمعة، وكان عامة المسـلمين يقصدون بذلك الحاكم بصورة عامة.

وقد استورد أصـحاب مدرسة التقية شـرط الإجمـاع هـذا من (العامة) ثم أضافوا إليه شرط العدالة ثم فسروا العدالة و(الإمام العادل) بالإمام المعصـوم ، ولما كـان الإمـام العـادل (المعصـوم) غائبا ، حسب النظرية الاثـني عشـرية ، فقد قـالوا بتعطيل صـلاة الجمعة في (عصر الغيبة).

وكان عملهم هذا جزءا من أعمالهم الأخـرى الـتي عطلـوا فيها الجوانب السياسية المهمة لعدم وجود أو ظهور الإمـام المعصـوم (المهدي المنتظر).

وبالرغم من أن نظرية (التقية والانتظار) كانت نظرية اجتهادية ظنية وقائمة على تـأويلات لأحـاديث ضـعيفة ، فـان أصـحابها قد اعتمدوا عليها لكي يقوموا باجتهاد جديد في مقابل النص القرآني الصريح والأحاديث الصحيحة (كصحيحة زرارة) ويقولوا بتحـريم صلاة الجمعة أو سقوط وجوبها.

ولكن نحمد الله الذي قيض من المجتهدين العظام ، أمثالكم ، من الذين رفضـوا نظرية (التقية والانتظـار) وقـالوا بنظرية (ولاية

الفقيه) وذلك من أجل إحياء الدين وتجديد ما طمس من معالمه. وحسبما أعلم أنكم تقولون بولاية الفقيه المطلقة ، وهذا ما يعني أنكم تقولـــون بضـــرورة الإمامة في عصر الغيبة ولا تشـــترطون العصـمة في الإمـام المعاصر ، ومن هنا فقد تخليتم عن الإجمـاع السـابق وقلتم بجـواز تصـدي الفقيه العـادل لمهمة إعلان الجهـاد الابتـدائي ، فلمـاذا تـترددون أو تتوقفـون في ربط صـلاة الجمعة بالفقيه (الإمام العادل) ,لا تقولون بوجوبها بقوة؟

ألا تتفقون معي في الرأي : بأن الموقف السلبي المـوروث من صــــلاة الجمعة نــــاتج عن نظرية التقية والانتظــــار الخاطئة والمرفوضة بقــوة من قبلكم؟ وألا تعتقــدون ان هــذه المســالة بحاجة إلى مراجعة جديدة؟ والى مراجعة في أصول الاجتهاد فيها ، وذلك بـالعودة للتمسك بالنصـوص الصـريحة والصـحيحة ، ونبذ القياس والاجتهـاد بـالرأي ، والاعتمـاد على الاحتمـالات التعسـفية والتـأويلات الباطلة ، أسـوة ببقية المســائل الــتي عطلتها نظرية التقية والانتظار السلبية ؟

أحمد الكاتب

لندن 25 محرم الحرام 1414هـ

- رد الشيرازي على الكاتب

ومضت أكثر من خمس سنوات على إرسـالي الكتـاب والرسـالة، دون جواب، حتى قدمت مطابع بيروت كتابا بقلم سماحة المرجع الـديني الأعلى الإمـام السـيد محمد الحسـيني الشـيرازي، تحت عنوان (الإمام المهـدي عجل الله تعـالى فرجه الشـريف) صـادرا عن مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر، بيروت، سنة 1999

وجاء في مقدمة الكتاب:"الإمام المهـدي (عج) نـور له حقيقته الكونيــة، والمقــام التكويــني العظيم، فبيمنه تــرزق المخلوقــات بأسرها، هـذا بالإضـافة إلى مقامه التشـريعي وانه حجة الله على الأرض، فكما أن للشـــمس مكانتها الكونيـــة، ولـــذا إذا لم تكن لســاخت الأرض، كــذلك الإمــام المهــدي المنتظر (ع).. ولــولاه لســاخت الشـمس أيضــا، حيث ورد أن بوجـوده (ع) ثبتت الأرض والسـماء، مع أن الشـمس مادية فحسب والإمـام المهـدي مـادي معنوي معا، فوجوده في غيبته لطف لا يستغنى عنه.

والبشرية تنتظر ظهوره لكي يملأ الأرض قسطا وعدلا بعـدما ملئت ظلما وجـورا، ولا بد من يـوم يظهـر.. وحينئذ تتبـدل الأرض غير الأرض، فلا هي كالأرض الحالية ولا هي كالجنة..".

وبعد أن أعطى هذا الدور الخيالي الأسطوري للإمام المهدي، دون أن يقـــدم أي دليل على مزاعمه أو يستشـــهد بـــأي آية من القرآن الكريم أو أي حديث ولو ضعيف، قام بتسجيل عنوان جديد في كتابه هو (ولادة الإمـام (ع) واسـمه المبـارك) وذكر مجموعة من القصص التي رواها الأولون مثل الصـدوق والطوسي والمفيد حول ولادة "الإمام المهدي" دون أن يحقق فيها أو يـذكر رواتها أو يعلق على الانتقادات التي وجهتُها للكتب والمؤلفين والرواة، أبداً، ولو بنصف كلمة، وإنما قال هكذا:" كانت ولادة الإمام المهدي في سامراء في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان سنة 255هــ . واســمه الشــريف وكنيته المباركة نفس اسم رســول الله وكنيته كما ورد في الحديث. وقالوا" لا يجوز ذكر اسمه في زمن الغيبـة، لكن هـذا الكلام غـير مـتيقن..". وفي عنـوان آخر مشـابه (قصة الولادة المباركة) قـال: "قـال بشـر: أتـاني كـافور الخـادم فقـال: مولانا أبو الحسن علي بن محمد العسكري يـدعوك إليـه" ثم نقل عن كتـاب إكمـال الـدين للصـدوق، قصة شـراء الجارية الرومية (مليكة بنت يشـوعا بن قيصر ملك الـروم) الـتي رأت في المنـام النبي عيسى عليه السلام وشمعون وعدة من الحواريين، والنبي محمد صلى الله عليه وآله، والإمام علي وعدد من أبنائـه، وخطبة النــــبي محمد لها من النــــبي عيسى للـــــزواج من ابنه الحسن العســكري، ثم رؤيتها للســيدة فاطمة الزهـــراء مع مـــريم ابنة عمـران ودعوتها إلى الإسـلام. "فلما كـان في الليلة القابلة رأيت أبا محمد وكأني أقول له: جفوتـني يا حبيـبي بعد ان أتلفت نفسي في معالجة حبك" ورؤيتها للإمـام العسـكري كل ليلة في المنـام، إلى أن ذهبت مع الجيش الرومي لقتـال المسـلمين ووقوعها في الأسر، وبيعها في سوق النخاسة ببغداد، وشـرائها من قبل الإمـام الهادي.

والغـريب أن السـيد الشـيرازي الـذي لم يبـذل أقل جهد في التحقيق والتفكير في هذه الأسطورة المضحكة، لم يتجشم عنــاء ذكر مصـــادر هـــذه القصة ورواتهـــا، إلا ما نبه عليه من نقلها عن كتـاب (غيبة الطوسـي). وكـأن ما ورد في هـذا الكتـاب أو الكتب الأخرى هو وحي منزل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وهكذا وبنفس الأسـلوب نقل رواية أخـرى عن (إكمـال الـدين للصدوق) عن شهادة حكيمة لمولد (الإمام المهـدي) فقـال:" عن حكيمة (عليها الســلام) أنها قـــالت: كـــانت لي جارية يقـــال لها

نرجس...". وذكر قصة رؤية الإمام الحسن العســكري لها وطلبها منها ثم حملها دون علمهــا، وعــدم ظهــور أي أثر عليهــا.. إلى أن ينقل عن لسان حكيمة:قالت: غيبت عــني نــرجس، فلم أرها كأنه ضرب بيني وبينها حجاب...فــرجعت فلم ألبث أن كشف الحجــاب الذي كــان بيــني وبينهــا، وإذا أنا بها وعليها من أثر النــور ما غشي بصــري، وإذا أنا بالصــبي ســاجدا على وجهــه، جاثيا على ركبتيــه، رافعا ســبابتيه نحو الســماء وهو يقــول: (أشــهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأن جدي محمــدا رسـول اللــه، وان أبي أمــير المؤمــنين، ثم عــدد إماماً إمامــاً إلى أن بلغ إلى نفســه، فقــال: اللهم أنجز لي وعـــدي، وأتمم لي أمـــري، وثبت وطـــأتي، واملأ الأرض بي عدلا وقسطا)".

ثم يسرد الشيرازي في الصفحات التالية مجموعة من القصص الأسطورية التي يخجل الكتــاب المعاصــرون من ذكرهــا، لما فيها من أســــاطير عجيبة وغريبـــــة، مثل ولادته من فخذ أمه الأيمن وليس من رحمهـــا، وســـطوع نـــور هائل عند ولادته وبلوغه أفق الســـماء، وتحليق طيـــور بيضـــاء ومسح أجنحتها على رأســـه، وتسليمه على أبيه، وأخذه من قبل أحد الطيــور إلى جو الســماء، وعودته بعد أربعين يوما وهو صـــبي يمشي ابن ســـنتين، ونمـــوه خلال أيام قصيرة بهيئة رجل كبير.

وربما كــان كتــاب الشــيرازي ملخِّصا ســيئا ومشــوِّها لكتب الصــدوق والمفيد والطوسي عن الإمــام المهــدي، وأضــعف منها بكثير، لأنه حذف ما يوجد فيها من أسانيد ضعيفة، ولم يعلق عليها بشيء. ولم يذكر الدليل الفلســفي (الاعتبــاري) الــذي أوردوه في مجــال الاســتدلال على الموضــوع، والــذي قــالوا إنه أقــوى الأدلة المتوفرة.

وعندما وقع بصري على كتاب الشيرازي، الذي جاء فيما يبدو رداً على كتابي، قلت إنه لا يتناسب أبدا مع الذكاء الذي يتمتع به المرجع الكبـــير، فهو إما اعـــتراف بـــالعجز، وإنه ربما كتبه في محاولة للتــبرؤ مــني، تحت الضــغوط الإيرانية الــتي اتهمته بعلاقة معينة معي، أو إنه يحاول التأكيد على ما توصــلت إليــه، من خلال الرد الضعيف، والضعيف جدا. وإلا فان كل من اطلع على الكتــاب استغرب من أسلوب الشيرازي في البحث، والــذي لا يتناسب مع طــالب مبتــدئ، فكيف بمجتهد أو مرجع تقليــد. خصوصا وان بين يديه كتاب شامل يرد كل تلك الروايات، ولا بد أن اطلع عليه قبل أن يتعب أنامله في الرد.

ولا بد هنا من الربط بين هذا الكتاب وبين نظرية الشيرازي الأصولية وموقفه من المنهج الأخباري الحشوي، الذي أدى به إلى

التعامل مع قضية عقدية أصولية كقضية وجود الإمام الثاني عشر ، بهذه الصورة الحشوية الفريدة.

وقد كـان لتلك النوافذ الواسـعة - أو في الحقيقة : الأبـواب الواســعة - الــتي فتحها الشــيرازي على الأخبــار أثر مهم على موقفه من قضـية وجـود (الإمـام الثـاني عشر محمد بن الحسن العســكري) حيث تقبل كل الروايــات والقصص الــواردة حــول الموضــــــــوع ، دون أي نقد أو تمحيص أو دراسة أو مراجعة أو تفكير. واعتبرها من الضروريات الـتي لا تحتـاج إلى دليـل. ولـذلك لم يستطيع التميـيز بين الحقـائق والأسـاطير الدخيلة في الـتراث الشيعي.

- نص وكالة الشيرازي للمؤلف:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العــالمين والصــلاة والســلام على محمد وآله الطاهرين.
وبعد فإن فضيلة العلامة الحاج الشـيخ أحمد الكـاتب دام عـزه، وكيل عــني في تصــدي الأمــور الحســبية، وقبض الحقــوق الشرعية،خاصة سهم الإمام عليه السـلام، وصـرف إلى مقـدار الثلث في المصارف المقررة، وإيصال الباقي إلينا.
والمرجو منه أن يهتم لنشر الإســلام وهداية الأنــام، ويتصــدى للأمور الشرعية بكمال الاحتياط الذي هو سبيل النجاة.
والله الموفق المستعان.
محمد الشيرازي

(الختم)

ملاحظة: الوكالة بدون تاريخ، ولكنها صادرة في أواسط الثمانينــات من القرن العشرين.

صدر حديثا للمؤلف:

1- **تطــور الفكر السياسي الشــيعي.. من الشــورى إلى ولاية الفقيه**
2- **تطور الفكر السياسي السني.. نحو خلافة ديموقراطية**
3- **الفكر السياسي الوهابي..قراءة تحليلية**

4- الشـــيعة والســـنة..وحـــدة الـــدين، واختلاف السياسة والتاريخ
5- حوارات أحمد الكاتب مع المراجع والعلمـاء والمثقفين، حول وجود الإمام الثاني عشر

يمكن الإطلاع على جميع مؤلفــات الكــاتب على العنــوان التالي:www.alkatib.co.uk